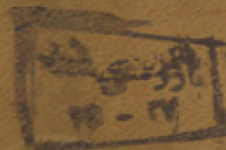


بازدید شد
۱۳۸۱

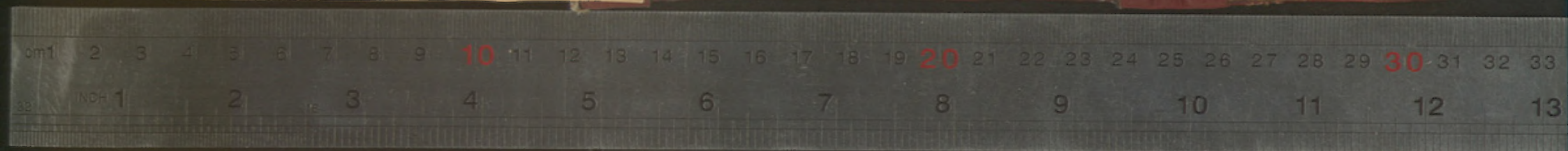
۵۴
۲۸۷ / ۱۱۷ / ۱
اسکن شد

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب	شرح بر رسالة اقباط و...
مؤلف	دوانی
موضوع	تألیف
شماره قفسه	۴۰۲۵
مؤسسه	۱۳۰۲
شماره دفتر	۲۵۹۹
	۱۸۴۱



علی - فهرست شده
۱۸۴۱



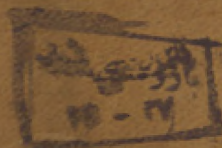
بازدید شد
۱۳۸۱

۰۴
۲۳۷/۱۱۷/۱۰۸
اسکن شد

کتابخانه مجلس شورای ملی

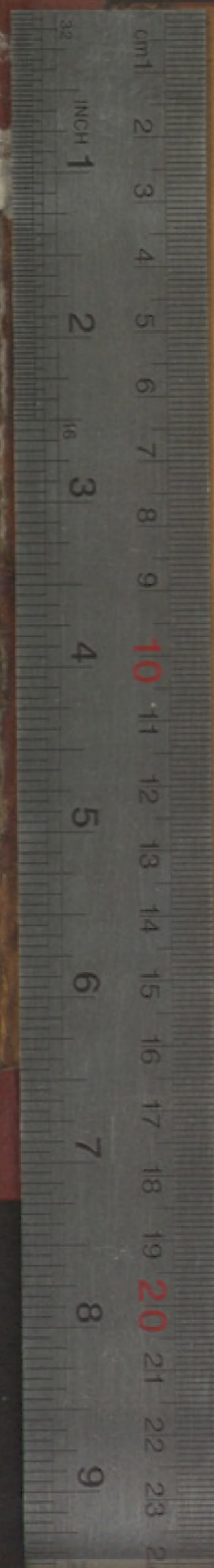
نام کتاب شرح بر رساله اقباط و افسان
مؤلف دوان
موضوع تالیف
شماره قفسه ۴۰۲۵

مؤسسه ۱۳۰۲
شماره دفتر ۲۵۹۹
۱۸۴۱



نقل - فهرست شده

۱۸۴۱



في يوم الدجور
 ما في اذنا الزمعة حجة قاتلي الصلوات
 انما كان صلاتك المزمعة فالدب في الصلوات
 هذه

في يوم الدجور
 ما في اذنا الزمعة حجة قاتلي الصلوات
 انما كان صلاتك المزمعة فالدب في الصلوات
 هذه

197

في يوم الدجور
 ما في اذنا الزمعة حجة قاتلي الصلوات
 انما كان صلاتك المزمعة فالدب في الصلوات
 هذه

في يوم الدجور
 ما في اذنا الزمعة حجة قاتلي الصلوات
 انما كان صلاتك المزمعة فالدب في الصلوات
 هذه

في يوم الدجور
 ما في اذنا الزمعة حجة قاتلي الصلوات
 انما كان صلاتك المزمعة فالدب في الصلوات
 هذه

شرح برهان انوار و اميد
۱۸۴۱
۲۵۹۹-

للسراج

در هر روز یک بار بخواند و در هر روز یک بار بخواند

و اما در هر روز یک بار بخواند و در هر روز یک بار بخواند

و اما در هر روز یک بار بخواند و در هر روز یک بار بخواند

و اما در هر روز یک بار بخواند و در هر روز یک بار بخواند

در هر روز یک بار بخواند و در هر روز یک بار بخواند

و اما در هر روز یک بار بخواند و در هر روز یک بار بخواند

و اما در هر روز یک بار بخواند و در هر روز یک بار بخواند

و اما در هر روز یک بار بخواند و در هر روز یک بار بخواند

وقد تقرر ان في الاثنين بها اذ باذنه لم يزل يسمع وليس شكرتم لا بد من عطف
 روح روح على قوله بسم الله الرحمن الرحيم قوله لا حاجة في التعميم
 الى ان الاشتغال بالملكوت يقتضي الحمد والشكر لمرورهم من آخر من هو
 العمل يقتضي الحديث المشهور اجماعا على ان لا حاجة في التعميم ما هو بصدده
 الذي هو من جملة النعماء المبررة في ثنائها الشكر على ان لا ابتداء باسمه
 عين الابتداء بالحمد والشكر كما ان الابتداء بالحمد والشكر عين الابتداء
 باسمه وان لا حاجة الى اذيل حمل الابتداء الواقع في الحديث المشهور المروي
 بانه بوجه يدل على ان عدم الابتداء بالشمسية ملزم لابتداء الكلام
 بوجه يدل على عدم ابتداء بالحمد موجب لان المراد بالابتداء في الحديث
 الروايتين الابتداء الحقيقي وفي الاخرى اللفظي اذ ذلك انما يحتاج الى
 ذلك لولا ان الابتداء باحد ما ملزم بالابتداء بالآخر وليس كذلك
 من الية الكشف بانه مكانه قال ابد الكلام بالشمسية متينا وبقا بالحمد والشكر
 بوجه اداء ما وجب من شكره السابق واعانة في تكميل ما اشعر فيه واذا
 قد وجب حمل الى ان ينسج الحكمة تقتضي نعم على ما يشترط لاما ان ينسج الشخص
 في قوله الحمد لله رب العالمين وان هذا ملزم من لا يوجد في حقيقة

معنى

باب

ان

قوة الاية وليس الامر كذلك اذ لا غير وتوضعات كال يمكن ان يوجد
 اراد ان يشير الى ما هو مقتضى توحيد فقال لا حاجة في التعميم جميع فقر طلائع
 الحق على المبدء والصفات والمبدء وعرفا على المنفعة كنه الوجود من شخص الى شخص
 آخر يقتضي الاحسان اليه التعميم اشمل لجميع كل ما اراد به ان يكون مقتضى انما هو
 الحق على التعميم كل ما اراد من قوله الا وهي منه قوله لا واسطة او واسطة هي منه ابتداء
 او انشأ فجاء ان يحمد ويشكر عليها كلها بخلاف غيره نعم من النعمين فان نعمهم
 ليست الا بعضها منها فلا يجوز ان يوصف الله بالانتم كلها فمن قال ان بعض
 الحكمة تقتضي بهذا اللفظ اراد ان هذا هو مقتضى كان خيرة الرجال انما هي
 من خيرة وكان يوجد في هذا الوصف من الانسان لا يميزه كل من لا يميز
 من الرجال لا يميزه على النسب كما ان كثر من النساء لا يميزه على كثر من الرجال
 فابق من ان احصا من جنس من قوم لان لا يوجد من غيره ليس على ما ينبغي
 والا كان الحكم لا يميزه على الرجال بل يميزه كل من لا يميزه على علم
 ان بعض من اهل اللذة فيسخر بالوصف او انشاء بالجميل على حجة التعظيم والتعظيم
 وبعض اخر منهم قد شبهه بالانسان او الوصف على الجليل او الجليل الشاوي
 فحق الملائكة لثقت اني الباء في قوله الوصف بالجميل على المقادير على ما ينبغي

اراد به انه يقتضي به
 الصف

عليه قوله في المدح المحمدي الجليل من غير ما يشاء والتعظيم توفيقا من المولى
 فقال في حواشيه على اكتشاف ان الجليل الواقع في التعريف صفه للفعل الذي
 يكون الا اختياريا لا يكون قولهم هذا واقع لما ذكره من الجمل وهو لا يكون
 اختياريا وبنادي عليه قول من قبل الجليل في التعريف بالاختيار على ما هو الواقع
 فيكون المحمدي تحالو الفعل الاختياري الجليل بالشيء فلا يكون مساويا او رافعا
 له على ما توهم عبارة صاحب الكشاف حيث قال ان المحمدي والمدح اخوان
 ذلك مرفوع امور منها ان لا يكون حمده على صفاته الذاتية حمدا ولفظ
 ليس يجب ان يكون كل فعل اختياريا ولو سلم ذلك ليس يجب ان يكون
 الموصوف بالجليل سواء الفعل لذلك كغير من المحققين المحمدي انما الجليل
 مطلقا اي اعلم من ان يكون الاستحقاق بالجمال او في مقابلة الانعام
 الانصاف الى ما لا يتحقق شريف قدس سره في حواشيه على شرح المظالم
 ان الجليل الواقع في التعريف لما كان اعلم من الانعام وفيه من كلام
 الاخلاق ومحاسن الاعمال لم يمتد الوصف الذي هو متعلق به بكونه
 في مقابلة الحق لا لانتفاء موصوفه لا معنى على ما يشترط نفسه في كونه
 ان المحمدي هو مقابلة الذي هو الجليل قد يكون بآثار الحق وقد لا يكون بآثاره

في اصل كلامه موافقا لما نسب اليه العلة انما ان في المحمدي مقابلة وصف
 في ذاته واختصاصه بكونه مقابلا لغيره الجليل في الشئ والحق وغيره بما كان قد وقع مقابلا له في ذاته
 وقع مقابلا له ان كان يشترك في قول الواحد من ان المحمدي قد يكون في شكر الله تعالى قد يكون
 ابتداء الشئ على البرجل بين حمده على موصوفه وحمده على علة وخصايسته ومن ثم
 الى ذلك ادعى انه جعل ابتداء وصفه لا وصفه فيكون الجليل هو المحمدي على ما يدل عليه
 ما سنده في هذه الحاشية بقوله وكذا محمديه ما عرفت عليه بان استدلاله هذا
 بوجه المحمدي على محمدي المحمدي ليس مناديا على كذا كيف لا والمحمدي عليه
 يجب ان يكون اختياريا وليس يجب ان يكون المحمدي به كذلك فلا يكون
 مرفوعا له ولا هو ولا يصدق له في وصفه هذا عند الساطرون في كلامه بتوجه ما شئنا
 شئنا منها من الاستشهاد كما ينبغي على الوجه فيهما وان ليس يجب ان يكون
 قوله على هذا الجواز ان يكون مرفوعا منه ما قد شاء على ما هو الواقع لان من النظر
 ان المقابل ليس يجب ان يكون محمدا عليه اذ قد وقع المحمدي مقابلا في
 كما لا يخفى ليست باثمة عليه لكون محمدا عليه وليس كذلك ان الجليل كلامه
 على وجه التوجه عليه ما تقدم ذكره ويتحتاج في جوابه الى امارة كروها وامر اخر
 هو ان كان معنى كلامه هذا لا يجب ان يكون المحمدي عليه اختياريا وقد

غير مطابق لذلك أو لا يوافق زيادة عدد الرسل على عدد الكتب لأن المراد
بذلك كتاب كاشف الرأى بما جعل منه حكم شرع ابتداء أو نسخ لبعض الأحكام
والنبي قد خرج عنه كونه شرعاً عاماً فلهذا لم يرد عليه أي المصنف في بعض تصانيفه
كلام بعض من المفسرين أن الرسول صاحب الوحي بواسطة الملكوت
النبوي هو المخرج منه كتاب أو الهام أو نبهه من المنام ومنهم من قال
أن النبي هو الملكوت المخرج من الله بواسطة أحد من الأنبياء أو أن
الملكوت يتألف من عدة شانه واستشهاده كالحكمة أو كونه وسيله إلى الحق
أو لأنه جاء من الله تعالى فلهذا ومنه أن كان معناه اصطلاحاً للكون
بأكبره وصفه بما يخصه من الكشف والتمهيد وإن كان معناه اللغوي
كان وصفه بخصائصه كونه على التقديرين كان وصفه
والله تعالى بالخلق العظيم المشير إليه قوله تعالى ذلك على خلق عظيم
من باب صرف النبي بما يخصه من صفاته عليه وآله الصلوة والسلام
المبعوث للمعاني التي هي الدلالة والارشاد على ما في الصحاح سواء
كانت موصلة إلى البقية أم لا ومنهم من قد يكون موصلة إلى البقية بل
وتكون في مقام الدلالة في قوله أو تلك الذين بشروا العلم بالهدى

وقد بينا لو كان معنى العبادة الدلالة لما صح قوله أنه المسمى من
العبادة أو أنه الدلالة فيكون معناه الدلالة للمصداق ولو كان معناه الدلالة
للمصداق لما صح قوله أنه المسمى من العبادة فيكون معناه الدلالة للمصداق
والنبي أن الملكوت قد يصدق ويرادف المسمى فيقال القرآن أن موسى
قال ان الله لا يهدي من يشاء الله لا يهدي من يشاء الله لا يهدي من يشاء الله
قال أبو عمر والعلامة في قوله أنه لم يهد لهم أو لم يبين في زمانه كونه المقصود
في قوله أنه المسمى من العبادة لا يهدي من يشاء الله لا يهدي من يشاء الله
لا يهدي من يشاء الله لا يهدي من يشاء الله لا يهدي من يشاء الله لا يهدي من يشاء الله
كان من الجائز بل الواجب أن يكون المراد بهدي في قوله أو المسمى
فقد بينا مطلق الدلالة فلا يكون في الآيات اقتضى نعم الوصل أن يراد بالهدى
المذكور في التعريفين الاتصال بالفعل فالترفعان مستويان في ورود
الرفق عليهما وإن يراد به يخلق الاتصال بالفعل أو بالحقبة فهما مشتملان
عدم الوجود وإن يراد به ما بالافعال في الآخر نعم فهو حكم كماله وجه
وجوده قال المصنف في ما شئت على الهدى في قوله أو تلك الذين بشروا العلم بالهدى
العبادة قد يصدق فيهما ويكون معناه الاتصال قد يستعمل في الكلام إلى

يكون منها من الآلة والادوية يكون المراد بها ما يدل عليه قوله
بالله اعلم المستقيم أي الدين إلى جنات النعيم الآية لا يستعمل في
 هذا إذا كان الخطأ في الجملة متعلقاً بالمدنية وإنما إذا كانت متعلقة بالجملة
 متعلقة بالمدنية كما كانت متعلقة بتقديم لم يكن المدنية في قوله هذا مستغنى
 بأحد وجهه قد دخل المصحة تماماً لمدنية العلم إلا أن يحمل الباقي قوله بالمدنية
 المستقيم على أن يكون من المحدثات الجادة قد يخرج بعضها من بعض
 على ما ذهب إليه صاحب الكشاف وأما ما يصل إليه من مدنية فلا يكون
 أن يصل إليه إلا بتدوكل شخص منقطوعاً وتعلقاً ما انتهى إليه صاحب
 عطف على المصنف غيره وما ينبغي من الصلوة عليهم عليهم السلام
 فقال على أن يكون في الأصل الأهل على تقديره على الأهل إلى أن
 لما في من الكتاب في أن قال سمعت بعض العرب أنه قال ما حل لي
 وآل أبي بكر من فضله عند بعض الأهل في الجادات والاشياء الجيدة والآل
 بالجملة والاشياء المعروفة وعند بعض أن الآل بمعنى من المضافات
 وأولى من غيرها والآل باق على قوله ثم قال في قوله الشرح في معنى
 المطلب ينبغي بأنهم عند أكثر من وقال بعض أن بعض ينبغي بأنهم

بعض منها

أنه قد وصل كل شيء إلى محمول على المعنى اللغوي أو على أن يجازى ما جاء في
 قوله المصنف في بعض هو شبه من أن المراد بالآل من قوله المصنف ينبغي
 بأنهم وقد بينه في كماله والوقوف والوقوف المستقيم إلى غير ذلك
 أو هو على أن على المعنى كان الصلوة عليهم شاملاً للصلوة على غير الصلوة
 فنهى عنهم ذلك ما خرج على عطف الأصحاب عليهم السلام لأن في قوله
 من باب التخصيص بعد التعميم والدليل على هذا الاختصاص ما في قوله في
 لفظ الآل أن الغلبة بغيره والآل الذي أوصى قال رسول الله صلى
 من جرم عليه الصلوة الواجبة يعني بني أبي بكر وبني عبد المطلب وهذا ما
 إلى النبي صلى الله عليه وآله من الآل من آل أبي بكر وآل أبي بكر من آل أبي بكر
 والآل من آل أبي بكر من آل أبي بكر من آل أبي بكر والآل من آل أبي بكر من آل أبي بكر
 منهم أنهم كسبوا وأبو حمزة وأبو حمزة وأبو حمزة وأبو حمزة وأبو حمزة وأبو حمزة
 الذين هم أشخاص أو كذا ما جازى بكسبهم وبما على السلام إلى ما أنهم
 أو في الصلوة عليهم والصلوة عليهم جاز أن يكون أحد الوصلين والآل
 الأصحاب على طريق التخصيص للصلوة جاز أن يكون كل منها كلاً منها
 وبعد أي بعد الصلوة فلهذا المشاهدة في قوله هذا عند المصنف

المعقول كالحاضرة منه العقل التي يريد ان يورثها في هذه الرسالة لا يشترط
 الا لفظا وان المركبة منها معاد او منها ومن واحد منها او منها فقط على ما
 نص مؤلفه في حاشيته على التعذيب وقال ان في الاشارة الى المركب
 المعقولي الذي هو كمال وضع الوجود قبل التعريف او بعده اذ
 لا حضور لالفاظ المركبة في المعاني في الخارج وما قبل من انه لو كان
 وضع الوجود بعد التعريف جاز ان يكون الاشارة الى المعقولي في الخارج
 غير مستقيمة لان يراد به الاشارة الى المعقولي ان الالفاظ وان
 معانيها وان المركب من الاثنين او الثالث شيئا لا يحددها وان كان
 الامر كالحققة لا صحت الاشارة الى المصور للغير للعارضة اشارة خارجة
 وليس لك ما يرتكبه اليه قوله هذه المركبة وهذه الالفاظ المسوقة ثم
 يوضح ان المعقولة بقوله هذه اي حقيقة من المعاني التي هي علم لا يتغير
 بتبدل المعاني والادب ان يراد به حقيقة من المعاني المستخرجة بغيره
 على من المتعارفين انما هو نفس المعاني والالفاظ وان المعقولي او المعقولة
 هي المعاني والادب ان كان له وجه وجهه في هذا العقل من المعاني
 التي يكون فيها ليس المطلوب المعاني التي هي حقيقة فاما في حقيقة المعاني

المعقولة

عاشرة قوله في هذه المعاني وهي جميع فريدة الحقيقة المعقولة التي هي المعاني
 او المعاني او الامور المادية او البديهة او الزبدة اشرف المعاني المعقولة
 او سبقت اليها حقيقة كونها هي الحقيقة ذات الوجود الاول المعقولة التي هي
 هي حقيقة الحقيقة الكلاسيكية والكلانية اسماء الحسنة التي هي حقيقة الانسان
 المعقولة من حقيقة هذه الحقيقة والكلانية استمرت من الحقيقة ان يكون
 ان في اورد من المعاني المعقولة ذاتها اشرف ما يرتكبه حيث كان في
 على حقيقة هذه البصيرة المتألفة في المعاني المتكاملة التي في ذلك ان يكون
 فيما قد يكون هذه البصيرة المتألفة فلا يكون ما ينبغي ان يكون حقيقة
 ان يكون معانيها اشرف من كونها هي حقيقة ما يحددها على ما ينبغي
 قوله في هذه المعاني هي حقيقة كونها هي حقيقة المعاني المتكاملة التي هي
 فعل في هذه حقيقة على ما يحددها وان كان يكون معانيها في كونها
 حركتها ما هي ان يقع الله على معانيها وادبها او بغير المعاني في كونها
 التي هي حقيقة العيش الدائمة والرفعة البعيدة والنعيم التي هي حقيقة
 بالضم فاما في حقيقة ما هي حقيقة المعاني التي هي حقيقة المعاني التي هي
 يتحقق ما هو حقيقة الوجود والصدق والحق والعدل في هذه المعاني التي هي

شبهة
 في بيان كنه

المعقولة

غير ما يتحقق رجاء الرجوع فيه انه ما اذا ان لم يرد فيه الرسالة
 الرئيس في شأنه ان يكون في باب واحد قال في قوله تلك الاصول
 الساتر بتوفيقه الذي لا يخفى منه الاشياء الاصلية القدره على الطاق
 وقد قيل ان المشرع لم يخط علم الله ان العبد يطيع الله ويخضع له
 لم يخطف يقرب العبد الى الطاعات ويبعده عن المنيات اذا كان واجب
 تابع الاله يكون طاعة محسنة للواجب فيكون من افعال الله ايضا في رتبة
 وفي كلام الفاضل الا ان ان التوفيق قد يكون ما شاء الله من وجوه وكلمات
 ذلك ينبغي ان لا يقدار على الاستدلال بالرسالة او بالرسالة
 الطرق اعطاه الله والقدره على الخلق اعطاه الله لاسباب التوفيق
 ان يوصل بها الى الحق ومن هنا تنبع ان غير اسباب غير موصولة
 وبعده ان لا يان اما الفاس فهو ان تيسر لرجوع الاسباب لكونه
 طبع الطير على الفخ جواريا في اصحابه بالاصحاب اذ في امانه وارتقاء
 شكله من خلقه عليه ودم طبع طبعه وانه من مربيه بالادب
 الصالحين والاصحاب من مهابت الله شراره وتخصيصه بعد موافقه
 بحسب القدره بتوفيق الحق مساعدا الى غير مربي الكمال ان ينجس شأنه

الاشياء

نحو

وانه قد يوفق الشام والمقدار الشام من يكون ليس كذلك فيما ذكرناه
 المصنف في شرحه من ان لا توجد الاسباب في المنيات ومبطلها لا يفسد
 باسباب المنيات لصدقه في قوله في اسباب المنيات نحو ما لا يقدر التوفيق
 فانه من الميزان ما ذكره وهو بتوفيقه قد فرضه على امره في شرحه
المعنى وان منها في اثبات ان بعض الموجودات هو الوجود
 فانه اذا ما يوجد والاعراض بان انه لا يتصل الى وجوده وانما يتصل
 في المطلب البان انه قد تقرر من ذي الاجزاء ان الوجود يكون احد ما
 وجه الوجود في النفس ذات الاشياء وبعدها وحقايقها ومن هنا
 تنبع ان وجه الوجود في الحكم والاشياء في هذا النوع من الوجود لا يتصل به
 وانما وجهه في الوجود الوجود في الوجود الاشياء ودرجاتها في الوجود
 في ذات الاشياء تزيينها مثل تزيينها في الوجود في الوجود في الوجود
 او قد يعلق على مثل تزيينها الاشياء في الوجود في الوجود في الوجود
 الكلمات المتقدمة على الجوار مثلها في هذا النوع من الوجود في الوجود
 على الوجود من مناسبات الوجود لا يتوقف على الاشياء والاحكامها
 وان الوجود في غير ذلك على الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

الوجود

الوجود

بلغ

لما لا يكشف عليها وما لا يفرغها بالذات لا بالغير فكلها مستلزمة
 المجرورة بالوجود النظر الغير الموجود به ما هو معلوم بيقينه ان الموجود بالوجود
 ان حصل انما هو معلوم بالوجود الغير المكشوف عليها ما لا يفرغها على ما يستقر
 به المقصد يستدلوا عليه بما يستدل به بعضها فلما لم يكن من كونها غير
 معلومة ان يكون له وجود كما لا يفرغ من عدم علمنا بان لا يكون له وجود
 قال ارسطو في طبيعة شقائه انما يحتاج في اثبات وجوده كيقين الحسنة
 فالحاج الى دليل هو ان لو لم يكن له وجود لما أثرت احاسن فروعها
 هذه الامور كما لا تترك ذلك من امور لا يكون موضوعا لها مطلقا فلهذا
 يحتاج في اثبات وجوده حقيقة الى دليل او تجسده معلوم الواجب له ان يستقر
 بان ان وجوده لا يمتنع هذا الوجه المقصور الغير الموجب لان يكون الموجود
 نقض فانه لا يمتنع منه ما قبل ان يثبت ان له وجوده نعم يمتنع ان يثبت ان
 الموجود بالغير موجودا ككسب وجوده لا يحتاج اليه لانه فاعا طاهر على ان لا
 لا وجود له طرما الى الاشياء ليس بان يكون له وجودا كما لا يمكن ان
 المستلزم من النظر الغير العلية لا قد تقرر ان الموجود كونه متصفا بالوجود
 ليس بمتصفا به تبا لثبته لا يمكن ان يكون له وجودا مستلزما له لا يجوز ان

فيه الاضطرار والاضطرار العارضة كونه متصفا به بان يجعل الموجود متصفا
 بالغير هو الموجود الذي لا يلزم له كونه مستلزما بان يكون الموجود موجودا
 لا يلزم له السبب من الوجوديات ان كان بعض الموجود موجودا به متصفا
 صالحا لان يستدل عليه فلذا استدلووا عليه بوجوده كثيرة قد خرج اكثرها ككسب
 الكسب الكلاسيك ورسائل مفردة قلت فيها منها ما يشبه ارسطو في قوله قد اورد
 في عنوانه ان شهاب رساله في هذا الطلب اوردت فيها وجوده البراهين المستدل
 من ان لا يمكن الكلام مع ما نسخ لا فيما من المنطق الابرام والهدم الكلام
 وسمي رساله لها بعد ما علمنا قبل ذلك بغيره سنين بالتمسك
 من انما علمنا بالكمال ان انصفت الى البراهين الواردة في مقدمات لا يتم
 البراهين به انما كما انصفت حجتا الى اصل المسئلة بان احدية واحدة
 وكيفية التسايفه بعضها فانه لا يفي كثره هذه الدلائل ما نسخ الى غير ما نسخ
 من المنطق الهدم والاكلام كبروا الماسن في رواية لا تدل على ان المقام
 قد تقرر له فريده ارساله هذه الامور قال انصفت هناك على ما هو بغيره
 والكل اتقن واخبر من هذه البراهين اوردت ان انصفت هناك على ما
 كما اوردت فيه وايضا ما لا يغيره بغيره ككلامه المصنف رتبته في قوله ان

في عنوانه

والطبر

وجوده لا يجوز ان يكون احد هذه الامور وانتم ترون ان هذا الشيء قد يتساوى
 ان يكون واحد منهما وهو كما ذكره وجوب ان يكون برأى آخر هذا المطلب فلهذا
 انما لم يرد من ان برأى ان لطيف خفيف الموتى فممنوع الى ابطال هذه التسمية
 من العجب ان المصنف قد ابطال هذا الوجه وهو ان كانت النفس لا يكون موجودة
 الممكنات قال ان هذا البرهان لا يتصل الى ابطال هذا وهو لا يقوله برهان غير
 فكل من شغل هذا القول لم يجر هذا البرهان بوجه آخر هو ان الموجود ولو كان
 في الممكن لم يوجد ثم يمكن ان لا يبط بوجهه فلهذا قد قدم وجه المردم في
 الموجودات على التقدير المذكور سواء كانت شايمة او غير شايمة و
 سواء كانت مترتبة في العادة والمخلوقات ولا يمكن ان يكونا كليهما صحيحا في
 مستقلا عما يجب وجوده ويشتبه عدمه ان كانت منهما او غيرهما انتم
 ان لا يحتاج الممكن في وجوده او عدمه الى هذا وان كانت خارجة عنها ممكنة
 لم يكن المفروض حقيقيا حقيقيا وان كانت واجبة لذاتها لم يتصور وجوده في الممكن
 والمفروض خلافه من ان يكون الموجد في الممكن فيمكن ان يكون موجودا وهو
 ما ادعينا من اللزوم فكان لا بد من ذكره فكل من ذكره هذا كما لا يخفى فانه
 ان يثبت ان الموجود لا يتصور في الممكن يستلزم العمل انما عليه موصفا بخاصية

العلم ص

الساكن في

الذي ينفرد

او غير شايمة والعقل انما عليه يجب ان يكون شايمة لانه كل طرف من المطلب
 الاخر وهو العقل المتقد على كل واحد منها فلا يخرج وجوب ان يكون
 طرف آخر لا يكون وسطا لا يتحقق الوسط بدون الطرفين فهو الوجه في
 الممكن لما ذكره ان يتحقق الوسط بدون احد الطرفين كمن قال في بطلان هذا
 بما حصل ما ذكره الشيخ في الرئيس انما يتحقق انفسا اريد ان هذا هو
 يكون هناك اوساطا بخاصية لا طرف لها ولا اوساطا شايمة كما لا يخفى
 شايمة لا بد وان يكون لها طرف ومحمول ما ذكره ان لمعنا العقل الا انه
 غير النهاية فخاصية الوسط فيكون اوساطا كذا المركب منها يكون وسطا
 طرف هو المعقول الاخير لانه ليس له خاصية الوسط فلا بد ان يكون له طرف اخر
 لا يكون له خاصية الوسط وسند ما ذكره من سطرين في الرئيس يمكن ان يكون
 هذا الطرف معدلا محضا وان يكون له علة معلومة وموضوع وجب ان يكون
 له علة فخط وسفر التقدير المذكور من الحالات لا يخالفه الفرض فلو لم يكن
 الراجح لكانه موجد وان وجد احد المتضامين الذي هو الوسط يمكن ان
 لا يخرج من الطرف وسيد على ضرورة استحالة المتضامين في عقل وجوده
 وان فرض على المصنف في رسالة المفرد العلم ان اول الفرض المذكور هو بديهية العقلية

شفاة ل

ثم اعلم ان ادينا اوردوا المصداق اثبت بهذا المطلب لا على وجه
 الموافقة انه يتوقف باستحقاقه وحده على ما اوردوه في الموافقة وحده
 الشيخ الحق قدس سره هو ان الموجودات لو انحصرت في المكنان
 ان لا يوجد الا بعد مستقلا ولا يكون فيها واجب لذاته لا حاجة وجودها
 وانما هي الى غرض قد يكون ارتفاع الكل مرة واحدة فيكون لا يوجد هو
 وانما من اجزاء الله متشعبا بالنظر الى وجوده اذ لا يشيخ به جميع احوال عدم
 لا يكون موجبا للوجود وعكسه قد يكون وجبت ان يكون خارجا عن
 الوجود والمفروضة ولا يكون نفي الاجزاء لان عدم بعضها لا يكون متشعبا
 الى ذاته ولا لكان ابعبا لذاته والمفروض ان مقتضى الوجود في الخارج
 المكنان كلها انما هو الواجب لذاته وسواء ان خلفه هو المطلب او المستند
 ان مرجع في غير ان الى ارباب البطلان في التمسك من الجائز ان يكون
 من كنهه شتره بما يجب وجوده كل واحد من المتيقن به عدمه وكونه في الخارج
 بجميع هذه الاعمال من غير ما قبل المعقول الا في غاية رقة خفية
 ما قبل اخره لغيره وبكذا الى غير نهاية انما هي في المبدأ من غير ما قبل
 الوجود وانما في المبدأ من غير ما قبل الوجود من انما هي في المبدأ من غير ما قبل الوجود

المتفادهم

العلم

ثم اعلم ان مؤلفه قد يشرح بما عدم المكنان كلها خارجة عنها في المبدأ
 ان يكون نفي المكنان ابعبا لذاته لا جازم لان كل حكم كونه في المبدأ
 كذا لو لم يكن وجوده في المبدأ وبكذا الى غير نهاية اذ لو كان في سبيل اخر
 لا يجب ان يكون ابعبا لذاته لئلا يكون في سبيل اخر كيف لو كان
 الامر كذلك لم يكن مجردة عن كنهه ابعبا للمطلب بل في المبدأ كانت ابعبا
 في سبيل اخر بما لا يمكن عدم المكنان في سبيل اخر بما لا يمكن ان يكون ابعبا لذاته
 ثم قال في سبيل اخر بما لا يمكن عدم المكنان في سبيل اخر بما لا يمكن ان يكون ابعبا لذاته
 ياخذ به المقتضى من الوجود مع ذلك لا يكون المطلب المستند اليه
 الحق ان من الجائز ان يكون في المبدأ من سبيل اخر بما لا يمكن ان يكون ابعبا لذاته
 كذا ان كان في المبدأ من سبيل اخر بما لا يمكن ان يكون ابعبا لذاته
 الدليل على الاحتمال ليس يتم منه وانه في غاية رقة خفية في المبدأ من غير ما قبل
 على كبره وعلو دله لا يتم الا باطلا الى النسب المبدأ من سبيل اخر بما لا يمكن ان يكون ابعبا لذاته
 ليس من هذا الدليل من الدلائل الاخر فرق الا بقدر اشتغال العلم
 موضع وجوب الوجود بها وسائر ان منها وان حكم واحد منها حكم الاخر
 والواقع في اشتغال العلم بالحق لا كان من لوازم الوجود بالحق بالحق

بما يكون له

ليس

أول

الوجود منه الحق فربما العلة قد تسلسل مترد في وجوده شيئا فخرج
 البين كلام آخر محصور لوجوده ان حال الواجب عين في هذا المقام فخرج
 الواجب لانه على وجه يتبع به المظهر ويكشفه للوجود لا يتوجه عليه شيئا فخرج
 والابن ان كان المظهر كالمقام قد يتغير معه العين بطريق لا يرتب المظهر على
 فيه شيئا كلام هذا المظهر والوجود لا يتحقق بان يتغير في وجوده شيئا
 ووجهه قد يدعى ان لا يتحقق وجوده ممكن في نفسه على كل حال شيئا
 اني قد ناطق بوجهه يستخرج ما يتوقف عليه المظهر في نفسه فاما
 الممكن في وجوده فغيره لكل احد منها العلة لا يمكن في نفسه فخرج
 في شيئا منها من لوجوده الممكن ان لا يكون له العلة في نفسه فخرج
 حتى في ما اذا الممكنات فلا خلاف في ان هذه الفعل الفاعلية المستخرجة
 يستخرج الممكنات مكانا ان كان منها يحتاج الى احدى منها الممكنات
 بوجهه الى ان يجرى ذلك لا يتوقف فيه الفعل الصحيح ان يكون له شيئا
 المظهر في الوجود الفاعلية المستخرجة بوجهه فخرج احدى منها
 ان لا يتغير بوجهه شيئا في الوجود الا ان كان في الوجود شيئا فخرج
 على نفسه ان كان في الوجود بعض من الوجود في نفسه فخرج

والله

بوجهين بعد ما ان بعض من الشيء لا يكون في نفسه فخرج بعضا
 الوجود في نفسه ان يتغير بوجهه شيئا فخرج
 لانه اذا كان كونه في نفسه فخرج
 كان الاول من الاول فخرج ان يكون من الاول فخرج
 فخرج ان شيئا لا يمكن الوجود في نفسه فخرج
 بوجهه العلة فيكون فخرج ان يتغير في نفسه فخرج
 انما فخرج في نفسه فخرج في نفسه فخرج
 بوجهه احدى فخرج ان يكون بعض الشيء في نفسه فخرج
 السابقتين فخرج ان الاول فخرج في نفسه فخرج
 من هذه الفاعلية فخرج منها على التقدير بوجهه فخرج
 الفاعلية فخرج منها فخرج فخرج فخرج فخرج
 الممكنات فخرج منها فخرج فخرج فخرج فخرج
 واجب فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
 فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج
 فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج فخرج

او بعضهما

خبرنا ان اذ كانا بمصر اذ وجب كل واحد من المكنات على قدر ما عليه
 وليس الامر كذلك البتة بل العدة الصادرة من عليها الموجهة
 ان يكون لها عند سوى الفاعل كالحق الاول الصادرة عن نقطة وضمان
 ما ذكره من الاطلاق في ان هذه الاعمال الفاعلية لمصلحة هذا فليس بمصلحة
 المكنات حقيقة هذا اذ ان المكنات لو كان كل واحد منهن في
 الاستيعاب في احد ما اعتبر في استيعاب الاخرى وليس الامر كذلك
 كما لا يخفى على من اذقوا انما هي لعلها ليست بالبيضة والكره
 ومنها ما ذكره من ان لا توفت لعلها فيه فخرت او لا يفر من
 توفت مكنات كثيرة على كل كثيرة حتى لا يفر منها ان يكون على
 الكرم منها اغفر من اجزاء وانما يكون ذلك ان لا توفت
 بالانقضاء على المكنات المذكورة وليس الامر كذلك اذ العدة انما هي
 على وجهها اجزاء الكرم وليس لها دخول في الاعمال انما هي على وجهها
 فلا يتصور ان يكون العدة انما هي لاجلها من العدة انما هي لاجلها
 ان احد من هذه الاعمال لا يفر من وجه وضمان ما ذكره في تعريف العدة
 من انما هي لا توفت لعلها على ما هو خارج عنها لئلا يفر من المكنات على

المذكور

[illegible]

هو وجوب الوجود وانما الوجود هذا الكلام وهو صريح في ان ليس
 بميت هو الوجود او وجوب الوجود على ما لوح من عبارة نعم قد يعبر عن
 ذاته بوجوب الوجود على ما نفس هو عليه لوقته قد قد منا كما اننا نفضل عنه
 انما ذكره وعلى به ما هو مدعاه الذي هو قوله فان كان له
 سبب في الوجود فهو من مبدئه ونفسه ليس موجودا وانما هو
 بالفعل وهو سبق تفصيل هذا من قبل فغيبه سوى ما قد ساه
 ان نفى الميت عنه انه لو كان له تلك لما ساه به باعني من مكانه
 ليس لك لما ذكره لوجوبه ولو كان له منه ميتة كانت ان
 قد تعلق بها وكانت سببا لوجوده او قوله هذا يدل على ان
 نفى الميت عنه لا يستلزم تفصيلا على وجوده لا سيما في ما ذكره
 ما قد ساه من ان لو كان له منه ميتة لكان له شخص خارج منه يكون
 مركبا من الميت والشخص لو كان واجبا لذاته فالواجب ان يبق
 انهم على ان يكون الواجب لذاته هو السبب في تركيبه
 بوجوب الوجود وهو الذي هذا ان على الحقيقة فيمكن ان يثبت
 هو الواجب لذاته لا والله ان من الواجب ان يثبت الام

او عاه

سكسب

كانت

لو كانت

اللا

في ذلك على ما يرسخك اليه قوله ان ما عاه من الممكن
 بغيره انما هو وجوب الوجود والالات او لفظه لظنه المضارب اليها
 ساهي على ان لما تأثر اعادة الامر بها لم تأثر من تواتر
 صارت عبارتي انما لم كانا بغير شرط والله ولا قال المحقق
 شرطه كشرارات بعد ان قال الوساطة بغيره الات جوابا
 ذكره عند الفصل من ان لوجوب هذا على ما قد ساه في الفصل لوجوب
 حيد الكل عنه توسطه الات والقول بغيره والوجه الصحيح
 ان لو صدر الفعل الذي يختص من فاعله انما يكون بكنيات
 غير مختصة فيه واختلاف الفعل ان يمكن ان يكون سببا لكون الفعل
 في وقت بحيث يمكن ان يصدر عنه تلك الافعال المقتضية بل انما هو
 سبب لتعين كل فعل من تلك الافعال المقتضية للصدور لكل ما هو
 كل ما هو دون غيره فان فاعله صدور السوي شتم على حصة
 غير مختصة والاولى من ذلك فان سببها من السببيات ساه
 الوجود عما يقرب من المبدأ الاول بحيث يمكن اشتداد على اشكال
 الحقيقة هذا الكلام وهو صريح في ان الوساطة تأثر فيها
 يكون المراد من كون الكل سببا لغيره وجوب انما سببه

او

وتفصيل

العلية الى امر كذا لان ليس للموسيط فعل ان يكون متاخر في
 العقل وصحح الامر بان يحتاج الى امور لا تتم شيئا منها ما
 الله يقول واكتب في كتاب بعد ثمانية ايام من ان الله بالحقه يكون
مصدر العلية التي لا تدل على ذلك لما هو بالقوة فان ما هو بالقوة
من حيث هو بالقوة معدوم ومرة العقل تشهد بان المعدوم لا
يصير مبدءا للوجود بل يمكن ان يكون ما بالقوة من غير ان يكون
الفعل الحقيقي وبعد ثمانية ايام من ان الله يفعل المليات في هذا
بالقوة وما الله الا بصريح ان يكون مصدر لما بالفعل والمليات
 مليات فلا يكون شيئا منها مصدر حقيقة والعقل ان يقول ان
 ادت ان ما بالقوة ما دام بالقوة انما يكون كذا ولا يصير مبدءا
 شيئا لعدم وجوده من ان يكون للفعل بجواز ان يصير مبدءا
 يصير مبدءا بالفعل على ما هو المشايخ من انما يثبت الية به الصانع
 من الاله بام وبغيره وان ادت ان ما بالقوة سواء بالفعل
 ام لا يصير مصدر الامر فهو كسند حكم العقل به بغيره
 واشراف هذا العقل الحكيم اليه بمبدأه على سائر مبادئه ثم لم يمتد

فيحتاج في صيرورة ما مصدره في هذا الامر الى ان يصير بالفعل
 ولم يحجج به ما هو بالفعل من كل وجه يكون معنى قوله ان ما بالفعل
 الله سبحانه وتعالى والاكالات بالقوة وحل لما هو بالفعل ان ما هو
 مستند العلية يجب ان يكون امر كذا ولا مكان الكل يمكن ان يصير
 ان ميثاق يمكن يقع بغيره دفعا للوجود والت يكون ما بالقوة
 فعمل الا هو كمالا وسو لكان المليات كونهما بالقوة في هذا انما لا يصير
 مبدءا الامر كذا وجوده بالية لما يشترطه قوله وانما وجوده
بالفعل بسبب العقل هو امر كذا في مستحق بالية التي هي بالقوة
فهو مبدءا بالقوة فلا يصح ان يكون مصدر حقيقة لما هو بالفعل كالمصدر
بمن المحققين في رساله في هذا البحث اذ كان الامر كذا لم يصير
 كذا كذا من غير العقل فيه موجودا بالفعل او مليات كالمليات
 في ذاتها بالقوة ووجودها في مبادئ لا تتحقق في الخلق بالفعل
 ولا يكون كذا فهو بالقوة يكون كذا بعد ثمانية ايام من ان الله
 فلا يكون موجودا كذا الحال في كل مكان فلا يكون شيئا منها وجوده في
 نفس الامر يحتاج الى عدم وجوده في مبادئه بالقوة ويصح ما ذكره على انه

قوله

ووجوده بالية

يتوهم ان يكون المصدر الحقيقي هو الوجود المتكامل الذي هو الوجود
 او حقيقة والمصدر الذي هو الواجب لانه لم يبق له ان يثبت على
 يسميه وجودا بالفعل الخارج الى امر يكون كذا ويصح ان يصير وجودا
 كذا انقص وجوده من غير ان يمتنع من ان المصدر انقص وجودا
 من العلم فقولهم لا موقر في الوجود الا هو معناه ان لا موقر في الوجود الى
 موقر اخر الا هو فانه في العلم ليس من ان المراد من قولنا ان العلم
 موقر في الشيء ونظيره فمدارنا بحقيقة مبدأ الوجود الفاعل في
 على ما هو مصرح به في كتب العلوم كمدل على خلاف ذلك او عايناه
 انهم من ان يكون مرادهم الفاعل امر كذا ولا يفرق منه انحصار الفاعل
 في كيف او من يقولون في العلم ليس كذا كذا يقولون في العلم
 كذا في خلاف ذلك ويقولون انه قد لو كان مصدر الامر من كان
 تركب جملة كثيرة وسواء كان مصدره تعالى منه فلهذا ان يدرك العلم
 يكون ما يتفق عليه الحكماء او اقول على ما نحن عليه فانه العلم
 فهم ان ليس فيه وجودا لاحتاج الى غير فهم في الوجود كذا
 والافراد ما يمكن ان لا يفرق في فهم الوجود من غير فهم

كما

فهم انما يسمون اية لعل في غير ما ذكره من ان لو كان الامر كذا
 كذا في الوجود فغير في ما هو بالفعل والوقت ابطال ما يسمون
 امر اخر ذكرت في مخالفة شيئا ما ذكره الامام المصنوع موسى بن
 جعفر الصادق عليه السلام حين طغوتيه جوابا
 عن السؤال عنه بان لعبد من ما يسمون لا يقول ان فاعل كل
 العباد ما ان يكون هو الله سبحانه وتعالى او الله سبحانه
 كان الاول فلهذا سبحانه وتعالى من ان يعبد الله سبحانه
 فان كان انما كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 انما في الذي هو ان فاعل الفعل انما يكون هو الله تعالى السائل
 الذي كان ابو حنيفة في فقال به في قوله بعضنا فوق بعض
الفصل الخامس في ان صفاته من ذاته وان تعدد بالاثبات
 تعدد في ذاته وتعددا في احوال بعد تسمية صفاته في صفاته
 الى ما سأل في نفسه الى ما لا سبب وجوده في الاول في نفسه
 الى ما ليس من شأنه ان يوصف بالنسبة الى غيره والى ما في
 شأنه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

الكل علم

بلغ

في الشيء كانه او مثلاً او مثلاً في سواها في الكتاب التي لها اسما
 على غير ما هي كالات للشي في نفسه واسباب اضافات
 الى غيره واثبات سواها في الحصة ودرج الحكماء ان
 الواجب لذاته لا يحتاج في التبيين منها الى غيره ولا يكون
 منها امر ازيد عليه ثم ما يابره واما يرجع عن التعيين من صفاته
 ثم الى سلب لا يوجب كثرة في ذاته على ما مضى عليه
 في تحصيله بقوله وانت تعلم ان لا يقع ان يكون صفاته
 الوجودية شيئا كالنفس او كشيء من الازديات فيبقى ان
 يكون صفاته ثم على سبيل الاضافة كما بين في هذا ما اورد على
 سبيل السلب كما بين واحد اى وجود سلب عنه كثرة او فعل
 اى وجود سلب عنه في الازالة وان يكون من صفاته
 ما هو مركب من سلب وضافة كما بين مره بعض الازديات
 اى سلب عنه الازالة ثم في نظام الخير كونه سلبا في ذلك
 وازاقل له وجودا في العالم ما ذكرناه مع سلب اخر سواه لا يخلو
 عرضا فما اذا حصلت صفاته ووجب الوجود على هذا المنوال

منها ٤

يبيع ٥

المراتب ٦

فعل ٧

واذا ٨

المراتب

على كرات هو لوجودها ضرورة تقدم كل خبر من مصادرها على هذه الازالة
 موزون ان لا يكون بعد تحقق وجه جعله انما هي لا يمكن ان يوجد الا بها
 ان ما ذكره من ان لا يمكن ان يكون عقده كذا وان عتد الى خبر
 اذا امكن في خبر المنع لغيره ان لا يكون كذا منها معلوم الا لا يكون هو كذا
 اياها سلفا وهو سابط كما في الوجود المفسر للصوره وكما سلم استحالة ذلك في
 ان لا يتم ان احد ما اوردى هو العدة اكثر في خبر في الخبر وانما يكون له كذا في
 البعية للشي في صفاته لعل القوية وليس في هذا على ما مضى
 من ان اثره بعد البعية لا يعمل في جعلها ومنها ان كان انما اورد
 لا يغير في الوجود على السبيل في ما يتوقف عليه كونه فهو ان كان الامر
 كما كان هذا الشيء المعتبر ازيد من سلبه على الكل لا يكون كذا في كذا ومن
 العمل على سبيل المفسر في قوله عتد وان اورد ان هذا ازيد لا يكون
 في العمل ايضا عليه المفسر في قوله عتد ان ذلك الا ان كان على ما مضى في ذلك
 في العمل ايضا عليه المفسر في قوله عتد على ما مضى في ذلك
 والاحد ومنها ان يلزم تقدم الشيء على سلبه في خبره في خبره في خبره
 هذا العمل قد حرق في سائر مقاماته في خبره في خبره في خبره في خبره

يكون محلهما كذا لا تقدم لما على محلهما ولازم تقدم الشيء على نفسه فيكون
 من محلهما الواقع كالواجب بالسيطرة والمركبة فلا يكون تقدم الشيء على
 ذاته فلا يكون تقدم الشيء على محلهما من خلاف محلهما فليت شوي لاي امر
 فذهب منها الى خلافه ومنها انما ذكره من ان الامر الزايد على المحل لا
 الموجه فلا يكون كذا في الواجب لانه ان امره ان لا يكون محلهما ان
 كان خارجا عن محلاته لا شك في عدم وجوده عليها فهو محلهما لا
 ان يكون ما هو خارجا عنها فيمكن ادعاء كونه له وسواء كان ما اذ لا يكون
 محلهما ان كان خارجا عن محلاته فليس من هذا الكلام ما يدل
 على ان محلهما محلهما فلو كان انما يكون في نفسه غير الدليل على
 انما جازمه على ان هناك احتمالا آخر هو ان لا يكون سلسلة العلاقات
 هي باقية المحلات التي لا شك في وجودها في سلسلة العلاقات لا اذ انما
 فيها واما كون سلسلة العلاقات نفسها او جزئيا لي يكون كونه محلهما
 كون كل واحد منها خارجا عن سلسلة العلاقات ومن اجزاءها وسواء كان
 في معنى من الشقوق او كذا كان عليه ان يتوقف لاي في انما لا يترك
 لانه انما يتوقف في تواجده ان الجاهل من انما لا يتوقف على امر زائد على الاخرى

اوله من البين ان ما يستعمل امر زائد على من ان يكون كل امر زائد او
 بعضه فلا يكون هناك احتمالا آخر فاذ كان كذلك اوجب على من
 يتوقف لا يبطا كجسده من الامر عليه على الشقوق من المحلات لا تتركه
 هذا الشق من الزايد والاحتمال جسد الامر تحت النسخة

والى اصل ان هذا السطر يعطى ان بعض الموجه واجب الوجود والذات من غير
استدلال على عدم الواجب بوجود المحلات لوجود المحلات كما هو
المستلزم من طريقة المتكلمين او لو لم يكن الا ذلك لا كونه لوجوده في المحل
كن في لبط لا يستلزم انه امر زائد او انه ليس هو طر ز من ترجع احد طرفي المحل
على الآخر لا يخرج كل ذلك من وجود الزايد من الخصائص الموجهة المتعلقة
بالشقين الموجهة لخصايده في احد مناهما على تقدير اشتقاق الآخر فلا يثبت
الاستدلال في الامر على وجود المحل بحيث تعلم ان وجوده به يعني لما
تساو من عدمه فلات انما لا تتركه ولا يكون كذا في غير ما
بما عليه في وقت هذا الامر بان عليه ان لا يتركه وجوده موجودا
يرى كذا في انما لا يتركه وجوده المحل فلو انما يقول ان يتوقف بعضه

بعضه

الموجود المعلوم وجوده بدنيته وجب ان يكون لهذا الموجود فرد واجب لذاته
والا فانه فخر الموجود في الممكن وان لم يحدوا له الله وانما كان كونه متصفا به
ولا شك في وجوده وجودا فاعلم ان احياء لذاته هذا لفظ والكل ان كان
لذاته ظاهر انما يشك في الواجب البيان الذي هو ذكره فلو قيل ان اول ما بين
ما تقدم ذكره ليكون مستقفاً عن اشياء وجوده الممكن طرفة ما لا شك في
ما تقدم ذكره عند كونه مستقفاً او نقول لا شك في وجوده وجوده فلو قيل
في ان الواجب في هذا الموضع الموجود في الممكن لم يوجد وجوده اصلاً بل
البيان ضرورة انما على الموضع ليس عليه ما تقدم ذكره لانه في الموضع
ان في هذا الاخير شياً ليس يتجاوز عنه فانا نقول ان فيه وجوداً لا يشك
ويشك على ما ذكرناه اليها وهو ان لا شك في وجوده وجوداً لا يشك في
في ان الواجب لذاته فخره على كونه مستقفاً ان بعض الموجودات يمكن
واحياء لذاته هذا لا فخر فخره في الممكن لذاته فانه مستقفاً في عصر الموضع في
ولكن ان يكون الموضع متجاوزاً للموجود فلو لم يكن في فرد واجب لذاته
فخره في الممكن في الموضع فخره في الممكن لم يتحقق وجوده الا في الموضع
من فرض ان يتحقق ما ذكرناه في احد طرفي الممكن على الآخر لا فخره فخره

کمن القالی مطبو

التقدير المذكور لا يجوز ان يكون واجبا لانه خلاف للمفروض ان الله لا يخلق
 شيئا لا يكون ممكن كنهيا حكمه متعلقا بالزمان والادوات والكل في الزمان
 يخرج احد طرفي الممكن على الاخر لا عنده توطئة او علة يذوقها الممكن المستلست
 او الغير المستلست على هذا التقدير يجب ان يكون نفسه او جزؤه او كل واحد
 منها لا يمكن ان يكون له ذوات اخرى فيقتضي الممكن لا ينفذ الزمان ثم تقدم الشرح
 نفسه والاسم يخرج احد طرفي الممكن على الاخر لا عنده توطئة او علة يذوقها الممكن
 في الممكن لم يحقق موجودا وادعى لم يحقق موجودا وقع عدم الممكن لا ينفذ
 علة عدم وجوده وليس له علة وجوده يمكن عدمه قبل عدمه فيخرج لا عنده
 بذاته غير كذا وهذا هو لا يوقف على عوى او نداء الله سبحانه وتعالى
 فانه ليس له وجودا وكر في كلامه ليس له ان يقول لم يخلق كلامي بذاته ان
 يمدح ويذم بجاهه وجماله الممكن ان يثبت به بطلان بذاته لا يمكن كذا
 ولا على ما ادعاه بمتبع جوابه في هذا ان ما ذكره دليل اخر لا ينافي في العلم
 بخلق ما ذكره لا يمكن ان لا ينفذ الله او لا يمكن احد ما هو آخره
 استاذ هذا الطريق لهذا القول ان تعذر ان من غير الله لا يمكن ان يكون
 الكوثر في الجبره انما هي على وجهه بان قالوا الجسم ما يشترك في

کین

میں

مخبر

٣٥٨

حدثت محدث قد حدثت ان كان حادثا لمحدث آخر كان حادثا
 لمحدث من قبله كان من الاول في هذه المرات اوفى شي من المرات لم
 الدوران كان فيه وهكذا الى غير النهاية لزم المستدعي بالان
 انما هي الى محدث تدبر لمحدث لا وانما هو واجب لذاته لا يتوقف على
 ان ما قبله من المحدث لا يتوقف على ما قبله من المحدث لا يتوقف على
 زعموا ان قد احتجوا على ان لا يكون حادثا ما هو حادث لا الاسكان شرط
 لحديث او الشرح القدر في ان يثبت عليه حدوث بعض من الموجودات
 وبقية المحدث ما سوى ذلك منه وجوده بان قالوا ان بعض الموجودات
 حادث لانه لا يكون له محدث قد انقضت الموجود فيه لزم ان
 ان الموجودات ما حادث او قديم الاول موجودا ولو لم يكن انما هو
 لزم الدوران المستدعي ان لا يكون هناك موجودا ما كان هو المقدم
 منه المحدث لا كان حادثا لمحدث الى القديم لزم الدوران المستدعي
 فلا فرق بين هذه الطريقة وطريقة الحكماء الا بانهم ينفذون في الدليل
 فانه لو انهم سألوا في حدوثه ثم حكموا عليه ان لا يتوقف وجوده على
 وجوده مستدعيين انهم لزم وجوده لزم وجوده مستدعيين انهم لزم وجوده

البر

والسببية كبعضه صدور رغبته واما المستدلون انهم لو انهم لو انهم لو انهم
 من صفاته باخاره اثاره كالانفاس من تحت الكف المحاذية للحكة
 قال الشيخ للشيخ وشارحه انما كانت وجهه واحد بينا والله
 لا ما ليس به نقد ولا لائق بقدر قوله تعالى كيف لم يكن جانا الله
 الاول وهو احدية وبرائة من الصفات الى ما في النفس الموجود
 الى انما من صفته وفعله وان كان ذلك ليعا عليه كمن هذا الباب في
 وشرف الى مثل هذا الشرح في الكتاب الا ان يقولوا مستدعيين انما
 في الاتفاق وفي انفسهم حتى يبين انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 بركت انه على كل شي شبيهة قال الشيخ المحقق في شرحه لا شفا
 ان هذا الحكم الصديقين الذين يستندون به لا عليه الا في بعض المقامات
 انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم
 يستندون بحديث لا جسام الا على عرض على وجوده الخالق وانما نظر
 الى احوال الخلق على صفاته ووجوده واحدية واما الاكثرون فيهم
 فانظر في الوجود والواجب ويمكن على اثبات واجب الوجود في النظر
 الى ما لزم الوجود لا يمكن على صفاته ثم يستدعيون انهم لزم وجوده على صفاته

واحدانية

اوسان

حدودها لا ينفك واحد بعد واحد عن الشئ ترجع هذه الطريقة على الطريقة
 الاولى بالمراد في الشرف وذلك ان اولى البراهين بطلان البرهان
 هو استعمال البطلان على التبع وانما كنهه الذي هو استعمال البطلان على
 البطلان فما لا يعقل البرهان وهو ان كان الخطا علم لم يعرف بما كان
 في علم البرهان وفي الخلق كانت ان قيل ان استعمال البرهان في البرهان
 ليس يستلزم الا بالعلم على التبع ولا يلزم ان يكون الواجب له من علمه
 البرهان استعمال البطلان على التبع هو استعمال البطلان على الواجب
 معلومه لان في الطريقة التي في حيث لا يجب له وجوده ولا ثم استعمال
 سائر الموجودات وانما هذه القوم في حيث سائر الموجودات استعمال
 سائر الموجودات الواجب بعبارة اخرى هي حيث الخلق استعمال على
 الخلق وهو يشق الخلق وليست كون به على الخلق في الخلق انما
 في ذلك علمه بعبارة اخرى وليس فيه الا ان استعمال احد الغرضين على
 سائر صفاته وانما في حيث كانت استعمال القوم قد انما في حيث العلم
 على صفاته انما استعمال التي وليس فيه ان استعمال احد
 على وجوده استعمال في استعمال في استعمال في استعمال في استعمال

على ما توهمه من شتم الله على ما ينكره عليه قوله ان قلت الدليل على
ان ابن البربان مختصر في الثاني الا ان الاوسط كان عليه ثبوت الامر
الاختصاصي في الاخر خارجا عما كان في الثاني والا في الاول الا ان الاختصاص
بين الاثنين انما هو في البربان في الثاني والحق الواجب عليه من الاوسط
لشيء من جوده يخرج ما هو له مستعمل من اشياء بعد الواجب على كل واحد
موجوده سواء مستعمل له او متبادلا او متماثا ممكن ليس يستلزم على وجوده
يكون برابرا ايضا لا يمتزج لفرق بين الطرفين يكون احداهما ثابتا والا
ليس وجودا بل ان هذا المتبادر على من ادعى ذلك وهو لا يمتزج على
امر بوضوح او اما ما ذكره الله في جوابه بقوله قلت كذا في الثاني
مفهوم الموجود على ان يفسد واجب لانه لا على انت الوجود في
الذي هو على كل شيء وكون طبيعة الوجود مستغنى عن وجوده او لا
حاصل من ادخال تلك الطبيعة وهو متفق على الطبيعة فما استدل على
كأن على حال آخرى كما فعلوا في الاول فبقي الاول على سبيل الثاني
هذا لو كان كذلك لكان هو متفق على طبيعة الوجود وهو متفق على
الوجود لانه في الاوسط ان كان في ثبوتية التمام من المفهوم

فان تحقق من هو الذي خرج من
على ان بعض هؤلاء من جيب
نفسه حاله كما يكون
واحد حاله انوار
الذين هم

والواجب معا لزم من كون مقتضى العلة الغير ذات الدليل ناجيا على ان وجوده
المضموم وحققت تلك وقد تقرر في مخطاة ان ليس لمجرد وجوده في شيئا
وجودا له وجودا قائما على الشيء الرئيس في برهان الشك في ان العلة الغير ذات
فتبين ان احوال موجودة من نوع هذه العلة في ذاتها وهي التي هي
العلة في بعض فيها وجودا وليس وجودا بالذات المضموم فيكون العلة في
ذاتها موجودة في الموضوع العلة في تلك العلة في ذلك هو الذي في
موجودة ان في تلك كان ثبت المضموم الواجب لذاته الذي هو ممكن في
مستحق في المضموم من الموجود علة بعد كان وجوده في ذلك
سلم ان مقتضى وجوده في الرئيس في ذلك المضموم وجوده في ذلك
ليس الا ان من الاو من يكون الدليل مقتضى ما هو المطلوب في
ان يقتضي مضموم الموجود ان كان هذا الفرد لزم ان لا يكون له وجود
شأن به بدية انما قامت له في حيث ثبت وجوده في ذلك في مقتضى
واجب الا لزم ان مضموم الموجود اذا كان متبينا لذلك لا يكون في مقتضى
الغير فيكون انما مقتضى من الغير فلا يكون مقتضى من غير ذلك
انما في مقتضى ذلك مقتضى ليس الا لزم ان مقتضى وجوده في ذلك

مستغنی

على تشابه الى هذا المقدم فبقوة له على كونه مذكورة في الحقيقة لا في الجود
المختلف على وجوده في الواقع فوجوده واجب في ذاته على غير مطلق
تشابه الى هذا المقدم معلول له وقد يكون الشيء في نفسه على شيء في نفسه
منه آخر معلول له كما حقق في مقدمه او يقول ان يقول بان احد الطرفين يكون
ان كان في نفسه على كنه ان ثابت البرهان ماسد المطلق وان ثابت ليس الا
ماسد اليه على ما يستحق البرهان العلمي وان كان حسيه كان معلوليه ماسد
فان كان حسيه ماسد على المفضل بقوله وانما ثابت واجب الوجود ليس على
الامر بان يثبت ان كماله لا يستلزم اليه غير حقيقي وانما كونه من الفرق بين
المتنوعين انما جوف في الاستدلال على وجوده وسفاهة انه لو افعل ثم لم يلزم
لا بد منها من بان انه ليس احد طرفي لكن لا على جوف الاخر انه في الخارج
منه لا على الواجب انما هو ثابت لم يتم البرهان على وجوده او واجب بل
لكن لا على وجوده على نفسه ولا على كونه مستلزمه بل المتفرع عنه لا يتم
الراجح لا الفرق بل المراجحة انما اتول بقاءه على ما به من جوف هو ان كان
ذلك الممكن ان ذاته قد يوجد في ذاته في نفسه لا في غيره في ذاته
الحقيق انما كانت انتم لا يكونون في الواجب الذي يستلزمه في ذاته

إعطاء الأولوية للحاتية

اذا لو حازك انتم الرمان
علا وجود الواجب بخوار
وجوده بركت الرضا اوع
لا يلزم وجود الواجب
حرمه

الموجود على الراجح الذي هو من لوازم إمكان وقوعه يقتضي إمكان الرجوع
 على الراجح وهو متناقض وإن لم يجز متحقق الطرف للمرجع وهو قد
 كان الرجوع موجبا لما لا يزيد على ما لا يثبت هذا كقوله بعبارة وجوده
 إن هذا الرجوع لو كان ذاتيا كانت الذات موجبة لوجوده وإن كان
 لم يكن متشقا لشيء مستقلا ما يثبت كذا الوجود بالرجوع حيث قال إن
 الوجود لا يثبت من الممكنات المتشابهة والغير المتشابهة ما إن يكون
 الوجود ذاته أم لا لأن كان الأول لعدم الواجب الوجود ذاته ممكن
 الوجود معف وإمكانه أصح حيث لا يصدق وجوده فلو كان
 متارجا متساويا لكانت له آثار في الممكنات فلو كان الوجود واجب الوجود
 لذاته ما كان له آثار في غير خلافه ومن ذلك أن ما في الزم أن يكون
 لنفسه غير حقيقة وبذلك مع استحالة صدور من بعد ما نفس لفظه في كل
 شيء يكون كافيا في الوجود ذاته فهو واجب الوجود وقد كان المفروض
 أنه غير واجب الوجود معف فتبين أن الأول هو المظهر لبعض
 كلامه وعلم منه أن وجوده الكسافي في وجوده إلى غيره كونه بعبارة
 وليس كمنزلة ذاته فيكون متحققا كمنزلة الوجود ذاته فيكون متحققا

ر

المرجع والموجب فمن يتصور ما علم أن هذا الأمر لا يتصور بهما يتحقق في
 البطالة على ما يلي بيانه في قوله تعالى يا أيها موسى إن الله قد
 كان وجوده متساويا على عدله النظر في ذاته بالغير كونه قدرا متساويا
 متساويا لأن الرجوع إلى الوجود نفس يستلزم موجبة الطرف الآخر موجبة
 يستلزم اشتراكه في الشيء ترجع للمرجع بدني فربما في الوجود
 إلى الذات يستلزم اشتراكه في الشيء لعدم النظر إليها وتكون مستلزم وجوده
 لا فوضا غير متساوي على الوجود ذاته متساوي مع المتساوية والوجود
 متساوي متساوي متساوي في الوجود والعدم بزمان واحد في وقت
 متساوي ومتساوي لأن الزمان الوجودي ما دام مرجعا متساويا متساويا
 فلو كان غير متساوي لكان الطرف الآخر واجبا لذاته كاللغير من اشتراكه في
 أحد الطرفين للرجوع عند المتساوي وجوب الطرف الآخر أن يكون
 إن المرجع ما دام مرجعا متساويا متساويا متساويا متساويا متساويا
 يجب بعد متساويا متساويا متساويا متساويا متساويا متساويا
 أحد طرفي الممكن أن يكون مرجعا متساويا متساويا متساويا متساويا
 هذا كمنزلة في متساويا متساويا متساويا متساويا متساويا متساويا

٧ - متحقق

استدلال

لا يتصور ان يكون وجوده متعلقا بغيره من حيث متعلق الوجود بل من حيث
 الوجود والاشياء متعلقة بالاشياء وهي ذاتها فان الممكن لا يتصور ان يكون
 له في نفس الامر ما يوجب وجوده او عدمه بل
 ما هو متعلق بالاشياء المتكلمة فيها من الوجود والعدم
 ان الاشياء لا تتصور ان يكون لها في نفس الامر وجود او عدم بل
 ليس بغير ذات الممكن بل يكون في وجوده بالغير هو محال لا يوافق
 لما كانت متعلقة بالاشياء بل يكون في وجوده بالغير هو محال لا يوافق
 الذات من الذات وهو بطريق قطعي لا يتصور ان يكون له في
 احد طرفي الوجود طرف من الوجود بل يكون في وجوده
 المكان وتكون كل احد من الطرفين طرف من المكان متعلق الطرفين
 وليس لك اكل احد من الوجود والعدم ممكن التحقق لكل ممكن بل
 يتحقق ما يمكن له الوجود فلا يتم من اشياء تحقق الطرف المخرج
 وعدم تحققه وجودا شافيا للطرف الرابع هو في الوجود والعدم
 المتكلمة فيها في وجوده ان الاشياء لا تتصور ان يكون لها في
 المكان والذات وان الاشياء لا تتصور ان يكون لها في

اولى

المكان والذات ان الاشياء لا تتصور ان يكون لها في
 وجودها متعلق بالاشياء وهي ذاتها فان الممكن لا يتصور ان يكون
 له في نفس الامر ما يوجب وجوده او عدمه بل
 ما هو متعلق بالاشياء المتكلمة فيها من الوجود والعدم
 ان الاشياء لا تتصور ان يكون لها في نفس الامر وجود او عدم بل
 ليس بغير ذات الممكن بل يكون في وجوده بالغير هو محال لا يوافق
 لما كانت متعلقة بالاشياء بل يكون في وجوده بالغير هو محال لا يوافق
 الذات من الذات وهو بطريق قطعي لا يتصور ان يكون له في
 احد طرفي الوجود طرف من الوجود بل يكون في وجوده
 المكان وتكون كل احد من الطرفين طرف من المكان متعلق الطرفين
 وليس لك اكل احد من الوجود والعدم ممكن التحقق لكل ممكن بل
 يتحقق ما يمكن له الوجود فلا يتم من اشياء تحقق الطرف المخرج
 وعدم تحققه وجودا شافيا للطرف الرابع هو في الوجود والعدم
 المتكلمة فيها في وجوده ان الاشياء لا تتصور ان يكون لها في
 المكان والذات وان الاشياء لا تتصور ان يكون لها في

اولى

في سبب الاستشهاد الى الرجحان ان شي من الذات من باب ان يكون
 لا يحتاج الى غيره من حيث كماله ان لا يكون له من حيث كماله
 الى العقل والاشياء الى ذات الواجب وهو كالتدبير والاشياء الى
 ان شي من الذات ليس نفس الذات ولا جزئها فيكون غير هو كاش
 الذات شدة فيه لم يكن المحرور من شي سبب لوجودات الاشياء
 والمحرور من حيث هو ومنها انما لو سلمنا ان اقتضاء الذات الرجحان
 انما هو بالرجحان وهكذا الى غير النهاية ثم السهم وهو مناف لما نحن فيه
 من ان الجواز ان يوجد الممكن بدون الواجب من غير زواله وادخل
 ومنها ان هذا الممكن ان لم يكن محتاجا الى غيره كان موجودا لاسباب
 عين ما يبطل في شئ من ان من القويه وليس في الكلام ما يرجح
 فيكون الاول من دون التفسير من غير احكام كلامه يكون اخره ايضا
 ومنها ان الرجحان ان شي من الذات ان جاز زواله ما هو واجب
 او عدمي لكان ارفق من خلقه فلم يكن ذاتيا والمحرور من الذات
 ومن لم يكن كاشا لاول الذات ثم سبب كون عدم الذات ان شي
 زوالها الا بانها في نفسه المحل والحاصل ان الكلام في ممكن بعبارة

خارج عنه فلو ان كان يوجد يكون ذاته قد يوجد ثم سبب تقدم ان شي
 غيره ان كان يوجد لا يقدّر ثم سبب جواز ترجيح المحرور على الواجب
 لا من العيني ان عدمه لما الممكن لكان مقتضى لكان ارفق وجوده
 المحرور من شي سبب لوجوده لكان مقتضى لكان ارفق وجوده
 لا يمكن ان لا في شي ليس هو ما لو قد في ان شي لا يوجد في
 ثم لم يرد من جاز زواله الى ان لا يوجد من شي لكان مقتضى لكان
 في نفسه حادثة اخرى الى ان لا يوجد في التحقيق ان لا يوجد في جاز
 يكون مقتضى لكان يوجد ولا يكون عينه يكون الذات مقتضى لكان
 لا يكون مقتضى لكان مقتضى لكان مقتضى لكان مقتضى لكان
 والمحرور من حيث هو ومنها انما لو سلمنا ان اقتضاء الذات الرجحان
 انما هو بالرجحان وهكذا الى غير النهاية ثم السهم وهو مناف لما نحن فيه
 من ان الجواز ان يوجد الممكن بدون الواجب من غير زواله وادخل
 ومنها ان هذا الممكن ان لم يكن محتاجا الى غيره كان موجودا لاسباب
 عين ما يبطل في شئ من ان من القويه وليس في الكلام ما يرجح
 فيكون الاول من دون التفسير من غير احكام كلامه يكون اخره ايضا
 ومنها ان الرجحان ان شي من الذات ان جاز زواله ما هو واجب
 او عدمي لكان ارفق من خلقه فلم يكن ذاتيا والمحرور من الذات
 ومن لم يكن كاشا لاول الذات ثم سبب كون عدم الذات ان شي
 زوالها الا بانها في نفسه المحل والحاصل ان الكلام في ممكن بعبارة

بل

ان ياتي ان الواجب لذاته وجوده وحيث كان بعد الكل هو الاثنين
 وكل اثنين يتبع الى واحد هو مبدأ الاثنين والحق في المبدأ لا يكون
 مبدأ لكل فان لم يحصل في نفسه والادليل على استحالة كون وجوده
 ثابتا عليه استحالة وقوعه اكثر من ثمان في كل مرة يتبع الى مبدأ وجوده
 المبدأ لا يمكن ان يكون ذلك فان قيل المبدأ هو موصوفه والوجود
 له وهو الموصوفه المتقدم على الصفه التي لم يبق فالمبدأ الاول واحد هو المبدأ
 فله المبدأ على تقدير تقدمها على الوجود لا يكون موجودا ولا معدوما فان
 بعد الكل لا يكون موجودا ولا معدوما وبقى ما ذكره الزمخشري في المسألة ثمانية
 ابيد في طريقه فلهذا ان وجوده بعد كان ثابتا عليه كان في ذاته ليس
 راجعا في ذاته هو وجوده ايسل يكون مركبا من الذي يرافقه ذاته
 غير الذي هو في ذاته وهو حاصل الوجود منهما جميعا في الوجود والمركب من
 الاثنين ليس لا يمكن ان يكون بعد المبدأ ثم قال في ذلك ثمان في مرتبة
 الوجود فترى من كلامه ما بالبقوة والامكان باعتبار نفسه وجوده فيكون
 وجوده مركبا من الاثنين في مطلقه ان الوجود لا يراعى على الموجودات التي لا يكون
 بازا ان يكون اوه من كون وجوده متغيرا في وجوده الى ما سبق له من وجوده

الكل

الكل ان رتبته كانت اقل من وجوده عليه كمن انشأ على كل ما مقداره وانما المقدر
 ثمانية بالذات في ذاته على انما هو الوجود على الموجودات وانما بطلان تعالى
 ثمانية ذاته وجوده عليه الى تركيبة قال الحق الطوسي في الحق الذي هو
 فيه ان الواجب لذاته لا يمكن ان يكون اثنا عشر مبداء وجوده في مرتبة
 يكون ان يكون الموصوفه بهذه الصفه اذ احد من كل جهة واجبا من كل جهة
الفضل الثالث في توحيد الوجود واجب لذاته فانما ان يكون
 كل واحد منهما من الآخر وجودا مشتركا كما في واجب الوجود بذاته ان يكون كل
 واحد منهما وجودا بسيطه فحينئذ غير مشترك وان يكون اربعة كونه نونية او ثمانية
 مشتركة بينها يكون مفهوم واجب الوجود ثمانية فلهذا على الحق في مرتبة
 مشترك بينهما وليس يتصور احد منهما والاخرهما والا لما كان اثنا عشر
 من الآخر ذاته وانما رتبته على كل مرتبة على غير نظر ان رتبته في مرتبة
 يجب ان يكون مطلقا في الفضل عرضي فليس غير محلول بل كذا المقصود
 فيجب ان الوجودية عارضة محمول متقدمة عليها وانما مشترك بينهما
 على ما حقق في موضعه وانما رتبته في مرتبة في مرتبة في مرتبة
 فانما ان ياتي ان مفهوم واجب الوجود كان عرضيا لهما ان ياتي

شرك

وهما ان هذه الحقائق التي هي وجودات فاعلة ان محبت بذاتها
 كالسواء السابقين وحيث وحكم عليها بما فيها ولو انما وان لم يتم
 لكانت احدى هذه من لوازمها كواجب الوجود والذات والعدم الاول والآخر
 عليها احكامها كما في هذه من الواجب لذاته هو موجودا وفاقا لظنه
 انه لا يذلل المفهوم المعلوم بل ذاته الغير المعلومة بذاتها للبشر التي هي
 ذات اذا اعتبر بذاتها وفتب اليه الوجود واجب وجودا وحيث على
 الوجودات المحلثة القائمة عليها البرهان المحض ان لا يكون له حقيقة
 ان لا يكون موجودا غاية الامر ان هذه الذات لما لم يكن ان يعلم
 بواكمن وضع موضعها لا رضاء واجري عليه احكامها بربها
 الى ذلك ما ذكره تاركس الملقط الذي هو اول من تفكرت في فلسفته
 يقول ان العلم لا يمدح لا يدرك منتهى العقول من حيث هو حقيقة وانما
 يدرك من حيث انه اراء وهو الذي لا يورث امره فضا من هو حقيقته الا ان
 كونا غير ذاته اراء وكونهه لا يشبهه فضا من كونا من كونا
 بل من كونهه كونا ما ذكره بهيت رقبو في ان يكون حقيقة ما لا يعلم
 وانشاء من كونهه كونا هو معنى كونا الاسم الذي هو

في بعض النسخ
 الملقط

ذكر

في العقل ان يجب وجوده بما يمكن ان يتخصص الوجود العام في الوجود
 كان الوجودات المعلومة كاشف تخصصه لوجودها ما في حقيقة ان
 من الوجود وواقع ما يكون ان لا يجر منه هو واجب الوجود وما كذا الوجود
 لشيء وهو عين ما حقيقته كانت ومنها ان الوجود الخاص ان كان
 ذات الاشياء كان وجودها انما هي باضائها ايها ما هو منها
 الصاوة بل ما هي كذا وهو الصاوة عين على الانسان او الانسان
 فمن هذه الذات والذات كانت حقيقة يمكن ان يتحقق
 غير ان يتخصص امر سوى ذاتها وهو ما ان لا يجره الى ان اختيار
 في تحديد العلم ان الشيء لا يوجد الا شخصا فانما ان كذا في شخصه ذاته
 وهو الذي يجب وجوده فاعلة وهو صريح فيما ذكرناه قال الشيخ ابو بصير
 العام لا يوجد له في الايمان بل وجوده في الذهن كما يكون في الايمان
 وجوده كان اما انما لا يوجد اقراره كونهه كونا لكونه لكونه ذاته
 الوجود لكونه كونا معنى ما كان يتخصص وجوده لانه انه لم يكن كونا
 معنى واجيبس لعمام من واجب الوجود شخصه فاعلة لا بسبب من
 وهو معنى لا يتخصص لكونه شخصه فاعلة لكونه الوجود ذاته كان

ولا يجره الى ان وجودها كونا
 معنى ذاتها وحيثها
 من حيث كونا
 ان كونا لا يتخصص لكونه
 معنى لكونه كونا
 فاعلة كونا

کل احمد رضا
۱۱ احمد رضا
۱۲ احمد رضا

217

2

متبعاً يحتاج كل واحد منها او احدهما في وجوده الخاص الى وجود
الوجود الذاتي ان لم يكن محبة لنا باحد بين الوجودين كانت
عارضة او ضرورة لتماثلها في احتياج في ذاته اليها او الى احد
الوجودين في ذاته او لغيره من صفاته فان لم يكن الاحتياج
بوجهه على نفسه واجباً لا ينافي كون ممكنه فلا يكون الواجب
لذاته الا بالضرورة فيقدر حدوثه اولى ان لا يكون له ما يلزم
من الواجب لذاته او اعتباري لم يمتنع ان يكون انفس ذاته به متمايزة
كلهم هذا واضح بما اوردوه القصة انه ما عايناه ان ان كان
ان عروهم بالوجود الخاص للحيثي العاقل عايناه العرفي هو من ذاته
وان كثره مرادة لاشتهى ان هذا من الامر ليس كغيره في كثره
الوجود عروهم احد الاسرار لله والحاصل بطلان ما جعلاه من متمايز
الى انك ما ذكره الرئيس في الليات شفاة بقول بل هو كونه ان
الواجب لذاته ان كان كثر فلا يمتنع ان يكون كل واحد منها في
الخاص الذاتي حقيقة ولا يفت الاخر اية او جملة تترتب على
من الامر في احتياج كل واحد منه في وجوده الخاص بل يتحقق في

2

شأنی بعد از آن حال المتعرض للآخر انما یحتاج فی معنی اصلی الی اعتبار
 فی المعنی ان هذا المعنی الخاف ان كان شرطاً لوجوب وجود ما هو
 مشترك لم یکن ممكناً واما یحتاج والمعرض فلهذا یجب مع ذلك
 لیكون المعرض واجباً لذاته واجباً لذاته وان لم یکن شرطاً فی
 وجوب الوجود فوجوب الوجود متقدراً له وجوب الوجود واجباً
 علی عارض ضاف الیه بعد فاق ذلك وجوب وجوده متقدراً
 وجباً لذاته هذا كلامه وهو عین باحققائه فاما ذكره المصنف
 علی الجواب ان یكون انما ان میطابق یكون كل واحد منهما ذی
 مبدأ اشترک به المعلوم الاعتباری انما مشغول لوجوب ان یكون
 ما به الاشتراك هذا المعلوم الاعتباری ویسبب لك لما یحتاج
 من ان یشتراك مع مرفوع لاشترک ما به مبدأ وهو مرفوع
 معاً واما یحتاج احدهما وكون ما هو المعرض غیر مشغول
 فكل واحد لك كلام لا یحتاج الی كلام غیره المتعرض به انما هو ضابط
 فان ذلك مطلب حاصل فقل علی اكثر النظمین فمرفوعاً فیهما وجود
 الله سبحانه وتعالى من شأنه واجب علی من شأنه واجب

21/2

2000

11



وانه المسمى الذي ثبت انه موجود بلا غلو لا يمكن ان يكون معنى جسيما
 لا يحتاج الى مسمى في نفسه ولا عرضيا لما هو مستبعد تحت والا كان
 اما معنى لا يوجد ولا غلو له في الكلي فانه قد يستلزم على وحدته بما لا
لا ينفك عنه الوجود القائم ذاته كذا فنعلم بدية ان ربنا ما ليس له احد
لولا على طريقه فاستلزم ان المتعدد مستلزم للمبنيته المسمية واما ان
كل واحد منهما على المبنيته وصوره اما بطلان الثاني فلا يستلزم ان
 الواجب لذاته من جاتا الى علو بها يعبر واجبا معينا مخصوصا واما اللزوم
 فلهذا نشأ من ان الكثير من كل جنس يجب ان يكون الواحد منه
 فهو كان المتعدد واما موجوده لا غلو لها في واجبه الوجود والاعتناء
 كان كل واحد من واحداتها من جنس موجود لا غلو له وهو موجودا كما
 لذاته واحد لا كثره فيه واذ ذلك كما قرناه برمان لا يتبين شي من
 مقدمات على دعوى لا يثبت لها لا يقع قوله كما ترى متبني على دعوى
 هي اننا نعلم بدية انه معنى واحد من غير دليل على جسته او قد نشأ
 وهو دليلها على ان من الجاز ان يكون المراد من المبنيته المسمية
 كذا في قوله ان الواجب لذاته لو تعدد لاشترك فيها هو واجب لذاته

بالغ اوله ولا تكن
 كنه

وهاهنا

الغير المعنى بل قد نرا ان يتبين كل واحد منه على هذا المقدم المشترك
 وهو مرسوم معلوم ما فرض ان لا تعدد معناه وان تعدد نشأه من
 المقدمات قد دل على ان هذا الموجود الخاص الذي هو متعين
 الواجب له ذاته لا يمكن ان يكون له وجود زائد مفرود الذي
 لا معنى له وجوده اياه وان هذا مرسوم ان يكون وجوده ذاته حقيقة
 الموجود بلا غلو من وحدته وقد بين وجود الواجب عين مسمية
 كونه موجودا عين كونه هو فلا يوجد وجوده الواجب لذاته لغيره
 كما في حقيقة شاشيخ فانه قال في البينات شفاة ان كان الواحد
 منها واجب الوجود فهو موبعنه وليس غيره وان كان كونه
 الوجود غير كونه موبعنه فبقا واجب الوجود لانه هو واجب الوجود
 بعينه فلهذا يدعيه سوسيا مخصوصا بعبارة وجوده لنفسه بسبب في مملوك
 فان واجب الوجود واحد بالكنية ليس كالتواضع تحت جنس واحد
 بالعدد وليس كاشخاص تحت نوع بل معنى شرح امر لفظه وجوده
 غير مشترك فيه وكما ان ذات هذا الموجود التي هي غايته وحقيقته
 ومعناها المقدم لانه ان يكون له غيره وام لا فاعلم ان الثاني

نام

وكذا نرى ان
 يكون كل واحد
 من الواجب
 ان يكون امر
 بوجبه غيره
 لوجوده يكون
 وهذا بعينه
 ووجبه غيره
 يمكن

اشتهاده وان كان الاول صحيح وجود كل فرد منه الى ما عدا تلك
 شي منه واجبا لذاته وان تعذر في المقدمات الممهدة ان شئت
 هذا المقصود موزع ان يكون الامر المشترك بنفس هذا المعنى الذي
 وجد بالسبب على ما هو مقتضى البرهان على وجوده انه قد بينه
 ما ذكره الله ايرادا عليه بقوله اقول وانت جدير بان يدرك
تولد كونه موجودا عين كونه هو ان وجوده الى من هو هو كونه
ان يكون هناك امر ان كل واحد منهما وجوده الخاص هو
يكون كون كل منهما موجودا عين كونه هو ان اراد بقوله كونه
 مطلقا عين كونه هو هو هو ان شئت ان المراد هو الاول
 غير ان يكون موجودا عين كونه كون كل منهما هو هو ان اراد بوجوده
 يكون المشترك بينهما امر مشترك هو عين واحد منهما على ما عليه
 البرهان وهو موزع ان يكون وجوده الخاص عين كونه هو ان
 اراد به موجودا عين كونه في هذا المعنى فما ليس وانما
الاطلاق لها ان يبين بمراد ان هو له هذه الواجب لذاته
ان يجد اليه في انك لا تتعدد او تختلف وعلى الاول لا يكون

ما هو مشترك بين
 اشتراط وجوده ان يكون
 بينهما ٢٢٢

بلغ

فاما

توكل على كثير من الناس والملكات مهيمنة واحدة وان ذلك
 يوجب ان يكون عليه ان يتولى الالاما وهذا الواحد منهما لا شئ
 منها على الحقيقة الموجهة لبقده فغيره بعدا لتحقيق الكثير دون
 وسبب قطعا ان لا معنى لكثير الا المركب من الوجودات فالشيخ
 ابو نصر الفارابي في المعنى الواحد في الاشياء كقوله والالام يوجد واحدة
 ان كل واحد منهما يكون على الملأ انك المعنى واحد انك في العلم
 كمن كثر في كونه كثر في تركيب من الالاما فافهمنا ان المعنى الواحد
 يتكرر بانه اطلاق الكثرة وعلى الثاني يكون وجوب الوجود عارضا
 لها ولتعالى ان العنصر المذكور ليس بمراد لوجود وجوب الوجود
 لها بكون كون وجوب الوجود عارضا لها او لاحدها او عارضا
 وجودا او شيئا اخر وكل عارض معلول الوجود فلهذا الوجود
 غيره وفيه نظير وجوب لمراد ان لا يكون بين العارض و
 سوره عينه كاذب عليه صاحب الشواهد فيهما وان
 ان الصورة البنية عارضة لمبدأ الى الاولى ليس بينهما عينه وتوهم
 ان بين كل عارض وموضوع عينه ان لا يتم ان العينية انما

الاول

كثير

بين

من المعلوم ان يكون الوجود هو العارض كما ذهب اليه
 قال ان الوجود هو العارض ومن المعلوم ان الوجود هو العارض
 الخالف قال المحقق في شرحه ان الوجود هو العارض
 احدى الامور العارضة من الاول والثاني هو الوجودية اللاحقة لذلك
 وهو المعنى الملبية في حيث الوجودية بالية لذلك الوجود لان
 المبدأ الاول لو لم يعقل شيئا لم يكن حيث انه كمن من حيث البعض
 يكون الوجود بغيره كما ذكره صفة لها بغيره بعبارة وهو صريح في
 ان الوجود الذي هو العارض مقدم على الملبية هي موضوع في الفكر
 فلا يكون كل عارض معلوم الوجود وفيه نظارة لوجوب كل القسائم
 الا ان كان معا كون العارض معلوم الوجود من حيث هو بغيره بعبارة
 اما الاول فلا يستلزم ان يكون الشيء من الوجود نفسه واما الثاني فهو
 الخش قال الشيخ الرئيس في الحقيقة وجوب الوجود لا يتم
 بالكل على كثر من مختلفين المبدء والاكوان معلولا وبعدها على كثر
 معلولا وتقبل ان يقول كثر من هذا انما يكون كلف لكل الخلف
 كل واحد من الالقسام المذكورة في هذا الفصل معلول لوجوب الوجود

تقدم

يفعل

وليس الامر كذلك فلا يكون ما ذكرناه ومن المتيقن من قديمنا
 المتجدي بوجوبه انما هو انما تقدم ذكره وقال ان الواجب لذاته لا يكون
 ان يكون محلا على شئ لا يمتنع ان يكون ذاتيا لهما او عرضيا لهما
 او ذاتيا لاحدهما عرضيا للآخر فان كان الاول فالمحضية التي هي
 كل واحد من ذاته لا يمكن ان يكون في المعنى المشترك يكون حاجا
 عنه منها فانه لا بد ان كان في كل منها كان كل واحد منهما
 حيث هو موجودا به من ذاته لا يمتنع ان يكون في المعنى فلا يمتنع
 كذا الحال ان كان في احدهما وان كان عرضيا لهما ولا يمتنع
 في ذاته لا يمكن واجبا لذاته صفة ذات الواجب لذاته هو المعنى
 المشترك لا يمتنع ان المعنى المشترك لا يوجد فيه من حيث هو مشترك
 من غير ان يتخصص بفان قيل المتخصص بوجهي وكل واحد منهما
 ما ليس هو الآخر فلا سبب الغير لا يحصل الا بعد حصول الغير
 مع كون كل واحد منهما هو موجودا به حصول الغير فيكون كلف
 برهان شين محققا لذاته في عليه ما تقدم من الاضراف والاضافة
 ما ذكره ابن كونه في بعض اشياءه من ان البرهان الذي ذكرناه

الاشياء

نعمان
ان هذا الاشياء المشتركة

لا يكون

تلك من الجسم فان المشهور من امره ان كنهه محسوس وهو انه شئ كنه
 ان يفرض فيه العوض والعلو الحق في ذلك الشئ مجهول ولهذا
 اختلف الناس فيه فقوم قالوا انه غير مركب من اجزاء كبريتي
 وقوم قالوا انه مركب من مادة وصورة وقوم قالوا انه غير مركب ولا
 الجبل كنهه لما وقع فيه اختلاف هذا الكلام في الحقيقة لا حقيقة
 كنه وبقوله تقدم او منه ذلك على ما في نسخة اخرى بقوله
اخرى وهي ان صدق المشتق على شئ لا يتقضى قيامه
به وان كان حرف اللغويهم ذلك حتى غير اصل اللغة العربية
اسم الفاعل على ما يدل على امر قائم بالمشتق منه وهو غير
شئ حقيق فان صدق الحد على شئ انما هو بسبب كون الحيز
موضوعا له على ما يقع به الشئ وغيره وصدق المشتق
اللازم منه ان يشهد له الى الشئ مستند بسبب مغايرة
الفاعل ان يقول انما لم ان عرف اللغويهم جلالة اذا ذكر
من ان شئ طلاقات لغوية انه على ان القيام غير متغير بل هو
 انهم مشروعه بما يؤيدهم ذلك فهم انهم يقولون ان القيام

بلغ

مقابله

العلم من الحقيقة لا اعتبارا في رتبة كنه الية انهم يعتبرون الفاعل
 بالقيام به الفعل او بالاسند اليه الفعل ثم بعد ذلك فاعلم
 يضرب به ان الضرب شئ منه ولو سلم ذلك فصدق المشتق
 على امر كما لا يتقضى قيامه بالمبدأ لك لا يتقضى ان يكون
 امر موجودا في الخارج اذ لا علم فيمكن اشتقاق من العلم
 وليس شئ لهما وجود في الايمان فخلا من الايمان وبما بين
 الله متين بكونه الوجود الذي هو مبدأ اشتقاق
 الموجود امر قائم بانه حقيقة الواجب لانه وجود غير قسم
 فبقوله من اشياء تلك لا غير الية فيكون الموجود اعم من تلك
 الحقيقة ومن غير المتقرب منه ذلك المفهوم امر اعتباري
 المقولات الثابتة وجعل اول الوجوديات والفاعل الفاعل
 لو كان الوجود الذي هو مبدأ اشتقاق الموجود من حقيقة
 الواجب لانه قد اشتق منه الموجود انهم من ان يكون ذاته
 معلومة لنا او لا يعلم الشئ لا يمكن ان يشتق منه شئ كنه
 بغيره وانه امر قائم من الغلة كنهه لا يقين اننا معلومة به وجوده

بلغ

معلم

كاش فيه فاما نقول اننا نعلم ان الوجود المشي مفر من كونه
 ان لم يكن ان ما هو معلوم ان هذا الوجه الذي هو الحقيقة به لا يمكن
 ان يكون له وجودا من ان يكون فردا قابلا لانه ومن ان يكون
 هو حقيقة الواجب نعم فالجواب ان الفرد الموجود في الخارج
 او ان صدق المشتق على شئ يعقضي وجوده سبحانه وشيئ
 الخارج او الذي ليس له ان يكون ذلك بتوحيدها على ما
 لا يمكن تحقق ذلك في نفس الامر لان الكسوف والغيبة
 كونه وجوده الذي ينادى عليه قوله فان قلت كيف يصور كون
 تلك الحقيقة موجودة في الخارج مع انها كما ذكرتم من الوجوه
 يعقل كون الوجود اعم من تلك الحقيقة وبقدر انك ليس معنى الوجود
 فيشاور الى العلم ولا توجد العرف من ان يكون امر انما يكون
 بل انما يات بغيره الباشاكية بسبب استي واما انما
 فمن الوجود وتكونه من غير قابلية لانه كان وجوده المستحيل
 كان الصورة المردة اذا كانت خفيها كانت على نفسها
 كاش على ما قلنا معلوما لا انفسه المستول بل الواجب نعم

غير باهم

نقل

ان اردت

مشتبه

والتالي ان يقول ان مجرد هذا الموضوع مفر من ان يتحقق هذا الموضوع
 في نفس الامر فلو لم يكن الا ان من من شأنه ان يكون مجردا عن غير
 موصوفه قابلية لانه في الواقع وليس كذلك وان اردت
 ان يوجب ذلك بعد تحقق الموضوع في نفس الامر فبذلك
 يمكن عليك ان تبيّن ذلك لستم ما اذ عرفت من ان الوجود ليس حقيقة
 الواجب وانه موجود لا يوجد بعينه فالجواب ان ذلك لا يمكن ان يكون
 وقد قد تم توضيح ما بين من تولد مما يوضح ذلك ان الوجود مفر
 الحرارة من ان كانت حرارة اذا انفردت عن تلك النار
 المحسوسة من الاحراق والحرارة على تقدير مجردها كالحقيقة
 الصلبة ان ياتي هناك وتخرج المرد من المذكور الا ان
 الحرارة النقية غير حرارة فانه بذاتها ليس قابلية لغيرها
 مجردا عنه وليس كذلك على ما بيني فلو كانا باجماعنا ان
 الموضوع المذكور ما بيني عنه قد قد صرح به في كتاب
 البهجة السعادة فانه لو تجردت الصورة المحسوسة من الحس كاش
 قابلية نفسها كاش حاسة وحسوسة وذلك ان الوجود لا يكون

الموجودات على الوجود في الامكان مثل ان يعلم ان بعض الاشياء قد يكون
 موجودا وقد يكون معدوما فيعلم ان ليس بين الوجود او عدمه ان
 الوجود ويكون واجبا بالذات ومن الموجودات ما لا يكون واجبا
 بالذات وهذه الوجود عليه يوجب ان صدق المشتق على شئ
 اشتقا قيام سببا اشتقاقيا فهو لا يدل على وقوعه في نفس الامر
 لوقوعه على علم منه ليس الا ان هذا مفهوم فذلك واذ من الجاز ان
 يكون بين الامر بين المتماثلين علامة جاز ان يكون الوجود حقيقة
 ان ياتي ان نشقة بهذا الوجود ان ذلك على ان كلامه بعينه انما
 يوضح ما هو بعبده لكان له من الوجود فالارادة هذا الفاعل
 وليس لكن لما من انه عال متي قلنا الوجود اذ كان الوجود
 تحت كيف يتصور ان يكون هذا المعنى هو الامر من الوجود اعلم
 جاز واما بعد فليست بغير شك يمكن ان يكون هذا المفرد احد
 من الموجودات فاما ان كانا بغير شك اننا نشقة بمفرد ما كونا
 ذلك ان يكون سببا لانا رولا احكام والحق ان يقول احد
 شيعم ان يكون سببا لاجد الامر من ان يذ لك واجب لعدم وجوده

الذي قد كان منسوبا
 من ذلك ان يكون
 محتملا

ونعني به

الحان

فكان محذور كون الشئ شجرة او حجر استلزام من الشجر والحجر ليس
 كالاشئ وانما جوابه الآخر المستقيم من قوله يمكن ان ياتي ان هذا
 العام الشئ على انها هو ما قام بالوجود اعلم من ان يكون وجودا
 بنفسه فيكون قيام الوجود به قيام الشئ بنفسه ومن ان يكون من قبل
 الامر المستقر الكيفية له وما بنا قيام الامر لا اعتبار به مثل الكيفية
 والتجريد ونظايرهما ولا بد من كون المصنف القيام على هذا المعنى
 محتملا ان يكون اطلاق الوجود عليه محتملا كالا لاشئ فحينئذ ان
 بعد ان يقول ان جوابه يذ مساف لما فرده سالعا من ان
 المعنى من المشتق هو ما قام بالمشتق من يكون معنى الوجود
 هو ما قام به المشتق الوجود اذ كان سببا ذلك لا اشتقاقيا مثل
 الحداد والمشمس ان هذا الوجود لو صح فاما ما صح لاجا ان يكون قيام
 الشئ بنفسه وليس لاحد ان يثبت ذلك ان تجوز ضرورة شئ الشئ
 في مكان ملا حظ الشئ بدين عارضة وليس نفس الشئ احيانا
 الى نفسه هذا التصور ان كان فليست هذا المعنى بهذا الوجود على ان الكلام
 بهنا ليس في المعنى القوي ان اطلاق الوجود على هذا المعنى

لا يتصور

حقيقة الله او تجارا كان انك ليس من الباطن حيث الصلة وانما كان
 يقول انما ان سبب الكلام في المعنى اللغوي وكذا لم يكن كان
 حصول الكلام انما سبب للمعنى في معنى لا يتغير العرف وشيئا
 ان هذا المعنى يتناول الوجود العام بنفس الذي هو معنى اخر لا يتغير
 شيئا وهو عين ذات الواجب فخصم ان يقول ان هذا لا يتغير
 وانما ان نفس هذا المعنى لفظا آخر كالعدم يستعمل ان ذاته قد
 هم نفس وان العدم كالمسببة فيه فتم يكون العدم اسم من
 الموجودات المكنية وانما تعدل على الوجود وشيئا لشيئا منها وان
 سبب في انك انما انظر على عليك ان تفتت يد تقول
 ان ان سبب في سبب الوجود العام والخاص هو الوجود والعدم
 الوجود وكما شافي ان الموجود بهذا المعنى هل له وجودا له
 له في نفس الامر او سبب له انك فيها واذي نظرنا فيه بهذا
 الوجود الى ان ليس له قيام وعرض بالمعنى ذات في نفس
 وان هو يتبين لنا لا يحتاج الى انك ثم نقول ان ما صدق عليه
 الموجود بهذا المعنى سبب في العام قد يكون له وجود خاص للمعنى

في الاول

على حقيقة الله او تجارا كان انك ليس من الباطن وهو شأن
 ما يكون من انك متبعية كقوله انما ان يكون له انك لا يتغير
 ولا يمكن يكون وجوده حيث انما ان هذا الوجود لم يبدى له
 سبباً حيث يحتاج في ثباته الى انما ان يكون له الوجود
 بنفسه الوجود وان تفرع عليه لا يتغير عليه فتقول انك
 ان الوجود الذي هو سبب اشتقاق الموجود امر واحد هو موجود
 في نفسه وهو حقيقة خارجة والموجود اعلم من هذا الوجود العام
 ومما هو سبب الوجود انما ان لم يفرع مما تقدم ذكره ان يكون له
 هذا المعنى في نفسه فمثلاً عن ان يكون موجودا في نفسه في الخارج
 كيف لا واذ ذكره ليس الامور انما ان يكون له المعنى من انك
 وان من البين ان جواز وجوده الشيء غير ان الوجود لا يفرع مما
 تقدم ذكره ما رتب عليه فلم يصح ان الوجود ككلام على انك ان
 ان المعقول من الوجود امر متبعية هو وصف الوجود ذات هو
 المعنى وجوده اول الادلة البديهة فاطلاق الوجود على انك الحقيقة
 انما ان يكون له انما ان يكون له موضع آخر ولا يبدى انك في

عليها

خاصا
منبسطا

قوله

البديهة

الواجب من عروض الوجود والمفهوم المذكور انما يبيّن ان يكون حقيقة
الواجب نفسه ذلك واذا حصل كلامهم على ما ذكرناه يحصل منه امر
معقول وينفع المبرج والمرج الذي يوضح الخطر بحيث هو
يتشوش ويتبدل الطبع او السكّان من كلامهم حينئذ يخرج امر
منها ان يحتاج الوجود في نفس موجودته ان يكون راسية الى
الوجود في نفس الامر ومنها ان لا يحتاج الوجود في موجودته
الى نسبة كذا وانما يوجد بنفسه لا غيره ومنها ان هذا المعنى
يكون ان يوجد ولا يتوهم بغيره ومنها ان يستغنى في وجوديته
من غيره ونحوها لم يعلم ما تقدم ذكره فلا يمكن حمل كلامهم عليه
على بعض هذه المعاني فانه قد ثبت ما ذكرناه من انه يمكن حمل
كلامهم عليه في ما يفي في كونه لا بد من الدليل على ان الامر كذلك
في الواقع قلت لماذا لم يبرهان على ان وجود الواجب
ومن البين ان المفهوم البديهي المستشعر في الطبع لذلك لا يكون
الامر الا لك والحق ان يقول ان ادوات البرهان تدل
على ان الوجود بالمعنى المصداقي عين ذات الواجب منه فهو

ليس له اثر في كلامهم قال بعضهم اني كتبت ونحو ذلك الوجود
كذلك يعني به موجوديته لانه ان معنى به غير هذا اوجب الوجود
نفسه وان ادوات البرهان تدل على ان الوجود بمعنى الوجود
المتشاكل لثمة والغيره عين ذاته نعم هذا امر شبيه بكونه الا انهم ايدوا
على ان مفهوم الوجود ليس ذاتا لشي من افراده وان ادوات
البرهان تدل على ان الوجود الخاص به نعم الذي هو
نفس ذاته الصادق عليه الوجود المطلق عين هيته مفهوم ولا يلزم
من كلامهم وجوب حمل كلامهم على ذلك ليرد عليه ما يشير اليه قوله
فان ثبت لم لا يكون ان يكون هو شيان كون كل واحد منهما ذاتا
لذاته ويكون مفهوم واجب الوجود ذاته متوقفا عليها فلو كان
وكان في نفسه الى ما يوضح عنه ما ذكرته يعني في دفع هذا الوهم
ذكر المقدمات السالفة وتفصل المقدمات اللاحقة اذ قد
اذا كان كذلك كان عروضا هذا المفهوم لها معا اما بانها غير مفهومة
بالوجود على نفسه او غيره فيكون انشراحه في هذا التناول
ذلك ان كان عروضا هذا المفهوم لها عروضا حقيقة مستديرا

يكون له وجوده قبله وليس كذلك اذ عرض هذا المفهوم عن بعض
 المعروضات بعد الاستدلال على تقدم المعروض على المعارض فتقدم كل
 المعارضات موضوع على نفس اذ المعروض المذكور قد يكون من
 الطرفين وايضا المعارض بحسب هذا النوع قد يكون نفس نوع
 المعارض بخلافه فلو استعمل في ذلك تقدم وجوده والمعرض
 لم تقدم المعارض كما انما حكى مثلا على موضوعه كالان
 وهو يخطا على ان احدا منهم لم ينسب الى ان مفهوم
 الوجود الذي هو معنى شئ هو عين ذاته قد يلزم من عروضة
 واحتياج الى غيره خلف ولكن ان يتيقن تحقق وتقران
 ما يعرضه الوجود والواجب يمكن له ان يكون واجبا للوجود
 وليس للوجود والمساكن القايمة بما لا اذ اطلقا واجبا للوجود
 موجودا عالميا وبما ذكرناه لا اذ اذ لم يعرض الوجود ولما صح
 للمعلم الثاني والشيخ ان ما هو في العرف والاعتقاد من الخلق
 للوجود ومجاها للعالق ان يقول ان المراد ان كان النفس
 هذا المفهوم فمن البين ان ليس كذلك وان اراد به نفسا

يدان

اضافي
شفا

هو عينه فتدفع ان يكون له في الخارج وليس كذلك اذ
 في شئ ما تقدم ذكره على ان في الاستدلال الذي اراده بهنا على
 وجوب كل كلامه هذا على نوع معاصرة قد يعلم واذ لا تقدمه
 اذ لا يجوز ان يكون هو ثبات يكون كل واحد منهما موجودا
 فقام ذاته الواجب لذاته اذ هو يكون وجوب الوجود مستلزما
 بهنا فيقوم العاكس والعاقل ان يقول ان ادوت لوجوب الوجود
 كيفية نسبة الوجود في الذات السببية مثلا فلو اخرج من ان
 يجب احدا على كونه عين ذاته قد لا يدل شئ من المقدمات السابقة
 على كونه عينه قد يكون خروج منه خلقا على ذاته مستلزما
 ان ان لا يتم ان هذا العرض المذكور يوجب وجوده من احدهما
 فلهذا عن الخروج عن كل منهما وكذا ان ادوت به نفس هذه الذات
 العاقل بذاته التي هي برغم نفس الوجود اذ لم يلزم من تقدمه وجوده
 المعنى منها معا سلبه من المسامحة المذكورة ويصح في القول
 نظر في نفس الوجود والعدم لوجوده ما بذاته فاذ كانا الوجود والنظر في
 امر قائم بذاته لا ليس بظهور الا ما تقدم ذكره وليس فيه ما يدل على

هو الوجود
 مسبب بذاته
 من

ان الموجود في ذاته لا يمتنع عن ان يكون ذلك قايما بجملة اذ يتصور مطلقا
 اذ احيانا في ذاته المستثنى لا يقتضي ان يكون له سوا ما يتصور مقتضا
 سويته وان من الجائز ان يكون مفهوم الوجود احيانا كذلك وليست
 عليه الموجود لا يمتنع والمقتضيات ولا يقتضي اهل ان يمتنع على معنى اخر
 لا يعرف فيه ثم لما راى ان هذا الجواز ليس بمرادنا للموضوع اذ هو
 آخره وانما واجب التمسك الى ان وجوده عينه يوجب وقوع
 ذلك وهو كما ترى مع ما فيه من انه لا يمتنع له ان يكون له سوا ما
 وانما لم يمتنع ذلك لو لم يكن كلامهم على آخر سوى ذلك ليس
 لك فظان في قوله وحصله اننا ننظر الى الوجود المشترك بين
 الوجودات فنحن انما نشتركة ليس في شئ كما هو متعارف بل من
 حيث النسبة معا ظاهرا هو اما لظن ان ما نظرت فيه يوجب
 ذلك لان هذا يكون معناه ذلك لا يوجب وقوعه وفي قوله
 ننظر الى الوجود المتشعب اليه جميع المميزات اذ ما قام به اذ لم يمتنع
 لغيره واجب لذاته انما لو سلمنا ان لو لم يكن له واجب ان يوجد
 شئ من الاشياء انما هي بسببه الى امر غير قائم به لا يلزم منه

ان يكون قايما بذاته لو ان يكون قايما بذاته الواجب فيه ما
 اذ لا يتصور شئ يكون غير موجود في نفس الامر فلا يكون مطلقا
 من كونه واجب الوجود لذاته وفي قوله اننا ننظر الى مفهوم الوجود
 والمشتق وتوجهنا في احدى النظر ان المبدء والشمس شئ كان
 بين افراد المبدء والمشتق بسبب العوض بناء على ما
 عرفنا القصة اننا لا نعلم ان نظرا في مفهومهما في احدى الاراسي لوجوب
 وانما يكون لك لو لم يكن مقتضى المبدء والشمس بسببهما الى
 الله والمبدء الغير الممكن ان يتصور به ان المبدء ان دونها لظن
 ان لا يمتنع الوجود الى ذلك وليس لك فاذكره من انما يتصور
 بين المبدء والشمس بسبب المبدء كونه بسبب العوض غير صحيح
 اذ لم يكن ان يمتنع الوجود الى ان المبدء المباشرة لذات المبدء
 والشمس المباشرة لذات الشمس كجزان ومضان للمبدء والشمس
 خايان بها لكونها لا يكون بينهما مباشرة وصفتها لا يكون اشتراك
 افرادها في المبدء في احدى الاراسي اشتراكا مضمنا بل انما يكون
 اشتراكا بسببه بل قد من الافراد اليها فقط ان تقوم العوض

٧ واقع لك

الذي اوجاهه القصاص انما هي في باوي الراي كما يظن وانما
في معنى باوي الراي من ان كل احد منهما لا يكون عارضا
فيما في الواقع حتى وصدق الاكل احد من بين الامر من غير
الشيء بل انما يرد ان ذلك لا يرد في حقيقة الامر وليس
بممكن ولا احد يدان يكون انسان منهما عارضا فيهما كما اوجاه
 الله واذ قد ثبت ما اوجاهه عقوبات قد تقدم ذكرها والله اعلم
 ويؤيد ذلك على ان بسبب الوجود الى المليات بسبب العوارض الى
 موصفاتهما اذ لو كان يرتفع اصول مصاديقهما فيهما كما يصدق
 في حاشيت جبر عن كون الوجود عارضا للمليات على ما يثبت
بين الجبر الذي يثبت في مصاديقه من الاول لا يصدق عن كليات
المشوشة لا يثبت في المليات على ما تقدم ذكره المشوشين
ان ثبوت شيء الشيء وجوده في موضع ثبوت الشيء في
او انكلام في الوجود المطلق وليس لهية قبل الوجود المطلق وجود
حتى يكون الانصاف برزخا للانصاف على ذلك الوجود ما
قال بعضهم من ان الانصاف بالوجود انما هو في الذم بالجهنم

قوله

لنا

يلج

في

انصافه واذ قل الكلام الى الانصاف بالوجود الذي لم يثبت
 انصاف ان يقول اننا لم نثبت ان ليس لهم مهرب ههنا وسنده
 ما ذكره المحقق في شجرة الاشارة بقوله في معنى على ان
 عليه شجرة في الباقي راجع دون وجوده ثم ان الوجود يحل فيها وهو
 لان كون الهية هو وجودها والمهية لا يخرج عن الوجود الذي العقل
 وان يكون في العقل مستقلا عن الوجود فان الكون في العقل الباطن
 وجوده على كانه ان يكون في الباقي راجع وجوده جبر على ان العقل
 شأنه ان يحكمها وجودها من غير ملاحظة الوجود والعدم وعدم
 اعتبار الشيء ليس باختيار لعدم فائق الانصاف الهية بالوجود
 امر عقلي ليس كالانصاف الجسم الباطن فان الهية ليس لها
 وجود مفرد لها ومنها المستسمى بالوجود وجود اخر حتى يتحقق
 المقبول مع العقول الى الهية اذ كانت كل منهما وجودا قال
 ابن المطهر المحلي في مشايخ اليقين ان ثبوت زيادة الوجود في
 الباقي راجع الى الباقي حقيقة زيادة على الهية فانه فيها الهية محل
 فبذلك يكون السواء في الجسم فهو خطا والاكثان الوجود

موجوداً فثبت وان معنى براهنا في ان بيان شئ واحد ممكن للعقل لا يتفصل
 كل واحد منهما عن الآخر كالتفصيل للمبدء النوعية الى الجنس والفضل
 فهو حق وبراهينهم لا يعطى اكثر من ذلك هذا كلامه بعبارة يعلم منه
 وما تقدم عليه ان معنى له ومنه لما لا اعتبار بها وجعل احد ما
 وصفا للآخر بحسب هذه الملاحظة نعم لو كان الوجود هو عرض محيية
 في النفس كعرض السوداء على الاستعداد على شئ آخر وزعم الشتم
 على ان المقدرة القابلة للغيرية انما تكون شأناً لما نحن فيه لو كان
 عرض الوجود محيية من باب العبادات المركبة وليس كذلك
 اشياء ان يكون الوجود رابطاً بين الشئ وفنائه فالحكم يستثنى
 الوجود عنه لانه غير داخل فيه لانه داخل فيه ولكن كونه غير ممكن
 ذلك كالحكم في غير الوجود واستثنى الوجود من المقدرة القابلة للغير
 كحكم على ان شئ غيرهم قد هو في هذه الاستثناء وانما ما ذكره
 من ان القول بنبوت شئ انتهى انما يقتضي نبوت ذلك شئ
 قبله او كان نبوته على كونه نبوت الوجود من على ما لا على كونه
 نبوت الوجود لا اعتباراً له بكونه نبوتاً في انشأته الوجود

المعنى اذ حاربه على ان المعدومات الخارجية متصفة بحسب
 نفس الامر بصفات نبوتية فيكون موجوداً في نفس الامر وليس
 وجوداً في الخارج فهي في الذهن من الوجود ان المعدومات
 الخارجية لا يتصف بالاراض بل يتصف بالصفات الاعتبارية
 فقط فثبت ان المعدومات كالمعدومات كلها ان لا تم ان
 يقع في انشأته المعنى وانما يكون كك لا يتصور بل وجوده
 فيه وليس على غير ما يتصور في ثابتة والصدرة حاله فيها وليس
 لما ثبت قبلها على ان هذه المقدرة لو لم تنقص باقية على
 وجودها كان اشكال كمال اذ هم قد صرح بان من الماديات
 الاعتبارية ما يكون لها تقدم على الماديات كالسكان والخارجية
 والوجود الغيرى السابق لما يكون نبوت الصفات مطلقاً
 فرع المثبتة على هذه التقديرية واليه الدعوى التي ذكرها
 من ان المعدومات الخارجية لا يتصف بالصفات الانشائية
 في كل المعنى وعليه بانه ثم من الوجود ان كان الوجود
 محيية وكان اثر الفاعل بمقتضى المبدء بالوجود على الآخر

نبوت في انشأته المعنى
 انشأته المعنى في انشأته
 انشأته المعنى في انشأته
 انشأته المعنى في انشأته

فثبت فرع

والمستبعد منهم ان يكون للمصادق الفاعل هو ذلك المسمى
 وهذا ان لم يتبين كونه اول الصواب واليقين ان يقول
 ان هذا المسمى هو المسمى لم يصح هو المسمى منه هو وجوده
 مع انما هو وجه النسبة منه ليس كك على ما اوردوه عليه
 انهم اذ قد بين ان الوجود معنى واحد موجودا في غير ما لم يصح
 انما يصح وجوده بنسبة واحدة بينهما وبنسبة اذ النسبة بين
 وجب ان يكون لها نفس الوجود ووجوده في نفسه ليس كك
 فاجوب انهم قد جردوا هذا اشتراكا في النسبة منه المسمى
 اليه قوله في غير ذلك من الكلمات التي تضمن من القول العرفي
 الوجود حركات انما يتوجه عليهم حين الامراض عما حققه و
 غيره وانما كان المراد من الوجود في هذا وحمل كما هم على خلاف
 من انهم قد جردوا المسمى ليست في كونه الوجود من عوارضهم
 وهو كما ترى وانما اذ انظر على ما هو التحقيق من عدمه على ما ذكرناه و
 فثبت ان كك ان يتوجه عليهم من هذه الابداعات فيقول
 هنا بان مقتضى نظري في حقيقة ما ذهب اليه الحكماء الملائم

المراد

المراد من المسمى

الى القول يكون الوجود امر او احد الموجودات واجبا لذاته مستقلا
 جازما مبدءا لوجودات ككنا ميلا جليا فظنا لكان لوجوده واجب
 يقع ويصير وانما ذكره بقوله كك في كك في كك العلم من حقيقة ما
 مستدركه هناك ويمكن الاستدلال على التوحيد بالبرهان والادلة
 لذاته لكان الانسان منه اعني مروض الاثنية دون العارض
 انما ان يكون واجبا لذاته او يكون ككنا لذاته والاول باطل لاقتضائه
 هذا المروض الى كل واحد من الوجود والافتقار في الوجود
 ككنا ان في لان الممكن ويدر من قوله عليه ما في ككنا في ككنا
 هذا المروض فيقول ككنا في ككنا في ككنا في ككنا في ككنا
 منها وهو باطل قطعا لاقتضائه الجرح الى الواحد الآخر وليس المراد
 في العلة انما هي حتى يتبين ان علة ككنا على ما هو المشهور من الوجود
 من ان العلة انما هي ككنا في ككنا في ككنا في ككنا في ككنا
 في ككنا ان جميع الواجب والمفعول الاول على ما في ككنا في ككنا
 في ككنا ان يقول انما في ككنا في ككنا في ككنا في ككنا في ككنا
 يكون ككنا ان ككنا في ككنا في ككنا في ككنا في ككنا في ككنا

٥١٧

وحيث لا بد منها كان وجودها لا يتوقف الا على امر آتيا في نظر
 انما يستحق الوجود في ذاته لوجوده لا يلقى ليس هناك
 بل الموجود فيه هو هذا الواحد الواجب وذاك الواحد الواجب
 من غير ان يتحقق شي اخر هو المجموع لانا نقول لوجود المجموع
 المجموعه بدون التام من بهي ان اراد بوجوده البديهي لوجود
 الواجب كل واحد منهما لا يتجان الى علة فلو ان لم يكن لوجوده
 لا بد من الجبرين فلو احتاجا الى علة فلو ان لم يكن لوجوده
 شي منها لا يحتاج الى علة فلو ان لم يكن لوجوده
 وجودا واحدا من هاتين فلو ان لم يكن لوجوده
 علة فلو ان لم يكن لوجوده
 احاده والا حاد باسرها فلو ان لم يكن لوجوده
 ان يعبر عن الواجب شي وعن القسم الاول شي وعن الجبرين
 شي ثالث شي يكون في المرتبة الثانية شي في المرتبة
 وكذا كافرده اكثر من الواحد الحقيقي بدون الاستعداد
 بالاعتبار التي يستعمل عليها المقام الاول على هذا المشهور

بلنج

منها

بما هو درج

لكن سوا كل واحد منهما شي اخر لم يجران ليعبر عن مجموع
 ومعدله شي ثالث فلو ان لم يكن لوجوده الا حاد فلو ان لم يكن
 لوجوده الكل كان وجود كل من احداهما علة لوجود الاخر
 وليس لك ان النفس حين انقطاع تدبيرها لوجود
 وكذا ما هو منها وليس مركب منها وجودا شافيا شرط من شرط
 كانه مستلزما لكون وجود الجبرين او الاجزاء علة لوجود كل
 مركب من جزئيه شيئا ومنها ان وجود الاجزاء كان علة لوجود
 لوجود الكل كان وجود جميع اقسامه العلة لوجود الكل فلو ان
 علة لوجود العلة لكونها شيئا الى علة فلو ان لم يكن لوجوده
 اشقة المركب انما يكون باشتافا واحدا من اجزاءه
 الاجزاء كلها موجودة او ما عطلان شيئا في كل واحد من اجزائه
 والصورة مثلا فلو ان لم يكن لوجوده
 منها علة كانت او كان الحس كل مركب متقدما على نفسه
 فلو ان لم يكن لوجوده فلو ان لم يكن لوجوده
 فلو ان لم يكن لوجوده فلو ان لم يكن لوجوده

كل جزء العلة لكونه

والفصل

وجهه الخبرين او هو جزءا مكوونا لكل سبب ان مجموع
 لو كان خبر وجه واحد كان لكل الخبر كانه مقدم عليه فلا يكون
 من القسم الاول من المركب من ومن الواجب ان لا يكون خبره
 الصادرة عما هو مقدم على الشيء المستثنى من خبره ما يصدر عما هو
 منه وقد قال الشافعي في مرتبة واحدة وسبب ان على هذا المركب
 لا يحتاج الى علة فاجتبه اليها اما لا يحتاج واحد من خبريه او
 لا يحتاجهما معا او لا يحتاجهما الاول بطل قطعا او الكلام في مرتبة
 يكون كل واحد من اجزائه واجبا لزمه وكذا ان الشافعي كان يستثنى كل
 واحد من الخبرين مقدم لاستثنائهما معا وهو موقوف على اجابتهما
 اذ لا يحتاج خبر واحد من علة الغاية او استثنائه مع وجوده كان
 فكل على ذلك سبب بعض المسئلة بهذا الدليل الى ما ينص عليه قوله
 وهذا الدليل على التوحيد بسبب بعض المسئلة الى الفاظها او
 على حسان ان لكل ممكن علة فاعليه مستقلة ليس كانه
 مرتبة اثنين وانما خبره من الوحدات وليس لها علة مستقلة
 وليس شيء منها مستقلة عما والمجموع انشع ان تقدم

مثنى
 واحدة

لزم

فله حسان ان القسم في الصورة المذكورة نفس الواجب ليس
 لك لا الخط ان القسم ليس الا اجتماعهما الذي هو مستقلا والعد
 هي البرهان معا فانشأ الخط وضع عا ليس به موضع على ان المركب
 قد انحصر خبره في انهما من او لا مورد لم يخرج شيء منها او منها
 الى مقدم كخرج المركب اذ لا ملته القسم است اذ لا يتصور
 ان هذه السبب سبب علة فان هذا الدليل من على علة مقدم
 لا ان ان المجموع المعنى المذكور هو عود هو كلف كالم والاشارة
 يمكن ذلك فالتقاربه الى كل واحد من الاحاد انما اشار الى
 يمكن يحتاج الى مقدر قد هي ايضا مستقلة بقول الخبر
 لا شيء من المجموع وكل واحد من لوازمه مستقلة فلا يكون علة
 وذلك سببه بين او ليس هناك شيء اخر يبعث الكثرة مستقلة
 باب ان بعض العلق ان في هذه المقدمات مستقلة ما اورد
 قد و منهم من تكلف من المقدمات العاقل لوجود المجموع وقد
 حاله فبغيره فذلك ومن قد و منهم من يقول على هو ان
 سبق ان المقدمات قد اورد مجتمعا واخرى منفصلا وهو لا

مستقلا

لا فرق

الثاني قوله لا اعتبار بالان في نقل الكلام من مادة الى مادة
 فهو بهذا الاعتبار انما هو كل من اجاب له انه ليس هناك مركب
 الموجود في الواجب وذلك الواجب وكل منهما مستغنى عن
 وكم هو ان يكون الامر من الواجبين مثلاً ما لم توجد بوجوب
 منها جزء مركب لم يكن هناك وجود آخر ليكون كل واحد
 احدهما لا يتجانس في كل واحد منهما لا الوجود ولا المكان الشئ
 قد كلف وهو بطلاناً ما يجواب ان الجميع منهما لا يتجانس
 الى اثنين يكون كل منهما عليه ولا يكون مجموعهما من حيث
 العلية في بعض الاحوال التفصيل منها لا توجد في واحد
 فيجب ان لا يكون في كل واحد منهما ان الاجمال التفصيل
 متعارفي الملاحظة في الملاحظة في الخارج في صورتي
 والعرضي احد واحد يكون احدهما مادة لاخر حسب
 ان ذلك انما يكون كلف لم يكن في الوجوده انما ان
 انه هو وليس كلف لاصد ذلك من كل واحد من الواجبين
 شئ من شئ مستغنى عن طبعه وليست الوحدة في تقديره

ب

والاول لم تقدم الشئ على نفسه وبالمجته انما لا من كل
 المركب من الوحدات كل واحد على الاخر ولا ليس
 وليس كلف ان يقول لوجاهة كلف لجان من ان قد
 من حيث الاحوال من كلف الجميع من حيث التفصيل
 احتياج المكلفات المستقلة الى مادة عليية مستقلة اخرى وقد اطلق
 العقلاء على خلاف اثنين الامر من فرق وهو ان جميع المركب
 لا يتبع الى العدد الا من حيث انها مركب والجميع المركب في
 يتبع الى عدد من حيث الاجمال التفصيل والكلام فيه انما هو
 من حيث ان اذ هو في قوة ان عشرة مكلفات من كل واحد
 منها الى عدد واحد يكون لها على كل من خمس عشرة
 كان شئ من نفسه وان كانت جزءه ويكون كل منها عدد
 وان يكون شئ خارج به يتم عدد العدد ويكون كل واحد منها
 وليس لما في هذا من كلف انما ليس ان نقل الكلام اليها
 مستغنى عن القول ان احدها عليه كلف الى غيرهما واذ انما
 ان يقول لوجاهة ما اذ على الجواب لما في قولهم في سبب

للعقد

ما هو في

م

المعروف من ان الفرق بين المعروف والمعرف انما هو بالقبول
 كما يصح منه ما قيل بالفارسية قد است تصورات مجموع
 مجموع تصورات محدود او تصورات غير محدودة تصوراتها هو محدود
 فلو لم يصح ان يكون شئ واحد على نفسه باعتبار الاعمالي التفاضل
 لم يكن الحد على ما هو محدود به وانما هو في حد ذاته افعال وانما جازكون
 اجزاء الحد فضلا على انما جازكون الحد الحاصل بمقتضى ان في الوجود
 الذي هو في جازكون احدى اقسامه لا يتصور بحسب ذلك الوجود وكنها
 الموجد والى رجبى سبحانه ان فلا يصح كون احدى اقسامه لا يتصور في هذا
 الموجد والى رجبى ان يقول ان ادوات باخلافها في الوجود
 الذي هو في جازكون احدى اقسامه لا يتصور بحسب ذلك الوجود وكنها
 احدى اقسامه لا يتصور بحسب ذلك الوجود وكنها احدى اقسامه لا يتصور
 في احدى اقسامه لا يتصور بحسب ذلك الوجود وكنها احدى اقسامه لا يتصور
 المركب منهما الموجد الموجد الموجد الموجد الموجد الموجد الموجد الموجد
 سيما المحقق الشرف العلامة سبكي سره في شرحه لموافق
 وان ادوات بان المركب من الصورتين المذكورتين اجمالا

مختلفان

المقصود

بأنه

وتعريف بحسب الملاحظة والاتفاقات على ما شئت من المحقق العلامة
 في حواشيه على شرح المطالع وقال ان هذا المركب المذكور ان
 لو خطبه بكون كل واحد واحد من اجزائه مرة على حدة بمائة
 اجزاء الحدة وهو الذي وان لو خطبه بكون مجموع مرة واحدة
 بشا نشأ هذا الحدة ولا يكون الحاصل لمختلفين في هذا النوعين
 الموجد والى رجبى انما يختلفان بالاتفاقات والملاحظة عين الامور
 في ذلك فرق لم يكن ان في ان احدى اقسامها في دون الاخر فالحق ان
 في ان هذا المركب لا يتصور الا على ما تضمنه ادين ان المركب ليس
 لا اقسامها وعلته انما هي نفس ان الموجد من الموجد من الموجد
 بنوع من اجزائه في نفس منه ليقول الموجد في هذا الموجد
 شئ فان اريد بكونها غير متفكر في كل منهما كذا فيكون
 وان اريد به كون الكل الموجد على اقسامها كذا فيكون الشئ على اقسامها
 بالكل الموجد على اقسامها كذا فيكون الشئ على اقسامها
 استغنى كل واحد منهما عن الآخر يستغنى الموجد عن الآخر
 الى غير ذلك من اقسامه الاخرين ولو سلم بخلق كل جزء على تقدير

ممكن

يلج

منها

العشرة

المجموع

الركب

او

المجموع على تقدير آخر على عام والاشارة وانما ركنك بالعلمة فاما
نفس الاتحاد والاشارة بالمطلع وليس هناك الاكل واحدة من الاتحاد
وما صدق عليه اعني لكل المجموع في نفسه الواحد هو واحد من
الاعاد والمجموع الاصل حتى منها علمية المستقلة للمجموع اما الاول
فاجتماع المعلوم الى غيره واما الثاني فلا يميزه اذ به يحد ان المركب
قد يكون ممكن ان يكون له العقل الخاص الذي لا يتصف بغيره
بالعلمة والآخر تقدم الشيء على غيره وهو عين ما حققناه كعلم
يخرج المركب المفروض الى علمة مستقلة عليه يتلقى المركب اشياءها
فان كان اذ به يحد وجه ما هو المصدق له منهم من من حيث احتياجها الى العلم
الى علمة مستقلة عليها فلهذا فان كل ممكن محتاج الى العلم
مستقل عما اذا لم يكن ذلك الممكن مركبا من الواجبين او المركب
المذكور ممكن لا يتبع الى العلم مستقلا لان تقدم الشيء على نفسه
ان كان فاعلم المستقل بمجموع الجزئين او يكون المفروض هو الواحد
لذا في غير واجب لذاته وان لم يكن فاعلم نفسه ان يكون امر اخر جازا
او الخارج عنه او كان علمه كان علمه كذا جزئية ولو اوحدها

فان

احد

وكان كذا الجزئين او واحد منهما غير واجب لذاته والمفروض خلاف ذلك
واذا لمكانات اقسام محتاج بعض منها الى فاعلم فقط وبعضها اليه
والى شكل او شرطه وبعضها اليها وينفع الخارج او المعدل وكذا
وبعض آخر منها الى الآخر فقط كميته العدد والمركب من الوحدة
فقط لم لم يميز من الملح المذكور تخصيصه بكمية كذا فميز من
منه توقف اليه من الشرط او المعدل فلهذا تخصيصه وانما يكون ذلك
لوجوب ان يكون لكل شيء فاعلم ليس يجب ذلك ولما يقال
الشيء الرئيس ببي طبعيات شفا ان العقل العربية لهم
هي السبيل في الصورة فقط ولم يحد منها الفاعل لوجوده وقال
في الاشادات ان العقل الفاعلية ليست بالاشياء او غير العقل الفاعلية
وسلطة لها في وجودها وقال في البينات شفا ان وجوده ان الشيء
يكون معدلا في شئيه ويكون معدلا في وجوده فالمعدلي شئيه
مثل اشئيه فاعلم في عدلها اشئيه معدلة لوجوده واحدة او
المعدلي وجوده خط وند العقل منه صريح في ان لبعض الاشياء
قد يكون علمها فاعلمها من استقلاله والاصح ان ينقضا

او من احد الجزئين
الى الآخر

العدد

استعداد

مستأنف

ولا يكون شي من هذه الالعدم ليس في نفسه الا كان حده على كل شيء
من تلك الاشياء لا نهاية لها من الالانهاية كما هو مذهب قطعاً وان كان
الآخر الذي فيه لم يرد ايضاً له ذات بدون ما هو مذهب كانت الزمان يتقاسم
فيه ومع ذلك كون مركباً ولا شيء من المركب هو واجب لذاته
وان لم يكن الامر كذلك بل توقف ذاته الواجبة لذاته عليها لا يكون
لوجوده وجوب وان لم يكن مستحقاً في الآخر ايضاً والمفروض خلافه
يعتد اما بطلان الشق الثاني من التردية فلان اختلافها بغير حقيقة
يوجب ان يكون لكل منهما فصل ان تم الواجب لذاته وجوده
لم يكن شي منها مفصلاً والمفروض خلافه يعتد وان لم يرد به
فهو اما من سمات مفقود لا وجوده فان كان الاول لا يملك لكل
واحد من المتعينين نظيره شيء منها شيء منها والمفروض خلافه
يعتد وان كان الثاني احتياج الواجب لذاته في وجوده
غيره والمفروض خلافه يعتد هذا هو الصواب في كل ما هو المذكور
الكان في الطلب ان لم يكن كذلك فاعتد من اعتدت قد انما
من انما برهان التوحيد فيك بما فطنته وانما لم يكن كذلك

تقاربا

ينظم

ما هو الحق وتبينه كماله لا يشترط له وجوده او ان كانت استحالته
الواجب لذاته بالبراهين المذكورة سبحانه ما زدت عليها امكن
ان يستغاد التوحيد من صفون قوله له لو كان فيهما الاله
الاحد لعلم ما بان بحيل الضماد على الاشياء كماله على
ببرهنة كماله ومقدوره وجه الالوهية ما قد شاء من ان يحدده طريقه
المفروض لا يتقاسم **فصل الرابع** في ان الواجب الوجود لذاته لا
يقتضي التمسك الى الابد او مفقوداً كان او غيراً سواء كان مفقوداً
بالفصل كالفصل في الالوهية والعبودية في الصورة لاجل بساطة
الامكان بالقوة كجزء الفصل الواحد الموجود فيه بالقوة والتمسك
الفصل فيما هو مركب منها ويعبر عن هذا المعنى بالاحدية كما يجبر
من عدم قبول التمسك بالكل على كثرته في الالوهية والعبودية والتمسك بغير
تعلق الشئ بقوله قال الشيخ في بعض رسائله ان الالوهية
ببعض عدم قبول التمسك بغيراً سواء كانت الى الاجزاء او الى
الجزئيات ان الالوهية احض من الالوهية فلا يكون كلامه الدال
على ان فيها مباينة هو الصواب ككلامه على ان الالوهية على ما يات

بلغ

انشائي كان المقروض انه جزء منه لا لا بد من ذلك لزم منه ضرورة
 الواجب لانه كنهه انه يعلى عن الاعمال اذ به من الاعمال
 وان كان انشائي لزم منه تعدد الواجب لانه وان كان ماسو كرك
 منه ويكن الاستدلال على هذا المطابق لما كان الواجب لانه هو
 الوجه المتكامل فلهذا العقل اما وجوده متساو او غير متساو على الاول
 كونه اجبا لانه ما على ما سبق فنقرر من المقدمات على الثاني
 يكون ذلك الجزء كنهه لانه لان ما هو الوجه المتكامل المتكامل
 واما ثلثه وقد نقرر عند من ان الجزء العقلاني كما في الحقيقة
 قال بهينا في الفصل العلم ان الماء والحرارة لا يصلح ان يكونا
 وحدة لان اتصال حقيقة فان الموضوع فمقتضى الحقيقة جسم
 متعلق بطبع انتهى وانما كما اردوا انه سبب في حقيقة ان الواجب
 الحقيقة تلك الاجسام يشاك كل في الحقيقة وان كان
 الاخر اجبا فيقع عليها من التفرقة وانما اتصال ما يصلح على غيره
 ونقول ان يقول ان هذه المقدمات ان افادت على وجه تسليم
 والقبول منهم يصير الاستدلال بما جدينا ان لم نوجد ذلك

مخرجه

لم يحدث في ذاته بسبب هذه الصفات كثيرة ثم من الصفات
 ما يكون لازما له اسم محصل فتوهم انه صفته وجودية كما كان هذا فيتم
 اى سلب من العنق وانه سلب العنق لا غير اذ اوجدت
 الواجب الوجود صفته ثم انما وجوده كانت هذه سلبا شئت
 ان صفاته من حيثية سواء كانت ذات اضافة كما علم الله
 الا كما لو ادرك من عين ذاته قد ذلك لانه لو قام هذا صفته
 حقيقة كما لو احدها يقوم به صفته العلم يصير بها عالما وصفته الله
 فيصير بها قارة وصفته لا اذلة فيصير بها مبداء كان الواجب منه
 فاعلم ان الصفات لا واسطة او بها اذ هي ح غير ما قد تقدم
 ان ماسو حده يمكن مستند الله به اذ لا واسطة اوجه او بها فاعلم
 ان شاع قيام صفته الشئ الغير وسببين ان البسيط الحقيقي
 لا يمكن ان يكون فاعلم ان شاع الشئ واحد لا يكون لانه صفاته
 فانه ما من كل الواجب من حيثية من جهة من الازد وعلاقتها
 وعلى الصفات قد تقدم ان لا معنى لالا الصورة المجردة من المادة
 وعلاقتها الخارجية عند التفرقة ولما كان فاعلم ان لا غيره كما

فان

سبيلها

غيره

مونه

هـ

آخر وهذا مبني ان ليس مقتضى العاقل ان يكون ماقبل شي
 آخر كل ما يوجد له المهيئة المجردة فهو ماقبل كل مهيئة مجردة
 يوجد له او لغيره فهو مقبول ان كانت هذه المهيئة له انما هي
 انما هي المهيئة المعقولة لكل مهيئة مجردة فيفاد ان اولها انما هي
 فثبت ان نفس كونه مقبولا هو ماقبل لا موجب ان يكون اثنين
 في الذات والاثنين في الاعتبار ايضا فليس يحصل الامر من
 الاعتبار مهيئة مجردة لذاتها وان مهيئة مجردة ذاتها لها
 ومنها تقديم ذاتها خير في ترتيب المعاني والافعال المسئلة
 واحدة بل كانت قد بان ان كونه مقبولا لا موجب منه
 كثره اذ لا يكاد يخلو بعبارة وهو متفصل عما اجتمعت له فلا تغفل
 وهو من حيث ان يبعث بسبب علمه بالمكانات على الوجه
 ان يصير عنه جميعا فادرك في الهيات الشفافة ان ثبت
 ان معرفة ذاته الذي سوف نرى انه معلق على لانه المهيئة
 بترتيب لا يمكن ان يوجد له المهيئة الترتيب الذي هو
 ذاته وانما له الهيا ايضا فثبت ان كونه مقبولا لا موجب وان
 له

ذاتها

يبلغ

المهيئة

بهم

بطن

بعضها تقدم على البعض الآخر ذاتا لازما فثبت ان
 انما هي الحقيقة الهيا ايضا فثبت ان كونه وحدت والامكان
 كل يمكن مبدأ كل صورة في مادة من شأن كنه الصورة ان
 يعقل بتدبير ما من تجزئته وغيره يكون موقعا في هذه الامثلة
 له الهيا وهي كما يستعمله الكائنات من حيث وجوده بالي
 الايمان الكائن انما يعقل ما يوجد في كل وقت ولا يتصل
 منها في الايمان الى ان يوجد فيكون لا يعقل من نفسه
 فثبت ان كونه على الترتيب الا بعد ما يصير مبدأ فلا يعقل ان
 ذاته من شأنها ان تبين منها كل اجود ثم كنه الحركة فثبت
 ان كونه نفس وجوده هذه الصورة المعقولة فثبت ان لا اذاعة على من
 المقدرة فثبت ان المهيئة المحركة وهذه الصورة كنه الحركة
 فثبت ان كنه الحركة فواجب الوجود ليست اذاعة متغيرة
 والمنازلة المقدم على مقدمها ان العلم الذي له هو
 التي ركنت قد بين ان المقدرة التي هي كونه اذاعة
 فثبت ان كنه مقدمها لكل ما هو اذاعة عن الكل كما هو مظهر

كأن

فما
حرك

انما يرجع كله الى العلم ان القدرة شئ علمي خصوصاً ان لا يمكن
 ان يكون في ذاته ليس بل عليه كيف ولا يمكن ان يكون في ذاته
 كذا وان لم يوجد في ما هو العلم بحيث رفق القدرة بغيره فلهذا
 يمكن ان يكون وجه القدرة الى العلم هو ذكره وانما بيان ان
 الحقيقي الذي لا يقدّر فيه حقيقة من الحيات لا يكون له واقع
 شئ واحد فالمشهور منه ان النسبة النازل الى المفعول بالوجوب
 النازل الى المفعول لا يمكن ان يكون له واقع في شئ واحد
 من جميع الحيات بالنسبة الى شئ واحد وهو وجهه على
 في المفعول انما يكون بالوجوب اذا اقم شرطاً في شئ واحد
 به لا يمكن ان يكون له واقع في شئ واحد من جميع
 الى المفعول بالوجوب وانما شرطه في ان القدرة وان كانت
 تارة لا يستلزم حصول المفعول في الفعل فان المفعول هو المفعول
 والصحيح لا يحصل ان من علم ان الاستعداد لا يجمع الفعل
 وانما ان يتولى ان ادوات بشرط المفعول في الفعل هو الوجه
 وجب الفعل في حصوله على ما هو مقتضى قول هذا القول فلا فرق

الواجب

في المفعول

بين القول الشئ في وجوب حصول المفعول المقبول عند الاجتماع
 واشتقاقه عند عدمه ان ادوات بشرط المفعول لا يمكن ان تكون
 بشرط الفعل غير انما فرق بينه وبينه في ان شئاً ما كان
 عند شئ منهما ولهذا قال بعض المحققين ان جهة الفعل ليست
 والافاضة ان يوجد احدهما دون الاخر في السبب كذا في
 قد يجب وجوده عند عدمه ليس هناك جهة قبوله وليس
 لا يحتاج كل شئ الى فاعل يكون احدهما اعم من الاخر في
 جنتين محققين لا يمكن ان يتحققا في الواحد من جميع الوجوه وفيه نظر
 لوجوب اقداره عليه اي على ما تقدم من الدليل انما هو الاخر
 سواء كان النسبة الفاعل الى المفعول بالاجتماع الخاص للمفعول
 لم لا يجوز ان يكون بالاجتماع العام فلا ينافي الوجوب وكذا
 كونه احدى الجنتين اعم من تحقق من الاخرى والوجوب عند النسبة
 الفاعل الى المفعول لا يجوز ان يكون هو الوجوب الذي له ان
 يوجد الممكن من غير ان يكون له فاعل لا يتوقف حصوله على فاعله
 اذا اوجب له ان يتوقف على غيره كمن انما في بطرته كذا

الى فاعله

طوبى لى من
مات على غير

الجلد ۱۰

الحمد لله

انقصه في اربع

يقولوا

12

三

توضیح

عين القدره مع ان يوجد شي من الممكنات متغيره وهو بطريق
 اما القدره فلا جوده من ان يكون شي من ممكن العده والشيء
 شي وبغير واجب الشئ واما الشئ الى نفسه فيكون
 الشئ فلان اجتناب الممكن الى عده لا يحل من العده ان كانت
 وللمعنى ذلك لا يمتد باب اثبات الصانع لاني ان هذا
 لا يوجب ذلك لولم يكن الامكان والوجوب من حيث
 لا يشترط ان يكون من ان الوجوب من حيث انه لا يمتد
 حيث انه لا يمتد لانا نقول ان نقول بل هو متساوي ونقول ان
 من حيث انه حاصل السكانه من حيث انه قابل لانه
 يشترط على عاقلي فضا من حاصل تعالى الله عن مثل
 لا يمتد لول بالقدرة بمعنى هو العفل المتحرك من
 فعل لان لم يشأ لم يفعل مقدم الشرطية الاولى
 الشرطية لمعنى قلت ووجب مقدم الشرطية الاولى
 مقدم الشرطية الثانية ان كانا مستشعرين الى
 متى يكون ذلك الوجوب بالمشاع بالنظر الى كل
 شي

فقال

ذلك

امكان

ان كان هناك ايجاب محض انفس على هذا التقدير الاجتهاد
 من اوجب العده والامكان هناك جهة لا محقق الوجوب
 لا محقق الامكان بالنظر الى جهة الامكان على القابل ان يقول
 نقول ان نقول ان كان كذلك الامر لم يحقق القدره ان كان هناك
 ايجاب محض نقول ان اردت ان يكون هناك ايجاب محض
 لا يشترط ان يكون اضافة الشئ الصادق منها من غير ان يكون
 يعلم بها صريح وانما يكون ذلك لولم يكن له عده على وجه
 عده واما غير محض فمضاف لانه ليس لك ما تستعمل من انه
 عالم بانه على وجه عده عده واما لا يمتد لانه غير متساوي
 يكون عالم بها ووجه عده واما غير متساوي وانه غير متساوي
 غير متساوي من غير المتساوي في تحصيله وانه كان متساوي
 متساوي لانه غير متساوي لانه لاني اظهر مرادة لانه فعليه
 عده واما من متساوي فمضاف ان عده واما ان يكون متساوي
 واما لا يمتد لول ايجاب محض ووجه عده ايجاب محض
 لانا ايجاب عده واما لا يمتد لانا في القدره وان اردت ان

معلومه ٢

معلومه ٣

ملك الجباب بالارادة والاشياء والمشيئة كقولهم ولا يفرق من ملك
 لا يفرق العدة والاشياء يكون ملك الجباب كثره وادبه
 منه ثم انه روح او جرم او بدو او كنه الذي علمت حاله بغيره
 اشياء استماع كون الشيء فاعلا وما لا الى نفسه بل بسبب غيره
 قالوا اذا ثبت ان السبب لا يتحقق الا في الشيء الى شيء اخر
 لا يكون فاعلا فاعلا معا والواجب منه كنه لم يفرق بين
 رابعة على ذلك لان فاعل تلك الصفات انما هو الله او غيره وعلى
 غير كونه فاعلا فاعلا الاول فاعلا على الشيء فاعلا على
 ما عده انما بالذات او بواسطة الى في الاخير عن معنى الشئ
 او الواجب انما لم يفرق ان يتحقق صدوره بعد الامر منه كونه
 وليس يجب ذلك لكونه ان لا يكون الا بواسطة قد ينفصل ما كونه
 عنه ولا يجب بوجوه سببه فلا يكون صدوره عنه كونه
 والا لما جاز صدوره وجوده قد ينفصل من كونه فاعلا لانه فاعلا
 ان يكون بسببه شئ الغير منه الواجب انما سكان معانيه بغيره
والفصل الثاني في معرفة اثبات ان العلم عالمه بغيره

ما سواه
 واما

بلغ

انما هو المطلوب بوقت على تحقيق حقيقة علمه حقيقة انما يتحقق
 وهو ان العلم ان نفسه ان يقول العلم ان العلم ان العلم ان العلم
 قد وضعت في علمه لمشيئة في عالمه لا يمكن من الاشياء
 الحقيقة الى ان انما قد هي صدوره لانه من حركات شئ
 كشيء ثم بعض منهم لما راي ان بوقت شئ في السبب في شئ
 اثبات كنهه في العلم بغيره ان يكون احد طرفيه الذي هو العلم
 لا يكون له وجوده وتحقق الية ولا صدوره وشبهه فاعلا على
 الحقيقة او العلمين او غير كونه من راي منهم ان كونه العلم
 كونه اخر بوقت العلم من العلم ومصدوره وعدم غيبه عنه قال ان
 طرفه بغيره من احداهما العالم فواحدة العلمات الموصولة في العلم
 ثم لما راي ان العلم قد يتحقق ما بعده لا وجه له في الخارج كغيره
 بغيره من الرتبة وان اشكال ذلك لا يمكن ان يتحقق في العلم ولا
 العلم بان يتقدم بها او بها اخر ان انما وجهه في العلم في العلم
 حركه في العلم ان سببه في العلم في العلم في العلم في العلم
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

اعظم

له
 بغير
 له

معنى او على غير ما علم بالحدوث والعدم القول لو انهم لا يمكن ان يتحقق
 في نفس الامر على ما حقق في موضعه ونسب من موقوف بحسب ما علم
 كانه على الراجح الى ان العلم اضاف بين العالم والموجود الموصوف
 بوجوده على ان العلم لا يضاف الى ان لم يكن المعلوم نفس العالم كونه
 بذاته فقرر رايه على ان العلم بالشيء اضاف في متيقنه بوجوده العالم لا
 المعلوم او الموصوف به وانما الله سبحانه الى ان من الاضافات المشهورة
 في تكميل المتكلمين منهم لافراد ان كل ما يتعلق به العلم لا يكون ان يكون
 وجوده على ما هو في نفسه لا فروع في مظانها او ان صفته حقيقة ذات
 امتداد لا يستدعي اضافته ان يكون لا حد فيها الذي هو المعلوم
 وجوده بذاته او بصدوره وان حصر شئ من شئ غير موقوف بوجوده على
 في العلم او الخارج وقرر رايهم على ان المعلوم اعم من الموجود ثم
 الحكماء منهم لما ادوا ان ثبوت شئ لشيء وحده هو عدمه وانما هو
 نفس وجوده الثابت له فذهبوا الى ان هذه الاضافات هي التي
 المعلوم العالم انما هو ثبوت المعلوم به الا في حالة ان لم يكن المعلوم
 من العالم فقرر رايهم على ان نقل حقيقة الشئ عنه لا يكون شيئا

تقرر

بذلك

باب كيف سواه كانت من مصادره كدرك بذاته او حقيقة الموصوف
 في الخارج كما ذكرنا من نفس العالم ذاتها وصفاتها كحقيقة او اعتبار
 عندنا او غير حقيقة الموصوف في الخارج كما ذكرنا من نفس الامر الموصوف
 لها بعد ما بالمشترقة من ذاتها الموصوف في الخارج كما في العلم
 في مشروط بحسب المادة وانتم انما بعد انتم او اعتبارا كحقيقة
 الكلية المشتركة من افراد الالان والحيوان وغيرهما او مشروطا
 بتعلقها بها كصور العالم في الجزئية من المحسوسات المشتركة الحقيقة
 بالمحسوسات المشتركة منها بالقوة المدركة الوحيية او مشروطا بغير
 بعد انتم المادة الموصوف كالمصور الجزئية المدركة بالقوة الخيالية
 او مشروطا بها كصور المادة كالمصور الجزئية المدركة بالمحسوسات
 او بصورتها كما صدق من ذاتها الموصوف في الخارج امتدادا من غير العلم
 او شراخ كما هو في الجزئات البتة من المادة الجسدية الموصوف
 هو انتم كالمقول والمعدومات كتركيب الباري في غير الموصوف
 النقيضين واستدلوا على ذلك بوجوده منها انما اذا كان شيئا
 خلافا في ان يجعل لها حال لم يكن ويجاد شئها بالنظر بها

كالصور

بتعلقها

بشئ

حصوله من كنهه لا يؤول الى مركب وانما هو الى اصله لا يشق
 هي الاضافة وما تقتضيها والمعلوم المكتشف الى اصله لا يؤول
 او بصورته وانما في من هذه الامور ليس يصح له ان يكون
 مع هذه الاضافة والاصل ان يكون احد عالمين لا يكون
 الا مستترا عنده واصلها وان كان مع هذه التي هي المعلوم
 ووجوده عنده كان هذا كافي في ادراكه ولا يكون له توقف
 يكون الادراك في هذه الامور الاول من عين الامر من الباقين لما
 لم يكن الاثبات للمعلوم من العالم ولا معنى لوجود المعلوم او صورة
 الاثبات في عينه ان الادراك ليس الاثبات للوجود في العالم
 وفي الاثبات او عنده وسو كما ان نفس الادراك وسو كذا نفس الادراك
 بالذات المكتشف على النفس الماخذه عنده والارزاق المستقال
 والمعلوم بالحقيقة من نفس الصورة المشتقة في نفس فلما
 نفس الذي تملك الصورة صورة فهو معلوم بالبر من الارزاق
 وقال بهنباري في محضه المعلوم عليه بالحقيقة هو بالبر من الارزاق
 الموجود في الخارج وقال البر العباس المذكور في بيان ان الحق المحسوس

بقره

بالحقيقة هو ما يقدر به المحسوس من المحسوس صورة لا الجسم المحسوس
 المحسوس بوجه ما وانه لا تارة المقدر بالبعد المحسوسه فان قلت
 هذا انما يجب انك لو لم يكن في المقدرية وجره التي في الخارج
 وحده بحسب هذا العالم على ما هو للفظ بحسب الجليل من النظر
 قلت لو كفى ذلك فلهذا يجب ان يكون لنا علم بكل ما هو موجود
 الخارج ما دام موجودا فيه وليس كذلك واسم ذلك يجب انك
 لم ندرك ان يكون كذا في شرطه وانما لنا ان نقول لو كان الامر كذلك
 لما خرج لنا ادراك شئ من بعد اشتقاقه من الخارج والادراك هو ما يقين
 به الوجه الخارج في وقت من الاوقات كمنه في كنهه في قوله اضافة
 التفتيش والتفتيش وليس كذا قال في انما علم بوجوده العقلي
 الذي هو نفس صورة الامة عند العقل لان كنهه ما لم يكن
 استوال الصورة في العلم بالمعدومات وهو لا يستلزم كون العلم بنفوس
 الصورة في ادراك الموجودات لان الادراك معنى اضافة
 الامة اضافة الى الادراك والذات كذا علم ان نفس الصورة في موضع علم
 ان كنهه في اي موضع كان برهنة كنهه بغير العلم كماله مع اشتقاق

لا المقدر

الموجود في ص

الذهبي

المعروف

معدوم في الخارج فان قيل لو صح تركه في الخارج ان يكون له علم بالعدم
لان الصورة التي يكون لها العلم بالعدم هي الصورة التي يكون
في الخارج فلا يكون معدوما فيه والمفروض خلافه هـ او في الذهن
فيكون الموجود في الذهن امر هو الصورة بامر آخر هو الصورة
وسواء قطعا قل ليس في الذهن الا امر واحد هو الصورة
كونه صورة للمعروف ان له اتم وجودا غير متاصل هو الصورة
بحيث لو وجد المعرف في الخارج لكانت فيه رسي من حيث
بالذهن علم متيقن به النفس امر حيث وادها وحيثما يتيقن
امر من قطع المنظر من قضاية بالذهن معلوم له وجوده غير متاصل
المعلوم الموجود في الخارج فان العلم به ما هو حاصل في الذهن
والمعلوم ما يدركه نفسه واللازم القسري في المطابقة للمعلوم بها
بالعرض الموجود في الخارج وثانيا ان به يحصل ما ذكره وهو علم
ان العلم عبارة عن الحقيقة المكتشفة على الشيء الحاضرة منه
سواء كان هذه الحقيقة متضمنة للعالم او متضمنة للصورة
في الخارج القاضية به وسواء كانت صورة شائية قاضية بالعالم

غيره من الآلة موجودة في الخارج ام لا فان قلنا ان به انما يكون
لكن لا تارة برهنا في خطا فان علم الشيء بانه لا يكون لغيره انما
يتوقف حقيقة الادراك على ان يكون المدرك غير المدرك لانه
وان كان يكون له وجوده خارجي ثم لما ادنا ان العلم بصفاية كنه
بشرط ان العلم متيقن متغير تحت المدرك لا يستدعي ايضا
كون المدرك له وجوده في الخارج فثبت ان العلم صورة متعلق به
سواء شئت العالم اذ به لا يستدعي ان لا يكون له وجوده خارجي
ثم لما ادنا ان علمنا كما يتعلق بغيره من الامرين على اثنين الوجهين
لكن يتعلق بغيره كما يكون وجهه بانفس العالم به ولا صفة من صفاته
قاضية به وهذه قد يكون معدوم في الخارج وقد يكون موجودا فيه
الاول منها ليس يمكن ان يصير معدوما متغيرا اذ كان
موجودا اذ لا يصدر عنه ما كان الشيء منها ليس كمن في امكان
ايه فليس وجوده الخارجي والاطلاق حقا واما متبوجوده
وليس لك على ان هذه الاشياء قد يصدر عنه في الخارج
وهذا لا يصير في ادراكنا اياها فنعلم ان ادراكنا لشيءه على وجوده

الموجود في الخارج

بلغ
التي
والنصرة

五

۵

غيره
الحوار
صفر اول

پیکر
بطل

۱۰۰

مستند

لوارضیہ

في بحر اخر معلوم انه ان يكون كل جزء قائم بذاته صالحا لان يحصل شي
 واذا قد ران العقل لا يستدعي ان يكون المعدول غير العاقل به الله
 ونفسه او انما حاصل منه انفسها كان ذو انفسا معدولة لها او غيرهم
 ان يكون كل جزء معدولا لافانته او لغيره وان يكون كل جزء قابلا
 عاقله فان نقطة الوجود فينبغي ان كل جزء قائم بذاته عاقل لذاته فينبغي
 للخط الذي هو كونه منه عاقله ان لا يكون له كونه وان كان ذواته من
 سوية ممكنات كما ان احدون شرطه بشرط سوية مكانهم
 بالحق الموجدية ليستزم العلم بالحق فالله انهم من عند ذاته كونه
 عاقله جميع المعدولات به اصله فيلزم وجوده من معدودين
 ان قد علم ذات هي من موجدية لوجودات الممكنة كذا فينبغي ان
 ما هو عالم بعد تلك عالم جميع الموجودات فالواجب انه عالم بجميع
 ما ان عالم بذاته قد علم ذاته وانما ان عاقله جميع الموجودات الممكنة كذا
 فاما فيناه من واجب انفسه العلية اليه او واجب كونه عاقل
 لا شك في انه ان كل عالم لك قد علم جميعها فان العلم بالحق في
 عاقله علم لغيره كما ان من منفسه وجوبه او لما في كونه عاقله

ان كانت ذات الله
 عاقله
 لكل الكائنات
 على موجدية بالحق

او ليس بشيء قوله ان كان وجود الله متبادرا وجوده الله عليه ان
 وجوده با غير وجوده معلوما وخصه ان حقه قد بذاته لو كان عاقله
 بالحق كذا كما كان احد العليين كونه معلوم غير معلوم آخرهما
 فيوه في ان استلزم وجوده با اي حقه ان كانت حقه شيئا الله
 من العلم بها حقه العلم وخصه الله الذي هو العلم به بعد الله
 الا المعدول ان يكون بطريق الارادة ان الارادة العلم بالحق
 ذات الله فينبغي ان يكون ذات الله عاقله من الامر والممكن ان
 للصور ان قد بذاته كونه عاقله بذاته كونه لا يكون واجبه لذاته فينبغي
 ان كانت ذات الله كونه كونه ذات الله عاقله انما لا يشي واحد من
 واحدة ومربوط قطعا ان كانت غير ذات الله كانت ذات الله
 منفسه من الغير مستحكمة به ومع ذلك انهم من القول بكون الاول
 ذات حقه غير اضافية ولا سببية الله الى ان يكون الاول غير
 مباين لذاته وان قد لا يوجد شيئا مباين لذاته على سوية سوية
 الازمنة ومن كونه من الكلمات مخالفا لما ذهبوا اليه لكون
 حقه ذاته من نظري في ان المعدولات بذواتها فينبغي ان

فان

فيكون كونه عاقله

۵۰

انعام علیہ
۲۲

تحت

میں

اى وقت كان وان علمت به المعنى لا يحتاج الى شئ غيره اذ
 التقطت به لغيره المعنى فهو كغيره من المعاني قد يكون العلم
 من الصورة المأخوذة من الذات المجرودة التي لا يشوبها صورة
 من كونه المعلوم بها وهو صورة مائة عين فانه قد يتجدد هناك العلم
 والذات والادراك ولا يتجدد الا بغيره اذ لا يتغير العلم الا بغيره
 الا بغيره منه فانه لم يكن حين ذواته كذا كانت للذات اذ
 يتجدد هناك علم صورة المعاني المتجددة ويتجدد هناك الذكوات
 والادراكات ولا يتجدد الا بغيره اذ لا يتغير العلم الا بغيره
 العاطفة والاعطاف لا يتجدد الا بغيره اذ لا يتغير العلم الا بغيره
 من حيث انما ان ترحب في وقت لا يتغير بوجوده فانه يتجدد
 المتجدد في صورة لا يتغيره التي هي كالمعاني كذا اذ لا يتجدد
 الى ان يتبين الى ادراك الحسرات كذا كذا بارت من حيث
 الالات المدركة بها اذ كانت لان المدرك في الحاضر حاضر والمدرك
 محاضر مدرك لا يتغير به اذ ان لا يتغير من علمه فانه في
 الارض الا في السماء والا احسن من انك والاكبر من قال لا يلزم على

شئ

شئ من الالات المتجددة في مظهره ولا يلزم شئ غير ذلك
 كذا على ان مصدر شئ شئ او غيره اذ ما سببه من العلم
 ولا يشترط فيها المتابعة اذ لا يتبين من طرفها والا لا يتبين
 في علم الشئ بانه والا لولا العلم المعلوم الا لا وجهه في العلم
 النفس العلم بها الوجه بالوجه العين والقيام المعلوم بالذات
 من مصدر العلم به والا لا وجهه علمه بالحسرات التي لا يتبين
 التي هي بغيره من العلم لا تستلزم على ما بين في مظهره كذا
 فاعلم من الواجب كذا اذ لا يتجدد كذا اذ لا يتجدد من حيث
 الى الصورة المحسوسة المتجددة لغيره كذا كذا كذا كذا كذا
 ويشير اليه قوله ولا قبل من حصول المعاني كذا
مصدره لغيره فانه على ان سببه العلم الى مصدره بالواجب
سببه العلم الى المقبول بالمكان فاما كان مصدره لغيره
 كان مصدره فانه على ما بطريق الاولى والا لا يحصل من علمه كذا
 الحسرات اذ لا يتبين بها سببه فاعلم به اذ لا يتبين
 الى ما سببه بغيره اذ لا يتبين من كذا كذا كذا كذا كذا

سببه
 مصدره
 مقابله

فهو غير ان يكون الشيء عالما بالشيء يتحقق وجود ذلك الشيء العالم
 بوجود الشيء الخارج عنه وان كان لا يلاحظ الوجه العكس فلا يرتبط به
 الا بحسب جهة التوجه من الوجود وانما لا يتم ان يكون الوجود متعلقا بالوجود
 لغيره ان يقول ان هذا كذا ان نسبة السواد الى ابيض كذا
 والى كذا هو موجب ونسبة كذا الى كذا لا تصاف بالسواد
 كون الشيء متعلقا بغيره تصاف به اولى وهذا لا يقول به حال
 او العلم بالشيء يتحقق نسبة مخصوصة فلا يجدى تحقق نسبة اخرى
 وان كانت ذلك من تلك النسبة والبرهان عنه انما يشاهد
 النسبة نسبة عامة شاملة للنسبة التي هي للجمعية او لفرط
 القرب او العاجية القوية واما البين ان نسبة العالم
 قائم الى غيره لم يستل بالتحقق من هذه النسبة فيكون شي
 ادلى بان يكون نسبة عينية كيف لا وهو كمن لا يركب لم يكن
 ان شريك هذه كانت الحدس ليس بمكان الدنيا نسبة كذا
 ولا الجارية وانما يكون انما اليها نسبة فاعلية بعبارة لا يتحقق
 سوا النفس انما حقيقة فيكون هذه فاعلية فيما هو مقول عليه انما

العلم

العلم

وانما يشبه العالم به انما يكون له النسبة اضعف من به
 النسبة الكمية في كل واحدة منهما في الوجودات فكذلك قال ان هذه
 النسبة التي هي من جهة النسب المتفرقة في الوجودات انما كانت
 كاذبة فيه كان الاقوى اهل بملك يرتفع ارتقاه اولى اذ هو
 فرع اشتهر كذا في جهة اعتبارها في الاكثرت واما هذه اشد
 الاقوى منه بانما ان العلم من الوجودات لهذا الوجه انما كان
 الوجودات كون الصورة موجودة بالوجود العلمي فهو ليس بشيء
 وان كان اشتهر علمه لمعاينة رايته من المقوم العلم فهو ليس بشيء
 شرابطه كذا في كذا وصفا شادون كان اشتهر علمه كون هذه النسبة
 نسبة فاعلية فاعلية ليس من شرابطه الا لا يحصل لها العلم كذا
 الحدس فيكون نسبة عامة شاملة للنسبة التي هي للجمعية او لفرط
 مستقيمة من جهة العلم والعالم والاول منها من شأنه ان يكون كذا
 انما شأنه شأن في شأنه ان يكون فيكون كذا على ان هذا لا يقول
 الصواب من هذا الحق اذ عرض على العالمون كذا في كذا
 ما ذكره من جهة الوجود وليس لغيره انما هذا انما كان

العلم

اذ انقضى من على يد الله المكون قال ان كان له علم بعد المكون كان علمه
 باحد هذه الوجوه وانما كل واحد منهما موقوف في نفس هذا المكون
 ان علمه بعد المكون باحد هذه الوجوه ولم يكن ان يكون بوجه اخر
 سكونا معلقا له علمه وسببه ما ذكره من ان النسبة المتبقية في علمه
 شأ في النسبة فاعلمت وتاخرت في ذلك في نفسه لا شئت فلا يكون في نفسه
 الاشد اولي شئ من باس من السند وهو غير مقبول عندنا
 انظر في قولنا علمه ان علمه بعد المكون ان كان لا يكون كذا
 لكان الواجب انه غير متماثل في صدره الموقوفات القديمة منه
 والمبين عندهم علمه مع وجه الموقوف انه لو توقف ما لم يكن
 الله كونه على علم سابق على الصدور لما لم يعلم ان الله لم يتغير في نفسه
 والاخبار والعلم على ما قرره نفس المعلوم التي خرجت من الاماكن التي يكون
 له علم سابق على الاماكن التي يكون صدوره بسببها العلم فمما نحن اهل
 الاختيار والاشهر قوله على ان ذلك يقتضي ان يكون باحدا
 ذلك السبب العلم لعدم تقدم العلم عليه فيرجع الى ان يكون باحدا
 بعض الموقوفات غير موقوفة به كالحرج في التفتيش

في

قولنا لا يخرج عن كونه كاستمراره ومنها ان هذا ان كان كذا لا يكون
 له علم باحد هذه الوجوه او انما سبب بواقعة في نفس علمه يكون كذا
 ويعلم بعد المكون وفيه نظر فله جواب كذا ومنها ان سببها
 بالغير كذا وهو سبب ذاته انما يعرف على نفس هذا الموقوفات
 علمه ومنها ان العلم باحد هذه الاشياء لا يكون ان يكون في نفسه
 اشياء يكون العلم باحد المتباينين عين العلم بالآخر فلهذا ما يرد كثيرا
 كذا في اوج ان كان علمه باحدا هذه الاشياء ثم اجتماع المشي
 ان كان علمه باحدا هذه الاشياء ثم ان كان علمه باحدا هذه الاشياء
 مع ما يتاخر كونه الذات عالمة بعدم غير قائم به والعجب ان هذا
 التعليل جعل هذا الاشكال من قال بقيام العلم ببعض الموقوفات
 سبحانه وسبب ذلك ان كتب سببها هذا او انفسه على التفتيش
 انشئت ثم ان الله لكان في وجهه انا ما اوردوه الموقوفات وما قبل من
 الى العلم لا يتوقف على متوالي الموقوفات ان نفس شاعرة به انما هي
 اشياء العقول لا يكون الا اذ كانت متوقفا على ان يعقل العالم
 الموقوف ليس به ذلك اشياء العلم فيها ليس به فيه قبول وفتحة

بعد

يلج

يشترط ان يكون متفقا او لا يمكن ان يكون متفقا الا ان
بالعلم احد الطرفين اما الحقيقة او ما لا يتحقق بحجج عليه لا يتحقق
فاهو المتطاول ان محقق سببه اخرى فحينئذ لا يتحقق العلم
 ان كان احد الطرفين فقط لم يحز ان يتحقق العلم فبالعلم واما
 كمن قال ان العلم متقدم على الملازمة فلا يشاء محققا شي احد من
 سببه طرده اما بطلان الثاني فلان ما كانت الحوادث بالحوادث
 وليس هذه الا حادثة انفسها ولا تتحد بها فليكون متطاولا واما
 احد الطرفين فتقدم واما فيما لا يلزم ان العلم بالعلم يجب العلم بالعلم
 ان اريد به العلم المطلق انما هو العلم بالعلم والى قصده لا يتقدم
 كونه ما علمه الشيء ولم يحضر بالان ما هو له كذا من اريد به العلم حيث
 انما له العلم بما من جهة الحقيقة متاخر عن العلم بعلومه لا انما هو
 العلم بما ان اريد به انما من حيث انما محبة العلم بعلومه
 بهما العلم بعلومه فانما لا يلزم ان الواجب للعلم عالم جازم من جهة
 الحقيقة او الحقيقة المبدأية لكونها من الاضافات لم يحز ان
 يكون معرفتها عين معرفة دالة يكون مغايرة له فلا يكون العلم بعلومه

ان لم يكن جديدا

فاما

للعلم بما ومع ذلك اخذنا في بيان ذلك صدارة وجوابه فالعلم
 بغيره فان علمت لما كان يقين العلم من قبل العلم ان لم يقين
 صدارة عنها دون غيره ترجيحها خارج فيقتضي العلم امر اعمية كذا هو
 كذا عين الحقيقة المتقدمة بهذه الصفات بحيث اننا لا نعرف في ذاته
 جميع صفاته باقتضاء الحقيقة اياه فصيده لا لا للمصروف منها وانما
 ان حصة المعقضي لا رخص من سببه معرفة ذلك الامر لما كان كذا
 لانه علم متقدمة لجميع الكليات بخبرها على ما في علمه في نفس الامر
 ما يتقدمه العلم بها واما العلم بالعلم فاما كان العلم
 تلك المتخصصات فتقدمه فاما العلم بالعلم بالعلم بالعلم
 الوجه العلم بالعلم بالعلم وكان كذا في العلم بالعلم بالعلم
 الامر عال بالعلم تلك المتخصصات انما يستلزم العلم بالعلم
 من نفسه ومن البين ان العلم بالعلم بهذه الوجه لا يتقدم على
 العلم بالعلم فمعرفة العلم بالعلم بيان ذلك ان العلم بالعلم
 لا عا بالواجب لا يجوز ان يكون من الاضافات ولا لما كان لما
 وجد في نفس الامر من الاعيان وما لا يكون فيها لا يمكن ان يكون جديدا

انما انما في انما
جميع صفاته

بخصوصيات

برقیہ

١٢٠

و شمس
و قمر

بسم

علماء يرسلون الى كنف دلائل اجتماعات الله كالمستشعر في افان
 المرتبة عليها الا ان طغيان او طغيان من الدليل منها ما يستلزم
 الى حبيته والاكافان المقتضى لجميع العالم على ما سوفي من كلامه
 واحدا او اثنين او ثلثة كل ذلك من اذات الوجود عما سواه لا
 في ان يكون ذلك الامر اذا حصل عند المدرك كان على كل واحد
 من كون جميع الاشياء في الشهود العظمى الذي هو كونه الوجود احو
 واحدا قال العلم الثاني واجب الوجود جدا كل من هو على كل
 من حيث الكثرة فيه فمن حيث هو على كل من الاشكال من الوجود
 بالكل بعد اذ لا يوجد الكل في استتالي اذ لا يكون الكل في عدة هذا
 خلاصة ما ذكره في شرحه بعبارة اذ اقرض عليه المصنف
 اذ لا يكون الوجود بكنية الذات للعلم ومفارقة في الوجود
 لا يكون عند احسنه وعالم يحضر الشئ عند المدرك لا يكون
 بجزء منه استبانة وعلى فرض حصة بجزء من الوجود
 من ان حصة امانى ذات العالم اذ في غيره وكلها مستند
 على ان يثبت الصورة على العدة اذ لا يستبعد ان يكون العلم

في غير

على ان يثبت العلم على

جدا او الصورة حين يثبت العلم على ما هو المقتضى او شئ
 الوجه المرجح المصادم للتحقيق وليست العلة حقيقة الله ولا شأنا
 عند قياس على الصورة قياس فقيس على ظهور الفائق على فيجانب
 اما الاطلاق ما ذكره من الدليل على ان حصة العقل ليس عين حصة
 حصة العقل في اذراك الاشياء الباشية عند ذلك اذ حصة العقل ليست
 المدرك ولا ما هو مهيبة على ما هو الذنب المصنوع في العلم فلا يكون حصة
 حصة العلم لا فاسوجدهم من اننا امانا ما نعلم ان امانا من اذراك
 الشئ حصة العقل اذ لا يكون عند المدرك فهو منقوض بما اذرت في
 النفس لا كرسية كمن الباري في اسرار اجناس القويضين والصدقين
 اذ ان اذراك حصة العقل عند المدرك اذ اريد بتمييز حصة سواه
 صورة وشجرا رام لا فهم الا ان حصة كانت اذ لا حصة كانت
 مميزة حاشية كما كان العلم بما بين حصة حصة يكون عالما بها
 اذ انشأنا سلسلا جويان اقرب الى الذكاء سابقا منها في الاشياء
 شقائقها سواء عين اذ لا حصة اذ لا حصة اذ لا حصة اذ لا حصة
 عين اذ لا حصة اذ لا حصة اذ لا حصة اذ لا حصة اذ لا حصة

شئ

حصة رضى الشيخ عنه العلم به حصة الاستدلال على كون الحاضر في هذا
 العلم من الوجه عين ذاته وكيفية كنهه هي باعتبارها اما باعتبار
 ما ذكره من ان الحقيقة هو كون الصورة عين مبدء العلم ان كنهها
 خلف التحقيق فهو خلف التحقيق على ما يقتضيه في شئ من خبره
 العقيدة الصغيرة اما باعتبارها علم ان حقيقة العقيدة شأنا للعلم
 ان اراد به ما بين الشئ والمبدء فلهذا لا يتوقف تميزه على امر آخر
 وان اراد به ما هو خلف منه فاما ان ادركت الشئ انما هو بعد العلم
 المذكورين كذا ان يكون الامر آخر سوادت العقيدة المتينة لا بد من ذلك
 من دليل وشاهد ووجه اما باعتبارها علم فانها من العلم في
 ليس كذلك وانما ان العلم انما هو المباشرة بين العقدة والعقيدة
 والوجود والكون احد الطرفين على الآخر معلولا وكل واحد منهما قد وجد
 العلم انما هو العلم بالصورة الحاصلة من الشئ عند القوة الداركة فيكون
 كنهها اشارة للعدم والعدم بما قد يكون بمثابة علم كونه بمثابة العلم
 مبدء العلم المبدءية بها وانما في العلم الشئ قد يكون علم وجوده
 في الخارج فيكون العلم بمثابة العلم بكونه ان يكون في الخارج في علم

سببها

من رضى له العلم انما هو العلم به حصة الاستدلال على كون الحاضر في هذا
 العلم من الوجه عين ذاته وكيفية كنهه هي باعتبارها اما باعتبار
 ما ذكره من ان الحقيقة هو كون الصورة عين مبدء العلم ان كنهها
 خلف التحقيق فهو خلف التحقيق على ما يقتضيه في شئ من خبره
 العقيدة الصغيرة اما باعتبارها علم ان حقيقة العقيدة شأنا للعلم
 ان اراد به ما بين الشئ والمبدء فلهذا لا يتوقف تميزه على امر آخر
 وان اراد به ما هو خلف منه فاما ان ادركت الشئ انما هو بعد العلم
 المذكورين كذا ان يكون الامر آخر سوادت العقيدة المتينة لا بد من ذلك
 من دليل وشاهد ووجه اما باعتبارها علم فانها من العلم في
 ليس كذلك وانما ان العلم انما هو المباشرة بين العقدة والعقيدة
 والوجود والكون احد الطرفين على الآخر معلولا وكل واحد منهما قد وجد
 العلم انما هو العلم بالصورة الحاصلة من الشئ عند القوة الداركة فيكون
 كنهها اشارة للعدم والعدم بما قد يكون بمثابة علم كونه بمثابة العلم
 مبدء العلم المبدءية بها وانما في العلم الشئ قد يكون علم وجوده
 في الخارج فيكون العلم بمثابة العلم بكونه ان يكون في الخارج في علم

ثم ان العلم به

لما كانت

علم اجمالي

بعده

10/10/10

کتابخانه

تذکرہ

شیل

فرید

على قدر ما هو معلوم في العلم بالعلم ثم لم يكن ان اوضح بساطة
 وبساطة معلومات مع ان يكون علما بالامر المفسر من معلوم لا يتم
 منه محذور لمكونه من مبادئ كاشية او محذور من جهة اخرى
 لم يتوالت مع هذه المجرى العلم الاحمالى هو عينه الموجود الذي لا
 التبدل المستحق للموجود ومنتجب به جميع الموجودات كما كان
 وليس ذلك وجه عارض بل وجه اخر عبارة عن مشابهة الى
 الموجود الغايى سبقت تفهيمه ان مثل ان جميع ما هو
 بانى في العالم المفسر من يتم من مبادئ كاشية او محذور من جهة اخرى
 بعد ومنتجب به جميع الموجودات كما كان
 التبدل المستحق للموجود ومنتجب به جميع الموجودات كما كان
 وليس ذلك وجه عارض بل وجه اخر عبارة عن مشابهة الى
 الموجود الغايى سبقت تفهيمه ان مثل ان جميع ما هو

الموجود

كاشية

بلغ

في آخر

في جواب ان العلم على ما هو ان يكون شرا لا القدرة ام لا فلهذا
 هو العلم بالشئ من حيث العلم كما سبق بيانه من جهة اخرى
 كان شئ محذور من جهة اخرى من شئ فقد محذور من جهة اخرى
 العلم من جهة اخرى من جهة اخرى من جهة اخرى من جهة اخرى
 فيقارن باحد سببي القدرة والى باقية احضر سببي العلم
 فبقين حقيقين متساويان في الشئ واحد الى شخص العلم من جهة اخرى
 اعداه العقل لم يكن المتساويان المشهوران بسببي القول ان
 اعداه على ما هو ان بعضا من الاخرى كلف الجنة التي رويها
 قول بطليموس ان لا يصب متساويين بل لا يصب من جهة اخرى
 هو المتساويان هو امر كاشية في الكلام وسو يد الاله طاهرة على ان
 على قدر ليس من قدرته فاشكال هذا اننا نشأ من العقل من جهة اخرى
 والى باقية احضر سببي العلم من جهة اخرى من جهة اخرى
 فيقارن باحد سببي القدرة والى باقية احضر سببي العلم
 فبقين حقيقين متساويان في الشئ واحد الى شخص العلم من جهة اخرى
 اعداه العقل لم يكن المتساويان المشهوران بسببي القول ان
 اعداه على ما هو ان بعضا من الاخرى كلف الجنة التي رويها
 قول بطليموس ان لا يصب متساويين بل لا يصب من جهة اخرى
 هو المتساويان هو امر كاشية في الكلام وسو يد الاله طاهرة على ان
 على قدر ليس من قدرته فاشكال هذا اننا نشأ من العقل من جهة اخرى

الحكمة

ان ايجاد الله في سوره في عين العلم ليس كالعقل
 لا ينفصل عن الوجود فيكون العلم سببا لوجود العلم في الخارج
 ان يكون العلم عين الوجود في الخارج او علمه في الله
 التي هي ذاته علمه لا اذن كان علمه علمه لا ان علمه
 هذا العلم لا يوجب الوجود في الوجود في الوجود لا يغير
 او انما هو في الخارج فلا يكون علمه سببا لوجوده او انما يكون
 عين ايجاد الله الذي هو علمه التي هي نفس ذاته لا ان نفس الوجود
 في الخارج عين العلم بها فكان هذا العقل جعل العلم لا ينفصل
 العلم لا يتعالى وادوية بالكون بالمتعال وهذا لا يمكن ان
 يندرج في الاشياء بل في شيئا له كسبب في الوجود
 او علمه هذا الوجود عين علمه في الوجود هذا العلم لا يغير
 لكن علمه هذا الوجود لا يمكن ان يكون له وجود اخر
 واما ان اراد الله تعالى ان يكون له وجود اخر
 فهو في الوجود بان وجوده في الخارج وان كان من العلم بالذات
 لكنه بغيره فهو من حيث انه علم متقدم وسبب من حيث كونه

وجه الاستدلال

والمستفاد من هذا
في الخارج

وجوده في الخارج او علمه في الوجود لا ينفصل
 بركه وانما ينفصل لانه في ذاته نفس الوجود لا ينفصل في الخارج
 وليس في علمه في الوجود او علمه في الوجود لا ينفصل في الوجود
 الوجود لا ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود
 هو اقرب من الوجود السابق او ليس في علمه في الوجود لا ينفصل
 يكون من علمه في الوجود لا ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود
 لوجوده في علمه في الوجود لا ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود
 انما يكون في الوجود لا ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود
 العلم الذي انشا الله له في الوجود لا ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود
 غير ان يكون من علمه في الوجود لا ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود
 كما علمه في الوجود لا ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود
 ولا يكون في الوجود لا ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود
 العلم القديم لا ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود
 انما ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود
 وانما ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود لا ينفصل في الوجود

سورة

العلم

المستطير

فدائت علم

ع

سید

يعلم ان هذه الحجة ليست على انى فطاه الله ووضاه في رسالنا
 وحقنا شانه منتهى احسن ليس شى منها لا وضع منه كما لا يخفى على من
 لا ادى في وقت تصانيف سبيل الزور او شرهنا ثم اعلم انه لا يستتر
 من الحكماء انهم يقولون لا يوجد باخر شيات على الوجه الجزئى المانع
 نفس البصيرة من فرض الشك في تميزه واستمر الشك في عظيم
 ان عظمى الى كل علم نامة بان ذلك يستلزم عدم احاطة علمه
 بجميع الكائنات فانه من تلك نامة اخرى فانه لا شك في انه ادى
 الى ان العلم من جهة معلول لا الجزئيات على الوجه الجزئى اذا
 هي بعد الوجه من الكائنات يكون معلول له بعد الواسط او بعد
 وانه قد تم ان العلم بعد يستلزم العلم بالعلم فانه من غير شيان ان
 يكون الوجه نامة ما لا يبا على الوجه الجزئى لانه عالم بكل
 شىء اليه ومن جهة الجزئيات الكثرة الموجودة على الوجه
 الجزئى لا تقوى بعدم تحقق علمه بها على هذه الوجود وان كان
 من قبل استثناء بعض الجزئيات من الاحكام الكلية لثبوت
 على ما هو راس على العتبة وحوافها منكم وانما ان يكون

عظم

بلغ

من قبل الاستسلام في بين القديسين له اولى المقدمه
 من مقدمات علومه بعد الله بن كين ان يقضى عليهم هذا على
 فانه لا يكون ذلك وبق ان ذلك هذا العلم لا تكلف عنه متفناه
 لكن انما الى ما لا يمكن مقدره ان الله لا يترك شىء من العلم والاعمال
 من غير علمه او باطلان انما الى العلم وبعلمه اجاب في الجزئيات
 الكلية الوجودية من تلك الوجوده اولى معلول له العلم بالعلم
 العلم بالمعلوم من انما الى الجزئيات من حيث انما جزئيات
 ليست بعد من علمه فيعلم بعلمه بطلان بعلمه وقد صرح بكيفية
 في ذلك انما جزئيات من العلم والاربعين من العلم الى انما
 يجب كغير الفارادى وان سبيلها من شيان على علمه الجزئيات
 الوجودية الجزئى يقال للمحقق العلم من شىء رساله من العلم
 العلم المقصود من كلامهم هذا من كون علمه كليا ليس بانهم على
 معناه انه لا يعلم الجزئيات على وجه يكون في بعض الاوقات
 كما كانا في بعض الاوقات من ذلك انما يكون عالما بكونه في
 بعض الكثرة غير عالم بها في بعض اخر منها كما كان الامر في بعض

بوجه مقدمه

في الاصلين السعديين

وذلك

الاول

كانت بعضنا في بعض من الارض والسموات في بعض آخر منها
وكذا كانت بعض المتغيرات في بعض من الكائنات والاعمال والاشياء في
في بعض آخر منها بل يكون عالمها كالموجودات الكونية في
جميع الارضات بحيث لا يفرق بين هذه في الارض والسموات
السموات وذلك في جميع الموجودات من العلم معلوما كما هو في
والعلم المحقق بالشيء من هذه الحقيقة لا يمكن ان يتغير ويتبدل العلم
من هذه الحقيقة انما هو حقيقة وعلمه والارادة والغير المتغيرة من
والحقيقة والارادة والغير المتغيرة من العلم والغير المتغيرة من
ووصفه بل هو كذا واقع في مكان كذا وهذا العلم لا يتغير ويتبدل
وشتبه هذا العلم وذلك العلم يعلم الفاعل في الكتاب الذي هو
تظهر بكون حرف على اللفظ فان نظره يتعلق بهذه الحروف
بعد شئ ويغيب السابق عنه بعد العلم باللاحق واما الذي بعده
التي هي مطلوبة فيكون نسبتها الى جميع الحروف نسبتا واحدة لا
يغيره شئ منها هذا يحصل كالموجود في نفسه سوى انه في نفسه
في جميع المتغيرات على وجه يكون نفس مقصودا في غير ما في الشريعة

مطلوبات

بجمله

استدركت في مظهر ملك استنادا للمحقق في شئ من
حداشيد على شرح التجربة مسلما آخر حصول ان من شئ من
الجزئيات على وجه لا يمنع نفس مقصوده وقوع الشئ في هذا
لنوعه كماله لا لا وهو ما يرجع الى العلم على ما يستعمله هو غير
في كون الابداني بعد عالمها كالموجودات بوجه لا يمنع من علم
شئ من مقدماته والفساد روحا كان لا يقبل منه هذا كالأشياء
على من اراد ان يثبت بوجه شبيه على التجربة فيرجع عنه بعد
من زمان وقبل قوله واما في هذا شبيه على شرح التجربة
وشيء الجواب عما اورده على الحكماء في هذه الرسالة وما قال
والا كما يجب ان يكون في ذلك لوقالوا بان بعض الاشياء ليس
من ذلك هو كبره كما في التاخر من كلامهم ومن شئ من
انهم حسبوا ان يقدر المبدأ في جميع فرض الشئ كماله
منهم اليه وهو المستحق فالحكماء في ذلك الامر المفضل
العلم كليا واما ذلك وقيمة المبدأ المتوحد به هذا العلم
فيما كان هو كبره في كماله الامم الرازي وغيره من الفاضل

حيث قالوا ان الميتة لا تلج نفوس متواترة فرض وضع الشكر كمن
 وذا منه ينع نفوس معتدرة فرض الشكر كمن كان يكون منه يوجب
 ذلك واذك ان كان كذا آخر كان حكم الميتة الشكر واذك
 لا بد ان يثبت ما للمخصص في شخص ينع نفوس معتدرة ومن
 لا يكون له حصة كمن لا يحصل الجز في الحقيقة فان لم يكن الحكم
 الجزية لم يكن في الشخص مخصص كمن لم ينع معتدرة فرض الشكر
 فانه ينع نفوس معتدرة فرض الشكر كمن يكون فيه مخصص كمن لم يكن
 على الشخص كذا لا يكون ما علم بهذا الشخص في حساب ان
 هو سبب الجزية على ما هو الحكم من على عدم علم بهذا الشخص واذك
 ذلك بحسبان منهم بما اذا ان الحكم فيكون حصول صور الجزية
 الا ان تجوزت في الدنيا في الجزية است منفسه الليم لهم
 عروضا بالاشتمال الى ان من حيث انما لك واذك كمن ينع نفوس
 ينع نفوس من من له في مسكنه من العقل فضلا من الحكم
 انما كان كمن قد عال في الجزية كمن في الجزية كمن في الجزية
 من على شالي فذرة في الارضين والسموات قد صار من جزية

وضع

الى الكلي

في

صدين بوجه لا يكره احد من المسلمين واذك انك لا بد ان ينع نفوس
 فيهم اثنين منهم كمن لا بد من هذا الحق الصريح المشاهدة
 الفرض الصحيح ففقه واثار اليه يقولون ويكتفي به منهم ان ينع
 كمن الجزية كمن لا ينع نفوس لا انتفاء في المذرك اذ لم يكن
 لك لا ينع ان ينع شئ واحد بوجدين احد ما كمن ولا ينع
 وليس لك انما انتفاء طان انتفاء في المذرك فمهم ان
 لا يكون المذرك باحد الشقين المذرك باحد الشقين المذرك
 مثالي فنان احد من له احسن شيئا كان اذك احد ما كمن
 جزية حقيقة واذك اجبر بغيره بوجه لا يكون له علم الا انه علم في الشكر
 العلمان في جميع ما هو معلوم منه كان اذك احد ما كمن
 واذك لا ينع اياه كمن لا يكون من الجزية كمن في الجزية
 المذرك يمكن انتفاء في المذرك ونية فخره جوا كمن
 نعم فيكون لا ينع كمن لا ينع المذرك المذرك المذرك
 لا ينع منه شئ من كمن لا ينع المذرك المذرك المذرك
 ذرة في الارض والسموات احد من كمن ولا ينع كمن

لج

عين

[illegible]

12

ان

[illegible]

13

لغة

على وجهي او جلي وكذا لو كان من اجزئ من اجزئ من اجزئ من اجزئ
 ان العلم قد تم بالفعل حادث او يقول ان حادثة احدهما قد
 كان يكون بيا طر فاني لا يمكن ان يوجد احد طرفيها في العلم لان
 العلم قد عرف من ان يكون هذه الاشياء معلومة رتبة في العلم لان
 هذا ما اشتقنا منها **الفصل الثاني** في قدرة الله تعالى
 قادر القدرة عبارة عن كون الشيء بحيث يصح صدور الفعل عنه
 صدوره عنه بالقدرة فتقوله متعلق المقصد بصدور الفعل والاراد ان
 يكون فعل الفاعل ووجهه كما هو بالقدرة ليس كماله لا تحقق
 في موضوعه وان كان ذاته قد ثبتت لانه قد ثبتت كماله
 على وجهها وصدورها عنها غير ممكنة بل هي على ما ينبغي من كونها
 بالعلم الا كل سببها الصدور الممكنات منتهية بهذا الوجه لا يوجد
 ولا ممكنات اخر بهذا الوجه او بوجوه اخر كان ذاته قدرة فاعلم
 وقدرة عليها البنية فاعلم ان هذه القدرة لا تسمى بالقدرة
 ليس من بابي لا يمكن ان يكون اعتبارا كونه قدرة فاعلم ان
 ثم يصح ان يقال ان احد ما هو الآخر نعم لو نسب اليه اعتبارا

بلغ

الحق

كما يصح من قوله واذ انتبذت الممكنات لانه اي الى علمه من حيث
 ان كان في نفسه صدوره منتهية كان بهذا الاعتبار ارادة كماله
 لا كماله كما تحقق في موضوعه من ان ارادة من انتم العلم
 فصيح ان صدوره رتبة بجلالات القدرة فاعلم ان يكون ضار
 العلم فاعلم ان من ان اعتبار من القدرة والارادة كالاعتبار منها ومن
 العلم ان من العلم والقدرة اعتبارا في كلام من كمن لا يرى ان يكون
 العلم نفس القدرة وبالعكس كون كل منهما با اعتبارا بوجوب ان يكون
 الغير غير الآخر فالحق ان يقال من حيث صحة الصدور ان صدوره
 الفصل من قدر من حيث انما هو من قدر العلم والعالم من
 حيث ان علمه اتم او شمس من قدر الصدور من قدره من كماله
 ليس ذاته بقدر احد اعتبار من ضمن الآخر باعتبار آخر والآخر
 ان يخل احد ما على الآخر واذ قدرة كماله فاعلم ان المشهور ان
 من الجهد انهم قد عرفت ان القدرة بقرينة ان العلم ان لم
 يشتمل على كل ما هو من الشرطية الاولى في حقيقة ما يقال
 واحيا ويحسون من عدم شرطية انما هي في واقع في حقيقة ما يقال

لا

وجعل المتأخر من هذا الترتيب الخلاف بينهم وبين المتأخرين
 انهم يرون عدم صدور العالم عنه في الاصل بان لا يتحقق ارادة
 به فيه ويجوزون انشاءه اولى العالم لبعده وجوده بالتحقق ان
 لا يبقى منه شيء ولا يخلو الكمال وانما قال ان هذا مستور انشاءه
 لغير احد هما ان ليس لهم صفة غير بيان واصطلاحا ان في العدة
 اذا اشيع بعد ان عرف العدة في العبادات فانه انما هي
 الحالة التي للجهل ان ربما يكون ان لا يفعل انما يشي
 وعدم المشي وادراك العواقب وان هذه قد يقر بها القوة قال بعد
 فيشكل من جهة الحق في القوة التي هي العدة فانه انما
 يكون لا وجود الا لا يشي ان لا يفعل انما يشي ان لا يفعل
 لان لا يشي ان لا يفعل فقط بخلاف ان لا تقرر به في العدة
 فان كان هذا الشيء الذي يفعل يتخطى غير انشاءه او يتركه
 لغيره في العدة لا قوة بهذا المعنى ان كان يفعل في ارادة ان لا يفعل
 الا ارادة لا يتغير ارادة وجوده اتفاقا ويستحيل تغيير ارادته
 فانه يفعل بعد ذلك ان كان في العدة الشيء سواء ان لا يفعل

بانه

بغيره

ان العدة

ان تقرر بان به موجد ومحدث وانما لان هذا يصح عنه ان يفعل انشاء
 وان لا يفعل انما لم يشي وكلاهما من شرط على ان لا يشي انشاءه
 وادركه ان لا يفعل انشاءه وانما في العدة على ان لا يشي انشاءه
 وليس من صدق الشرط على ان يكون هناك استثناء بوجوده
 الوجه او صدق على فانه ليس اذا صدق قولنا ان لا يشي
 لم يفعل غير ان لا يفعل كمن لا يشي او فانه اذا كذب ان
 لا يشي البتة فوجب ذلك كذب قولنا ان لا يشي لم يفعل
 فان هذا يقتضي ان لا يكون لا يشي فاما ان لا يشي ان لا يفعل
 وان لا يشي ان لا يفعل صح ان لا يفعل فانه لا يشي ان لا يفعل
 وان لا يشي ان لا يفعل ان لا يشي ان لا يفعل ان لا يشي ان لا يفعل
 من من شرط الخلق هذا الكلام بعبارة وانما اطيننا الكلام بتعليم
 ان ليس لهم خلاف معهم في حد العدة وتفسيره وانما الخلاف
 ان هذا الحكم الذي منه الغريقين على موثاق العدة يكون المشي
 فانه لما لم لا قدس الكمال الى هذا القول لا تقدم ذكره
 المتكلمون الى خلافه فاما خلافه ان العدة المتغيرة في حد العدة على

كمن لم يشي

فصح

مع ان يكون المراد بالسكان العام ام لا لان لهم تعريفين في الخلاف
 بينهم اما نشأته فاما بينهما ان نشأ الخلاف بين الطرفين قد
 بين انه ليس هذا الفصل الا اني قال في المحصل ان نشأ
 الخلاف بين الطرفين كونه موحدا في احوال العالم او متفراغا
 الحكماء الفاعلون بالاجاب صده من جهة الى قدمه وذهب المتأخرون
 لا يذهبون الى اختياره الى خلافه ثم قال لو اتفق الفريقان على
 الاجاب لا اختيار لا اتفاقا على التقدم او الحديث وقال المتن
 مجابا في شرحه لا شأنا است ان اتفقا سجد ثم يذهب الى ان التقدم
 يشع ان يكون خلافا على عتاده الى ان المبدأ الاول ليس له
 بل لان قدرته واختياره لا يوحيان كثرته في ذاته وان فاعلية ليست
 كفاية للمشايخ من المبدء فان كانت كفاية المبدء من دون
 الظهور الجبرائية وانما في الفاعلية وان العالم اني سجد عليه
 وقال في مقدمه المحصل ان المتكلمين انما ذهبوا الى خلاف ما ذهب اليه
 الحكماء لان العالم حادث بل لا بد له من فاعله لا انه مثل المبدأ الاول
 فلو احتجوا به كحدث لا بد ان يقول بعضهم قد يذهبون الى انهم

عليه

انهم

ان قد لهم في هذه القدرة انشاء من انهم لم يشأ لم يجعل بل شأنا
 لوجوب ليكون القدرة الماخوذة في ترتيب القدرة بمعنى السكان
 العام ام لا ليكون معنى القدرة غير السكان العام فاذكره بقوله
 انك ان تقول ليس الترتيب نشأ الخلاف بل نشأه قول
 الحكماء لوجوب تمنع مقدم الشريعة الاولى او شأنا تمنع مقدم
 الشريعة الثانية وقول المتكلمين بانها انما كانت من قبل فاعلي
 القدرة لا اختيارا قول حق كماله لا سجد له بل لا طاعت لك من
 ان ليس لهم نزاع في اصل الترتيب وانما النزاع في صدق على اوله
 فمنهم من يقول ان هذا مساق على ذلك ليكون الاجاب وذهب القوم
 الى ان القدرة انهم من يقول ان غير صادق عليه فلا يكون الاجاب
 سدا للوجه الى ان القدرة والاختيار ترجع حصول كل الترتيب الى ان
 هذا من باب القدرة والاختيار ام لا الى ان المبدأ لا بد ان لا يجه
 اتفاقهم على معنى القدرة والاختيار على ما ينبغي منه قوله فان الفريقين
 بعد ان يتفقا على احد الترتيبين يكون هذا الخلاف كما علم من سابق
 الفاعلي ان يقول لو كان الامر كذلك لكانت محققا في ذاته

ولم يقولوا ان الحق ان كان لمشي المكان الخاص بالواجب كما زعموا
 يمكن ان يتحقق به لكن التالي بطريقه يبين انه قد يتحققه كذا
 لما حاذ الى الاعادة قال ابو العباس اللوكري والقدرة في ذاته
 من الامكان وهو صدور الفعل عنه بآراءه فجب ثم قال ان لم
 يجر بعد الوجوه كان فيه امكان ووجب الوجوه منه من انك
 وايضا جاز ان يثبت الفرقان على احد المتعنيين وهو جرت
 مقدم احدى الشرطيتين او اشياء الاخر ومع ذلك اختلفوا في مقدم
 العالم منه في الاول لوجوب حدوثه اشياء اريدت كانه في
 المليون وقالوا ان ارادته قد لا يثبت قد يتحقق في الاول بوجوه
 فيما لا يزال اشياء وقوة فيه فهم مع ما هم الى ارباب الارادة الملوثة
 لوجوب تحقق مقدم الشرطية الاولى قد يسموا الى حدوثه فلا يكون
 منشا الخلاف وجوب تحقق مقدم الشرطية واسكانه كان
 الحكماء مع ما هم الى هذا الوجوب فاعين كبدوث الحوادث
 لان آخر او امور آخر لفتنا اشياء عدم الصدور في الاول لوجوب
 تحقق مقدم هذه الشرطية والامكان كل وجوده صادر عنه قد يقال

عدم

ارادته قد صدقت بوجوه في الاول قد ما هم الى عدم الاشياء
 الحوادث الزم الى اللزوم لوجوده زمان قد ثبت على وجوده كبدوث
 وجوبه من جهة العالم فيش ان يوجد العالم لحدوثه فاصار قد يقال
 مشية الفعل كذا ان حدوثه العالم عند التكميل لا شاع قد العالم
 لا لعدم تحقق الارادة في الاول بل لعدم اريدته فاقترده من ان اريدته
 خلاف ما ذهب كل واحد من الفريقين اليه اما ما فوجد على ما قال
 ان كان المراد بالحق الامكان الذي لا شك في تحققه لثبوت
 ان العالم يمكن فلا شك في صحة وجوده وصدور ان اريدته بوجوبه
 الذي في الغير مع ما لا شك في اشقائه فان العالم موجود فيكون
 ما في غير ما في سبب الاشياء للظن من عدمه فلا يوجب الخلاف
 وجوب مقدم الشرطية الاولى اشياء مقدم الشرطية الثانية فبذلك
 الصحة المذكورة ما حذوة في ترتيب القدرة فيكون صحة الحكم
 يكون جازا فيه لظننا انها في اول المقدمتين كيف لا وهو
 من باب ان يقام كان الامكان صحة لحدوثه في جازي
 وعدم كان لحدوثه الامكان الموجود فيه وامكان عدمه لعدم الامكان

الذي هو

في

لما

عدم حقه منه وهو كما ترى من عدم الامكان عدم الواجب لانه الذي يوجب
 كنهه في كل ما هو موصوف به كان الازلي فلا حاجة الى ما اجاب عنه
 بقوله نعم ان عدم العالم ممكن بالنظر الى ذاته لا من حيث هو بل لا يمكن
 الازلي عنه كمن عدم شئ منه مشع بالذات عند عدمه لا من حيث
 عين امكانه الازلي لا من حيث عدمه عند انشائه بل من حيث عدمه
 بالذات كمن عدم شئ منه مشع بالذات مع ان عدمه عند
 مشع بالذات وان كان سوفي نفى ممكن لعدم اذ قوله قد انتم
 الامكان لا من حيث هو بل من حيث هو ممكن لان الحكم
 فيه ليس كمن لا يمكن ان ينفى في الواجب بل هو من حيث
 المذكورة في ترتيب الله اذ حقه له واما ان الممكن حقه فلا يكون
 جوازا في سويها لبقاء الاول كما ان انتهاء الاول وجوده ليس
 لا شقاء الثاني وجوده ثم يصح قوله فانك تقولون يكون ذلك
 ويقررون يكون عدم شئ منه اذ لو كان حقه لك لم يكن شئ منه
 قد بيناهم ليس لك لا تنظر في خاتمة الامر بل في سائر ما
 قوله فلو ان بعضه حصل وانصل عن الله اذ عدمه عند

مما سبق الامكان الازلي لعدم كنهه بل من غير تعيين خلافه لم يكن
 المتعين شئ الخلف بل يكون شئ اذ لا يميز عدم شئ منه
 كنهه كما ذكرناه اوله لك فمر بعض الحكماء الله اذ لا يميز
 من كنهه قال نعم العالم وان لم يذكره انفسهم عند عدم شئ منه
 بكان ذلك كنهه من غير تعيين شئ الخلف من غير تعيين
 فليس كنهه اذ لا يميزه ان عاونه لساوت من كنهه الامكان لا يميز
 المراد الله لساوت في الكل عاونه لا يمكن ان يتحقق هناك فلهذا
 ثبت عليه ان الله لساوت كنهه يتحقق في كل ما هو في
 بين المتعينين هناك اذ احد المتعينين لا يكون شئ الا من حيث
 عدم شئ منه لا من حيث هو بل من حيث هو ممكن لان الحكم
 ما ذكرناه انما كان شئ الخلف اختلاف الترتيب لساوت من كنهه
 انما يكون لك لو لم يكن كل واحد من المتعينين عاونه كل واحد من
 ليس لك فنفى اذ امر آخر من باب عدمه الى ان يميز
 متعين الشئ هو متعين في الترتيب شئ من كنهه بل من
 الاخرين الى خلافه اذ لا يميزه كنهه بل من كنهه الى كنهه

ان القدرة على الحيوان من الكيفيات النفسانية فتكون القدرة
 وفق القدرة او انما قالوا انها صفة اخرى من الكيفيات فمن
 الاجسام على ما ذهب اليه من ردها حيث قالوا ان القدرة
 على البطش هي البنية السليقة وعلى المشي هي الرجز السليقة ولو كان
 الامر كما اردوا لوجد القدرة في جميع الاجسام لا تتركز كما في الحبسية
 ولما من قدرات على ما ذهب اليه البشيرين معتزلة وبنو المعتزلة
 الرادى في المصل انما فيه ان كان مرجع القدرة فينا الى سائر
 والبنية من الآفات فهو مقبول ان كان امر الآخر فغيره الرابع
 صرح بما انفوس المصدر والقدرة انما قالوا في قوله لو لم يكن
 لا ترك كما علم بحجة الشخص والآفات انما ذهب اليها في ان
 هو القدرة وليس كذلك لانها تلت عنه مستقاة او غير المستوعبة
 فيكون قادرا لا يكون والعدان المذكوران ان كان المنع غير قادر
 فمن يقول ان القدرة مع الفعل لا يكون والعدان المذكوران
 انما قالوا على ان القدرة لا يخرج عنه مثل المخرج انما هو ان كانت
 صفة موزنة هو ان تأثيره لا يكون على ما في الآية وهي صفة

لا تتركها

كما

الآيات

القدر

ردها وتعلقها بالطرفين على السواء اوله لم يكن الامر كذلك لانها
 الى ارادة يرجع احد الطرفين الى الآخر وذهبت الاشاعة
 ان ان تعلقها باحد الطرفين منتزعا لان القدرة عند من الفعل
 نحو كانت متعلقة بالطرفين لزم اجتماع اليقين استعمالها
 التي فيه واحتلوا انما هي القدرة الحادثة التي في سائر
 على كون قدرته على الفعل ام لا فذهبت الاشاعة الى انها مع
 الفعل والمقدرة الى انما قد يكون قبله والقدرة الموزنة على الفعل
 من حيث هذا الوجه فصار الفعل للمقدرة قال الله تعالى
 انما هو في الله القدرة كما علم من الاول الطرفين ولو كان الامر كما ذهب
 كما قال الفضل الرادى وغيره من المعتزلة ان المراد بالقدرة
 معنا ان كان هي القدرة التي هي مبدأ الافعال المخلقة وموثرها
 سواء كانت حياتية او لم تكن كما في حقيقة كما هو مقتضى
 او تأثيرا او سببا ما دام هو من القدرة بحيث يوجب تأثيرا بالقدرة
 المتعلق كما هو عند الاشعري فلا شك في انه يوجب الفعل وهو
 ويؤثر فيه للفرق بين الرجز المنع عن الفعل وبعده اليه لوجبه

يلج

461

هذا يؤيد ان الكلام في القدرة المستحد بجميع شرط انما فيه
تقدير حسب ما لا يدل ان لا يقين ماسو له او جهتها لا يستلزم
الاعتدال العرفين من ماسو علوم التحقيق بديهية ولكن لا يمكن
بالحجة كالمزاد بقدم كاتبع عند قوله استدلال من قال بقدمها الى
تقدم القدرة على الفعل لوجوبين الاول منها انه لم يتم تحقيق القدرة
قبل الفعل والايجاه كان تخفيف الكفا بالايان تخفيف العاجز
ومن القدرة على عمل شي عليه فكيف العاجز العبادين ان
كان عاجزا من احدته منه هذه الاشارة ومن كيفه عند
كيفية الواقع بالافاق كانا قال الله فكيف الله تعالى
والشي في منها ان القدرة فيهما كونها بما ليسا العقل واما
كان مع الفعل لا يقع معها الاستيعاب فكذلك قدرة ومحوه ان
ان كانت مع الفعل لا يقع فيها الاستيعاب لكن القابل على كذا
اما اللزامة فلان الاستيعاب فضل الى الفعل فخلقه من قدرته وبين
كيفية كونها مع الفعل ككون معها الاستيعاب والباطل ان
فلا شاع المعاكس فانهم عن مدونه انوا مستوفى لان الفعل

سید
علی

ج

نہجی

من غير ان يكون من غير انما ادركت لا تدر ان ادراكك خبريا
 بانك خبريات او ادراك من الكيفيات التثنية خبرية
 احد ما بالآخر يقتضي العقل على الفصل خبرية ادراكا من خبرية
 كمن ان يوجد منها ما في حدودها ويوجد من بها فلا ادع
 فيما في حقيقة خبرية الممكن اني لا شاعرة منهم انما يكون
 ان الادارة غير الادراك الفاعل اني الادارة لو كانت
 للعلم والادراك كانت المحسوسة التي تستعملها كما جاز ان يوجد
 به واما كمن انشأ بط لانه يترك بالادارة حركة شديدة غير
 من العلم مثلا لا يحيط بيان شئ من بده الادارة المحسوسة من انما يكون
 صفة محسوسة لاه المحسوسين الان ان هذا التفسير وتفسيره يصبح
 بها الفاعل احد خبرية من الفعل كمن انما كلف من خبرية
 كمن خبرية من العلم انما يفهم منها كالاتقنى ان يكون الادارة
 من العلم المحسوس ان العقل انما يكون لا يتقنى ان يكون خبرية
 واسباب جمهور المفسرين انما من خبرية الادراك فخر الادارة
 باقتضاها للمعروف انما انما باقتضاها ما غير خلاف الفاعل

(1)

يحصل بيننا حيث قال الدليل على ان الشوق هو غير الارادة
 الناس قد يتفقون فيها كسيون ويختلفون في الشوق في الشوق
 بوضع حيث يكون المشعر موافقا لما سره او قوله هذا صريح في
 ان الشوق بعد اذ كانت الموافقة والملازمة المشعر ان يتحقق بدون
 الشوق مثلا وان كان نظر الى ذلك على صاحب التجربة او شقا فحصلنا
 الى الشوق بعد ان يتحقق كيف يستحق الفعل الاشياء التي يتحقق
 فعله مقصودا او اتفاقا ونفع فيه ومن هنا نستدل ان الفعل الاشياء
 يرتفع على حصول الفعل المستبعدين بعبارة مقصوده هم المقصود
 واتفاقا الواقع او وقع الضرر بعد واحد ولا انه بغير ان فيه جباة
 واحدة على في التجربة وتأييده الشوق المقرب على هذا القول وان
 الاجماع المستعمل في ارادة في افعالنا الاشياء التي لا يصح ارادته وانما ارادة
 مكانهم انما استعملوا الاجماع وجعلوه بعد اى بعد الفعل الاختيار
 ليس في الشوق انما لا لعدم توقف الاعمال في الاشياء التي هي
 عن الجبروتات العلم وغيره وانهم ان هذا اتفاقا والى ان العلم غير
 لعدم توقف حصوله على فردا من افرج فيه ذلك فثبت ان

انما كان
 القوة المحركة

من الجبروتات العلم وغيره وانهم ان هذا اتفاقا والى ان العلم غير
 لعدم توقف حصوله على فردا من افرج فيه ذلك فثبت ان

انما

اعلم من القسطين المميز ان يكون حصوله بعد الشوق ثم انصرف
 على ما علق عنهم المصنف عنه انه انما في كون المقصد والارادة من
 الاعمال الاشياء بغير نظر ان كان الامر كذلك لا حاجة الى قصد الا راسا
 او ارادة فاعلم انهم لم كان مرادهم ان ليس لما تحقق به انهم
 كلف لخاصة بعض القسطين بغيره وانما الارادة فربما يحصل لكون
 مقصوده ارادة ساجدة كالمتردى في طلب الصبح الوجود فانه بعد مقصوده
 يحصل في فرض وقوع واحد مثله واحد بغيره الذي يصدر عنه افعاله
 وليكن الصلاح والنعمة واما فيحصل الارادة بآراء اصحابه
 الارادة كقوله انما اسباب كسبها وهي القدرة على العمل
 ارادته والعلوم السابقة فبعضها يحصل بغيره ارادته كقوله
 لا يتبع بل يعقب عند اسباب لا يحصل بغيره ارادته فاما
 كقوله بعبارة وبغيره منه ان يستحق القول بل بغيره اي ليس
 المقصد والاجماع والارادة اختيارا دون البعض الآخر فكم لا
 يساهده الوجود ان القيام به ان على خلافه فما ذكر من انه في العلم
 انه اذا ذهب الشوق كتحقق الاجماع بغيره فانه يكون كالمخرج

يحصل

بلغ

ان يتحقق احداهما عن الآخر ليس كلف لارسل الى الشوق
 قد يتحقق وليس هناك ضرورة وان العكس قد يحوي الله الواحدية
 على خلافه يحوي قد تمام البرهان على خلافه فلا يخفى ان
ليقتضيه الحاصل نعم ما ذكره عقوله وهي الافعال الاحتمالية
 الى الامور الاضطرارية وهي الحتمية ان لا يكون له من
 سببه كلام حتى يحصل في ذاته ساء بخلاف ما علم به قوله
 فان امتداد الله او الفاعل يحصل من جهة اختياره وهو في محله
 او الفاعل الموجود في الفعل المتقدي به قد يكون مبدئيا او لاحقا
 قد لا يكون ان يتحقق الابدية واعتبار على ما مر من الاشياء كلها
 ما زعم عليه قوله فينبغي الشوق له الشوق ليس من لوازمه هذا
 ليجوز ان يكون نوع ذلك مطردة او مفرقة بها لا يشترط
 ان يكون الفاعل بعد العلم بها فلا يكون نوع اعتقاد الفاعل شوق الى
 الايمان به فضلا عن ان يتأكد هذا الشوق عقبة على ما يشترط قوله
 وتأكيد في طبيعة القوة الحركة الاضطرارية والقائل ان يقول لو كان
 الامر كذلك لوجب ان لا يتحقق الاطالة المذكورة عن الشوق

ضرورة
 فيكون
 الامرين

لاحة

الاول

المذكور ليس كلف ان تكون لنا شوق شبهة الى ان يحصل الاطالة
 القوة الحركة سبب اخر كما لا يخفى على من رطبة شبهة في ذلك
 فقامت ليست مرتبة الله على ما ينبغي عنه قد كانت الارادة من
 قوس الاشياء في الجدران عبارة عن كون طرفة الشوق
سبب الاعتقاد ان كان ان يدين الاربعين نفس الارادة فقام
 قد يكون لها بيان الارادة ان يكون لنا ارادة الفعل على قدره ان
 كان ان يدين الاربعين خلافه لهم ان يكون هذا الارادة
 فيها كما لا يخفى من ان كان بينهما اما ان قد تارة من ذلك فقام
 في ان لا يتقوى حاصله الاشياء ان يكون القدرة الذي هو الارادة
 من الاشياء سببه شي واحد الى طرفي الفعل المرتبة الاشياء
الارادة المتخصصة لها باجد اما اما ما يشترط قوس نوع شوق
غير الارادة و فرق بينها لما سبق لزم ان يكون شاد الى الاطالة لشدة
ان تكون سببه الى العالم بشيء مع كرا بشيء بما صار احد من شوق
شاد الى الاطالة القدرة الاشياء ب سببه الى العالم بشيء بما صار احد من
فرادة شدة الاشياء الى العالم بشيء بما صار احد من شوق

بم
 الى شئ واحد مرتبة واحدة
 الاكثاني والوجود متماخرون
 استواء السمة القدرة بهم
 مع كرا بشيء

هذا

منه فاعلم من ادوم من السعة المقدم على الفعل على انما قاله
 وانما اطيننا الكلام هذا الفعل ليدفع به عن شرط من كلام الله
 في كتابه في سائر عقيدة الله تعالى في كتابهم كما لا يخفى على من له
 ادنى وقوف ببناء ومع ذلك فيه تورية يستحسن ان يفعل
 منها الصراط فيه ليدفع كما هو الحق فيه كان قلت ان مبادي الاعمال
 الاشياء في الجودانية قد انحصرت في هذه الامور التي انبثقت منها
 والوقت البرهان على ان كل واحد منها لا يجب ان يكون اختيارية
 فينتهي الى محال لا يكون اختيارية فيجبها الامور الجاهل بما هو من
 لوازمها التي هي مبادي الاعمال الاشياء فيجبها الاعمال الجاهل
 فلا يمكن له تركها فيكون محمدا فيها فكيف يمكن ان يتحقق التوراة
 والعقاب فان ذلك يقتضي ان يضطر الانسان ان يتركه الى الله
 ثم تعاقب بعض المضطرين وميت بعضهم تحت قدره عند
 اهل الحق يعني بهم كاستحالة ان التوراة العقاب من
 تعاقب اسابقة استحقاق وليس لا عدم الجاهل على ان يتركه
 متى يكون من غير ذلك فلهذا من ذلك على كبر افعال

لا يخفى

ان يقول لو لم يكن الامر كذلك لم يكن من خطوته بعض هذا وبعض الآخر
 ذلك التخرج بالمرج هو بطلان وجه الفروض مستحالة
 فلهذا انما قد انما كل واحد منهم ومع ذلك فعل واحد مما
 يكون وبالاخر ذلك من غير مرجح ثم التخرج على التخرج بالمرج ومع
 مرجح ما هو مطلوبنا او ليس مستحالة ذات اخرى لا طاعة
 والعصيان شك داخل فيه على قانون الاسلام فالحق ما لا يربط بين
 واداء الله الحق بقوله وانما ما يتوراه لظنه من ان العبد باختياره قد
 يفعل الطاعات المعاصي يستحق الا عليها الله رب العقاب
 على ما يحرمه كتاب الله في مواضع كثيرة لا يفتقر الى عصاها
 والامر عليه اورد الله الحق بقوله فلا يساعده اهل الحق او افعال
 ان يقول لو كان الامر كذلك لم يذهب اليه الله المصنوعون
 صلوات الله على نبينا وعليهم اجمعين الى خلافة وليس كذلك الامر
 اليه الا ان من لا يسي لكامل على النبي وعقبة السلام فالحق
 ان فعل العبد لا يخرج من ان يكون قد فعله او فعل العبد او الملائكة
 بينما لا يكون باطلا في ذاته لا يعذب احد منهم ولا يعذب من

الصلوة و

والاولان

بلغ

ان من حيث انما هو سبب ان يقع في توفيق في اختياره
 لكن قلت وهو موزون المستند باب ثبات الصانع والى هذا
 بحيث هو ان يوجد العالم بالقدرة ان يوجد اثر كان له ان يفعل ام لا
 فان كان في الزم عجزه فحينئذ هو موزون امكان ان يوجد
 فان ان يوجد قدرة او اعادة لا يكون شيئا منها بعد ذلك او اعادة
 نسبتها الى الطرفين فلا يكون ايجادا لك من المشتات لا يفرق
 انما لم يستمر في نسبة الارادة الى الطرفين لاننا نقول ان هذه الارادة
 لا يقع فيه كون ارادته غير مفعول لها بخلاف ارادته في الكلام
 في ان المرجع من مواعيد ارجى او يجب ان يكون كذا في الفعل
 يجب ان لا يحتاج في فعله الى شرط او اعادة لا يكون من افعالهم بل
 قد يشاهد كثر من الافعال الصادرة عنها بالاختيار فيكون فعلها بالاختيار
 فلا يقع في ذلك كونها بالاختيار كما لا يقع في كون الاجزاء
 هذا كونها مفعول لغيرها على ما لم يرد به بشاره برشدك الى ذلك
 ما ذكره بعض المحققين بعد بيان اشتراك كون كل حسابي الافعال
 بالاختيارية بالاختياره لاستغناءه لادوار المستند وبيان وجوبه

القول

الفصل عند تحقق جميع سببها اشتراكك عند تقديرها وبيان
 ترقفت الفصل بالاختيار على الارادة الواجب انتماء الى ارادة
 اشتراكك ان يتحقق بالارادة وبيان ان الشاكلة انظر الى السبب
 الافعال بالاختيارية يحكم بالاختيار عليه وهو ليس بصحيح لان الفصل
 لم يحصل في سبب كمال الاختيار والقدرة وانما انظر الى الحساب
 ان يحكم بالاختيارية وهو ايضا ليس بصحيح لان السبب بالاختيار
 ان الحق في هذه المسئلة على ان بعض الالوية على غلبتها وطبقية
 وسلم ان لا يجبره في بعض شيئا فافان الاختيارية ولكن امر
 بين الامر بين الالوية على الاختيار والبعيدة على الاضطرار
 فان الامتنان مضطرب في صورة المختار كما تعلم في يد الكاتب واليد
 في شق الحائط والارادة في بعض انظر الى ان الحائط لو لم تستحق
 فقال لمن يريد من الالوية الى سبحانه فان امتنع له قدرة وانما
 متبنيان كما هو راي الشاذلة كان كذا وكذا من غير نقص كذا
 انما هو ليس موافقا على كثره لانه انما هي سبب وجود القوة فافان
 هناك ايجاب الاختيارية يحصل كلامه المحقق الى انما هي

سبب
 بالاختيار

لغيره

المقام فان اردت الوقف عليه على تفصيل في دلائل الطرفين
 فعليك بمطالعة هذه النسخة بالتحقيق والادلة فترى انك تعلم
 ان العقل لا يرد ان الادلة بالمعنى الذي ذكره ليس يمكن ان
 به ذاته فغيره في معنى ارادته فلهذا سبب الاشارة الى
 انها صفة غير العلم بقدرة ابدية على الذات قائمة بها من حيث
 ان يخصص احد طرفي خبره بكونه بالواقع واستدلوا عليه بان يخصص
 بعض الاضداد بالواقع دون البعض في بعض الاوقات دون البعض
 مع استواء سنة الذات الى الكل لا بد وان يكون احد شأنا
 التخصيص اشياء التخصيص على محض اشياء اخرى الواجب
 لذاته في فاعلية اى بفضل تلك الصفة هي المسماة بالارادة و
 مغايرة للعلم والقدرة لاستلزامه استواء سنة القدرة العلم
 الى جميع المحدثات والعلوم المتكثرة والمختلفة وغير المتكثرة
 الارادة فانها انما يتعلق باحد طرفي المحدثات بالكمالات اعرض
 عليه اولها بالسنبة الارادة الى الطرفين بالسواء في لا يكون ان
 يكون مخصوصة لا يتعللها الى محض اخرها بواجبها عنه بان يتنقلا

استدراكه لغيره الى جميع المحدثات المتكثرة
 والمختصة بغيرها
 في غيرهما

على

والله اعلم

يكن احد من الطرفين لذاتها لانها صفة شأنها التخصيص والتميز
 وله الخاصية وان الارادة لا يمكن وجودها بدون المراد وهي على ما
 صرحتم به بقدرة كذا ما هو معلوم وسوينا قطعنا وجوده ان قدم
 الارادة لا يوجب قدم المراد لغيره ان لا يتعلق به في الاول والادنية
 ما لا يتحقق على الاكياس واسبب الكرامة الى ان ارادته حادثة فاعلم
 بذاته فلهذا سبب الاشارة الى ان ارادته حادثة فاعلم
 قال كثر المشرك انما حادثة بقدرة بذاتها لا بذاته فلهذا سبب الاشارة الى
 لا يكون صفة فاعلم به قال الحكماء ان ارادة الله تعالى
 نظام العالم على الوجه الاكمل والادلة ان نفس نظام الموجودات
 من الاول الى الاخر في علمه السابق على هذه الموجودات مع
 الاوقات المترتبة الغير المتساوية التي يجب ان يتبع كل
 موجود منها في احد من تلك الاوقات وسموه بالاعتناء بخص
 احد وجهه من جهة يكون ارادة او لا يتحقق بالارادة الا بخص
 احد طرفي الفعل والكرت وهو بهذا الوجه يكون ارادة فاعلم
 من ان هذا الحكم كما تقرر من حيث انه يصح صدور الحكم من

ليس على ما ينبغي لما رتب اليه الاشياء كذا من ان علمه ليس فاعلم
 لشي من الموجودات كما ان ما ذكره بقوله وان هذا العلم
 من حيث انه كلف في تخصيص وجوده بالوجود وخرج كل
 وجودا على حد ما اراد كلام حق وصدق ينبغي ان يكون به
 عاقل انهم ذهبوا اليه حيث قالوا هي اخص من العلم ورتبه
 عليه لان كل ما لا يعلم لا يمكن ان يراى وقد علم ما لا يراى ذكره في
 ان العلم فنيا قد يصير سببا للوجود الى رجب وتخصيصا لوجوده
 على عدمه كصور فائتا نريد ان نبينه فانه يخص لوجوده بقوله
 لا وجوده بوجه اخر يمكن ان يقع هذا البناء به كمالا شئ على ما سبق
 هذا رتب في الموضوع اذا غلبه توهم السقوط فان هذا العلم القوي
 قد يصير الى هذا التوهم سببا لسقوطه اسي سقوط المتوهم
 وانه من هذا القيل في بعض النفوس انه من العلم والحين
 الذي علم تأثيره باخبار الخبر الصادق في قوله انه ان كان الله
 كذا والبرهان كذا فلا يستبعد ان يكون العلم الذي سببا
 موجودا وكذا في الخارج ثم بعض اخر منهم من يخبر عن اثره

في تخصيص وجوده بالوجود
 وخرج لطفه

لا يراى ان كونه ارادته ملكا كمن ان يتوقف على
 غير ذاته وان كان ذلك بالاعتبار فاعلم ان كونه قد مر انه
 غير كونه والاساس ان من شأنه انه عالم او كان المراد فعله او الامر
 ان كان المراد فعله فانه حتى ان ما لا يمكن ما هو الا يكون فاعلم
 على ما ذهب اليه الكلبى من منزهة الى ههنا كلمات اخبرنا
 خونا لا طاب وانه سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **الفصل التاسع**
 في صوته وتسمى كونه حيا الحية في الحيوان قد عرفنا الاكثر ان
 بانها سبب القوة الحسنة والحركة وقد عرفنا بانها صفة تفيض الحسنة
 والحركة الارادية من رطب باحد الارجح احد الانواع وانه انما
 والمراد بالانقضاء البدائية والفاعلية لتتم به من قوة الحسنة
 والقدرة الاخيرة لتحقيق على ما هو راي البعض لا لا خزانة كذا قيل ان
 انه اضرب من قول الاشعري الذي ستمت له قد بين ان الحية قوة
 تخرج احد الالمنوع وتفيض منها سائر القوى الحية وانه من
 احد الالمنوع هو ان لكل من المركبات العنصرية من اجزاءها
 هو ان سبب الحية حيث اذا خرج عنه لم يكن ذلك المنوع وكذا الى

قال

او المراد به ان المتوهم
 متى يكون عطفه على علم

يلج

والشخص من حيث هو حقيق في موضوعه فادخل في المركب
 من نوع من النوع الحيوان فاض عليه قوة الحيوان فانبثقت
 منها باذن الله القوة الحركية الباطنة والقوى الحركية الخارجية
 المنفصلة وادخل المتحرك في شريطة بعدد الالوان وسبب القوة
 الحركية المتغيرة بها بالشرط والغير القوة الفاعلة لوجودها في
 النبات بخلاف الحيوة في الالفاضل الارضي المراد من الحيوة ان
 كان بعدد الالوان القوة الحركية المتحركة فادخل في المركب
 انما كان من القوة المعتدلة ثم قال لا دليل عليه ثم قال انما استدل
 على الشئ الرئيس في القانون على صوابها بحسب الحركة لا سيما
 بان العضو الملتصق حتى لا يتغير ريس فيه الحسب الحركة لا سيما
 بعد ان ادرك عليه ان العضو المنفصل ليس له الحسب الحركي
 لو استدل عليه بضميمة الحسب الحركي كان ثم ادخل صوابها بقوة التعبدية
 بان العضو الاول حتى ليس بضميمة وادرك عليه انه يكون في القوة
 فيه ضميمة لكن يكون بعدتها اقل من الفعل فذلك يتبين ان
 القوة الفاعلة للنبات والاصوية لا تفرغ عليه مثبت في الحيوة فادخل

جمل

ففيه مدعى وادرك عليه ان لا معنى لكون العضو المنفصل حيا لا بعد القوة
 المتعبدية فيه وادرك عليه ان لا معنى لكونه باقية عاجزة عن العمل ولو سلم
 فانت تسامعنا على ان غاية النبات غير غاية الحيوان المنفصل
 والمثلث في ذلك الحسب يشترك في الحكم قال في المحل الحسب الحركي
 هذه الامور والاول ان احد لم يقبل بان احد الالوان القوة الحركية
 واما اختلافات غاية النبات الحيوان فليس بحسب المنفصل
 بل اختلافها بحسب صفتها بحسب صفتها فاما انما كان بعدد
 النفس النباتية وضميمة الاخرى النفس الحركية واما اختلاف
 والاول ان لا يوجب اختلافات في الالفاضل والاول ان لا يكون
 اوله ان يحصل كلامه في الفاضل بان الحيوة ان ارادوا بها احد من
 الحسب فادرك عليه ان لا دليل على ذلك من شدة ان ارادوا بها
 فلا دليل عليه ذلك لا يمتنع بانه اذا حصل ان احد لم يقبل ان
 الحيوة احد من الامرين ليس لها في الالفاضل فاما انما في القدم
 في جميعها انما في الحيوة الحسب الحركي وسببها في القوة
 المنفصلة كما يكون صوابها في غاية لا ينفك ان لها اثر اخر مدعى في

والشخص من حيث هو حقيق في موضوعه فادخل في المركب
 من نوع من النوع الحيوان فاض عليه قوة الحيوان فانبثقت
 منها باذن الله القوة الحركية الباطنة والقوى الحركية الخارجية
 المنفصلة وادخل المتحرك في شريطة بعدد الالوان وسبب القوة
 الحركية المتغيرة بها بالشرط والغير القوة الفاعلة لوجودها في
 النبات بخلاف الحيوة في الالفاضل الارضي المراد من الحيوة ان
 كان بعدد الالوان القوة الحركية المتحركة فادخل في المركب
 انما كان من القوة المعتدلة ثم قال لا دليل عليه ثم قال انما استدل
 على الشئ الرئيس في القانون على صوابها بحسب الحركة لا سيما
 بان العضو الملتصق حتى لا يتغير ريس فيه الحسب الحركة لا سيما
 بعد ان ادرك عليه ان العضو المنفصل ليس له الحسب الحركي
 لو استدل عليه بضميمة الحسب الحركي كان ثم ادخل صوابها بقوة التعبدية
 بان العضو الاول حتى ليس بضميمة وادرك عليه انه يكون في القوة
 فيه ضميمة لكن يكون بعدتها اقل من الفعل فذلك يتبين ان
 القوة الفاعلة للنبات والاصوية لا تفرغ عليه مثبت في الحيوة فادخل

تصنيف

من التعقيد

لم يتم

وهو حفظ العنصر من التعقيد من حفظ التركيب انما هو التركيب
التي هي لا تحقق في موضوع فلا يكون اثر الحيوة الممكن التفسير
بعلينا وبسبب ذلك ان تقول ان متعلق الصورة بهذا يكون
لا بد من محض وهو الحيوة لجواز ان يكون محضه العقل
مزايا ويجوز ان لا يكون له شرط اخر من شرطه يعلق
بالعين فاما يبين ان هذا لا يكون ان يكون لهذا لم يتم هذا الدليل
على ان الحيوة صفة اخرى والتفصيل الكلام في هذا المقام ثم
ان اردوا بالحيوة صفة يكون بعد المحس المحركة للادوية شرطه
باعتدال المراجع ووجود البنية التي هي البدن المولف للغير
الادوية المتعلق على كل واحد منها في الاخر المستقر كغيرها على
كيفية مشابهة هي المراجع على ما دل عليه قولنا مما يجب
حيث قال فلا بد للحيوة من البنية والارواح الحيوانية التي هي
جسم لطيف بخاري يتكون من المادة الاظلمة فيبعث من
التجويد لا يبرئ القلب ويسري في البدن ليس بان
تأثيره من القلب يسمى البنية امين التي هي محل الروح فلو

الادوية

شرائط اخرى

غير ضروري والادوية المذكورة لا يدل عليه على تحته او بعد المحس المحركة
والمحس المحرك ايضا انما لا يغيرها سواء الصورة النوعية بالشرائط
المذكورة او بشرائط اخرى غير الحيوة كيف لا وهم يقولون ان
النفس يتحقق اولها بالارواح الحيوانية التي هي في القلب بترك الروح
ويؤيد الى محل القوى فيفيض عليه النفس والقوى وبسبب
المحس المحركة او لتوحيها وان اردوا بها معنى اخر منها يراد القوة
والساعة وغيره من القوى الحيوانية والنباتية ولا يشترط ذلك
باعتدال المراجع والادوية البنية والارواح الحيوانية وان كانت
تدعى بصفة كما ذهب اليه جمهور المتكلمين وقالوا انها موصوفة
في الشرائط في الجزاء الذي لا يخفى بان يكتسبها الله فيه
بالادوية والاشياء من غير محض اخر مما يمكن اثبات وجودها
الادوية على البنية على ما ادعاه صاحب المقاصد فيقال
والحق ان منارة النفس المسمى بالحيوة للقوة الباصرة والسمعة
وغيره من القوى الحيوانية والاشياء الى ما بان ويمكن ان
ان مرادهم منها اثرات بعض المروج الحاصل في الاعضاء

بعد حركته واخرجه مما فيه له فيه اعني القلب في كل سبعة ايام
 في حمل القوى لقبول القدرة المتحركة والكثرة في الروح
 الحاصل فيه الروح الجيدة في تشابه نسبتها الى القوى كلها فالجيد
 بعض منها كيفية لا يكون مما هو في البعض الاخر كان حصصها
 منها في بعض منها البعض الاخر في البعض الآخر منها ترتيبها
 وسوط قطعها لما به كدور القوى الغضائية من قوة اخرى
 في الحية يرشدك الى ذلك ما ذكره الشيخ الرئيس في كتابه
 بقوله هذا الروح اذا حدث على مزاجه الذي ينبغي ان يكون قد
 قبول قوة تلك القوة في التي قد اعطى كنهها لقبول القوى
 الاخر الغضائية القوى الانفعالية لا يحدث في الروح والاشياء
 الابلعد حدوث هذه القوة وان تطل عن من القوى الغضائية
 ولم تطل بعد من هذه القوة فتوحى هذا الكلام ويوضح فيما قلنا
 وان ليس يكن ان يكون الباري سبحانه وتعالى حية بهذا المعنى قال
 في حق الله من الحكيم من صفته صحيحة القدرة والاداءة واستدراكه
 عليه بانه قد علم كل ما في كل عالم قد ادى الى ان الله تعالى قال

في حق الله

الخ

الحكيم والحي في حق الله من الدراك الفاعل وقد مرنا سابقا ما ينبغي
 به من حاجة الى الاعادة وكذا الحال في كون خبره من الجبروتات الكسبية
 الغضائية جيا ما هم لا يطلقون عليها الحي الا بعد الوجوه والادراك كما
 يطلق على الحيوان والواجب لذاته والحيوان والحيوان كلفته
 يطلق على النباتات التي على ما يشهد تولد من الارض والاكل
 قال في كلامه في الحق الذي في بعض كنهه الحية قد يدعى بها
 النباتات وقد يعرف بها الانسان والحيوانات والحيوانات التي بها
 موصوف كل منها بما هو كونه على الوجه الذي تبرز عليه الكائنات
 من شارة الحية في حيزه من كونه على الوجه الالهي والامم الله
 في كل حال دونه كالصفة ولو كان الامر كما ذكره لما كان الحية
 انتم من هذه الامور ليس كلفته اذ اهل الله والعرف لا يطلقون
 الحية على كل موجود من الموجودات كالبسائط العنصرية ومركباتها
 فليس يطلق الحي على النباتات والحيوانات الجبروتات والاشياء
 الذي ذكره كيف لا ومن النباتات الحياتية نباتات حيوان
 لا تبرز عليها كمال التي من شأنها ويطبق عليها الحيان قد تبرز

من النباتات والحيوان

الشيء الذي هو

وصفه فقد قرئ من قرنه فقد شانه ومن شانه فقد جراه ومن جراه
 قد جده من حده فقد حده ومن قال فيم فقد حده ومن قال عظام
 فقد اعطى منه عليه الصلوة والسلام وسوينا في على ان معرفة هو
 تقع هذه الامور عند الاشياء بوجوه هذه العقلاء في الادوار والحدود
 وقال في السرائر ذلك في ان العقلاء انما يصنفون في النظر
 الاشراف من الصفات الموجودة فيهم ان التكليفات
 لمعرفة هذه الصفات بسبب الواسع والطاقه فانهم كلهم ان يعرفوه في
 بالصفات التي بالذوات شانه فيهم مع سلب الصفات
 من اشياء بالهم والكان الانسان ورجا غيره عالما قادرا
 مره احياء فيكم سبعا بسيرة كيف بان حقيقة تلك الصفات
 مع سلب الصفات المشبهة من اشياء بالهم الانسان بان
 حقيقة انه واجب بذاته لا غيره عالم بجميع المعلومات قادرا على
 كل شيء من جميع الكائنات وكذلك في سائر الصفات لم
 يكلف باقية وصفه في هذه الامور في شانه وسبب بوجوه
 كونه في ما كونه حقيقة وكذا في هذه معنى قوله من عرف

بلغ

في هذه

كذلك

قد ان

قد عرف ابراهيم الخليل وما قدره الله من قدره في اعطاه
 في تعليمه مع محصله من ان العقلاء انما وصفوه فيهم بالهم
 يكفون بالصفه في شانه ذلك انهم ليس وسبب معرفة هذه
 بهذا الوجه فيكون بالصفه فيهم من جمل ما هم بالمدروين به فلا
 كيف في بعض شانه الى القول المحقق الطوسي في هذه الكلام الامام
 الحق عليه في النبي الصلوة والسلام ذلك ان يقول في
 انهم كلهم في ذلك الا ان من الواجب فيهم ان لا يكونوا انما
 قد بها من باب الصفات فيهم بها او فيهم في نقص لا يخفى فالواجب
 ان في عالم يعني ان يوجد العلم للمعنى ان في علمه كان قادرا
 لمعنى يوجد القدرة لان في القدرة مره بان يوجد الادارة
 لان في الادارة وكذا في سائر الصفات كيف لا واصفا في
 بها لانه الوجه مره في علمه شانه وسبب سلبه في هذه الصفات
 التي في مرتبه من جمل الصفات المتصف ببعض في العقلاء
 لانه على انه انما يتم كانه بالصفه فيهم لانه لا يكون معنى قوله
 من عرف نفسه فقد عرف ربه ان معرفة النفس ربه البدن بوجوه

بصفه

الشيء

على العلم خلاف ادراك سائر الحسوسات فانه مرجع الى العلم فان خرج
الى العلم حيث لم يرد السمع بانبات حسه اخرى باذنه كما لا يوق
والشام والامس يحكم بوجهه الى العلم اذ ذلك كله انما يجب ان يكون
لو لم يكن يحصل معنى بغير التبيين والمعرفة منهما الا ان زعمه ادراك
بده الاشياء بالادراك يكون ذلك من انايب اليد لا شعري فقط
وجهه اليه يحصل بايقينه الله بقوله وليت شعري باليد
عشيق لا شعري على ذلك مع ان شئبه وطريقته الى خطه على
التحصيل كما علمت من وجهه اليه الى ذلك منها بخلافه
اخر لا يرغب فيها اشكال ذلك كيف اوله ولا لا ليد والجانب
على معاني اخر متقنة فوجب ان لا يرغب فيها خلاف للفظ لا يرغب
في ريس لغام حبه ولا لا فصل في كلامه فانه ما لم
من كونه مستكفرا ومما كلامه ايضا قد تقرر اجماع الاغنياء على انه علم
لا معنى له من كلامه ولا حاجة في انبات النبوة الى انبات العلم
غيره من الادراك في انباته بعد الاغنياء على غيبه وعلمه
والسلام فان النبوة شئت بالبحر الحادق للعادة المقرون

والاصل هو
 جده
 طبع

بخلاف

بالجدي بعد انبات علمه فانه انما يجب ان يكون مستكفرا
فانه انما قال رسول الملك ان كنت صادقا في اني رسولك فالحق
عالمك وقم من هناك فتعلم الملك انك وقام من هناك حصل
الحق للمعاني بالنبوة من غير حاجة الى انبات كونه مستكفرا
ان يقول لو تروفت انبات النبوة على انبات علمه فانه
على جميع الملكات ان الكل مستكفرا لا سيما لنبى انبات
نبوة دون انبات بده الامور ليس الا انما قد
موجود النبوة على انه لم يسلط اليهم ولم يشبهه الا ان
نبوتهم شيئا من بده الامور كلف لا كغيرهم قد يكون بده
كلما لا يوصفها مع ذلك هم يثبتون نبوتهم عليهم بالبحر فالا
ان يوق ان بده النبوة بده وبغيره لا معنى له سوى الرسالة
وعلى ان المرسل قال اني ارسلت الى قوم كذا او يثبتك العلم
يكون لهم بده يقين وعوى ان المرسل يحكم فينبغي انبات
نبوتهم على انبات الكلام اذ لهم ان يثبتوا ان ما ذكره اوله
ان يكون المرسل كلامه ليس له ذلك فنبوته ان شئبه والظاهرة ان

اثبات النبوة بحرف العادة ليس يوثق على اثبات شئ منها
 منها اذا جاء احد ويقول لكم على ابن علي انا نبوت الله انكم
 على ذلك فاطمروا لغيره احفظ القوم الى قول قوله والله صادق بقوله
 ثم انه اذا ثبت النبوة بهذا الوجه ثبت عليهم هذه الصفات
 والكلام والاحكام التي هي في قوله بقوله ابي يقول النبي اثبات
 النبوة لا يثبت على اثبات هذه الاحكام وان جميع الكلمات
 مستندة اليه او مستندة الى واسطة على ما ادعاه المصنف فيقول
 ان يثبت على شئ في الواقع كان له وجه ثم ان العقلة قد انقضت
 في حقيقة كلامه التي ثبت يقول الانبياء في قوله وهدوته
 قال الكلام يكون صفة له يستلزم منه لا شاع قيام المحدث عنه
 واستحال لغيره في صفاته الغير الصادية والى ذلك قوله في الكلام
 من انما من الحروف المتعاقبة يعقبن هذه في الواقع فاما في كلامه
 من الكلام في معنى المصدرى الوصل عليه لا يكون صفة له فيكون
 بناء على ما في شئ من لفظ الكلام ووصفا مائة بمعنى قس الحروف
 واحدا منها واخرى لا يتبين به جيبان في الاول ان كان

فرعها

صفة صفات كان في انما في انما صفة وليس الا مركب او تعين الحرف
 شئ من صفاتها وليس الحروف المعيشة من الصفات العادية
 لغيرها بل هو انما يغير ما يثبت الى ذلك قوله والله صادق بقوله
 الى ان الحروف من الحروف ليس صفة فائدة فائدة انما هي
 كالكلام ليس كالكلام بل كالكلام عبارة عن ايجاد ذلك اللفظ في ظرف
 كالقول المحقق في لسان جبريل النفس النبي لسانه وهم المحدثون
 الا كما ذكره لم يقولوا ان الكلام هو المركب من الحروف ليس كالكلام
 لا يخفى على من اراد ان يثبت بكلامه فالحق انهم ذهبوا الى ان الكلام هو
 المركب من الحروف بمعنى ان كلامه به انما هو صفة لا انما
 فائدة به كما ذهب اليه الاشاعرة وذهب بعض اخوانهم الى ان
 هذا اللفظ من هذه الحروف مع حدوثه فاجب به ان يثبت بعد ذلك
 انكراية وانما قول المصنف ان كلامه فائدة كلامه قد ثبت على الكلام
 قديم وقوله حادث لا يحدث وفروا بينهما بان كل ما له انشاء كان
 كان فاما ما يثبت بعد حدوثه بالقدرة غير محدث وان كان
 سببا لحدثه فيكون به فهو محدث بقوله قد يكون لا بالقدرة فتم الكلام
 ذهبوا اليه لانهم لم يجدوا ان قيام الحروف به انما هو صفة فائدة وذهب

الحروف

بلغ

اقول اني ان هذا الحدث الذي هو الحروف والاصوات هو قولها
 وترتب بعضها على بعض كونه الحرف الثاني من كل كلمة متبوعا
 بالحروف المتقدمة عليه قد يتم قائم بذاته متقد مقدس والى المسيح من
 اصوات القرآن والقرآن من اسطر الكتب انفس كلامه القديم حكيم
 واعرف انهم يترجمون الى تركيب المخطوط منها من الاصوات والحروف
 المتعاقبة وهرج المسطوح وما سطره من امور عادية كاد
 به اذ فيه القرآن كما شغل حروفه وورقها هو بعينه كلامه متقد مقدس
 بعد ما كان عاديا هم الحروف وتعلق عنهم الجبال في هذه الدنيا قال
 بعضهم جبالا ان الجبل والعلف قد يبان اذ يبان واحترق عليه
 بقوله اقول انهم لم يعرفوا معنى القديم وحسبوا ان السبيل
 اليه اما ان يكون منهم عن اطلاق الحادث على المصحف فلو
 لما سبقهم حدوث الكلام القائم بذاته معه وانما اقول ان الكلام
 منهم ان هذا ان يكون الامر اخرهم كما طغوا بالقول ان كلامه متقد
 واذ هو متقد مشترك لزم ان اخره متقد متقد لم يجدوا اطلاق
 القسط عليه فلما لم يجدوا سببا من الوقوف على ان مرادهم من الحروف

ليس

نحو

انهم اقرؤوا كونه هذا الحدث متقد متقد سببه النبي محمد عليه السلام
 غير متقد في ان غير متقد حتى الجبل والعلف فسبوا اليهم انهم
 بقوله متقد ان كل كلامهم على هذا الذي من كل كلامهم على معنى
 اخر بولهم نقصا من العلم والدين كما هو العبد الاجتهاد لم يعرفوا
 القدم والحدث وحسبوا ان اطلاق الحادث على بعض الحروف
 هو كلامه اما انهم من هذا الاطلاق ما هو متقد وبوجه
 يقولون انهم لا يشعرون بقوله لا شاعروا مع اعتقادهم ان الكلام
 القائم بذاته اني الا ان يعطى بالهواء او ما يشهد به اذ لم يكن
 من الاعمال ليس قايما بالقاء الى الحقيق في مطاوعة حادث ان
 كلام الله عليه بطريق الاشتراك العقلي المأمور لان لا يكون
 من القديم الحادث الا انهم لم يجدوا اطلاق الحادث عليه
 الكلام العقلي لئلا يتوهم حدوث الكلام النفس القائم بذاته متقد
 الا شئ الى ان كلامه متقد ليس بصوت ولا حرف لانها عادية
 بل هو المعنى القائم بذاته متقد المعروف بانصافه اذ لم يكن
 مشترك الا انه كان في الحروف الطولية وهو سبحانه متقد بما اقر

ان

كلام

منافيه

مخبر على عباد بالعبادة وكنت به وكنت ردة فاذا عرفت بالعبادة
 والبرانية فاحتمل بالعبادة فتورته وانما الاصل في العبادة
 المسمى وهذا قول من حمل كلامه كالاشارة على المعنى المتقابل للفظ
 ويؤيده بالكلام النفسى وهو مدلول الكلام اللفظى المركب من الحروف
 وموجود كونه من الصفات الغير الضافية واسم اللفظ ان
 يكون حادثا ولم يعرف صاحب المواقف بهذا الكلام اذ لم ينظر
 انما وصفت لولف من الحروف المسبوبة لله على الوجه
 ولانه عليه يتجلى المقام من اشخاص النوع نعم وجوده لا يتجلى
 بعد العلم بالمعاني وترتيب الاجزاء في الذم من حيث يمكن ان
 يولف الكلام منها فبعض الناس كالمنطقين يطلقون الكلام
 على التصور في الذم من بعضهم يطلقون على ذلك العلم ليس
 كلامنا في ما يفرق بين كل في الاول ووجه انه لو لم يكن كلاما
 بزم منه احوال شبيهة بشيء لهما قوله يستلزم نفاذ كونه كعدم
 كغير من لم يكون ما بين وبقى المصحف كلام الله صحيح انه علم من
 الدين منه انه كلام الله صحيح انه علم من الدين انه كلام الله حقيقة

الله

وكعدم كون المقود المحفوظ والمسموع كلام الله حقيقة وكعدم
 باس كلام الله حقيقة الى غير ذلك من المفاصل التي لا تفتى على
 المتقن في الكلام الذي قد قال ابي الشيخ الاشعري في
 ان المراد بالمعنى ما يعامل العين فيكون الكلام النفسى من مجموع
 اللفظ والمعنى فاما ما عرفت في الفقه فمكتوب في المصاحف على ما لا
 محفوظ في الصدور وسورة الكفاية والحفظ والقرارة فانها حادثة
 وترتب الحروف والالفاظ انما هو في عدم التساوية الا انما تلتفت
 حادثة والمنطق قد علم والاداء الدالة على الحروف كادارة احوال الله
 يجب حملها على حدوث اللفظ دون المحفوظ جمعا بين الادلة ثم
 قال ابي صاحب المواقف ان هذا الذي ذكرناه وان كان محتملا
 لا عليه شاخه والاصحاب الا انه بعد ان تلحظ حقيقة هذا محتمل
 ما ذكره في المواقف وقال الله انزل فقه الى مثل ذلك
 من عبد الكريم الشهرستاني في كتابه المسمى ببناء الاقدام في علم
 الكلام ولله على ما ذكره من رده المفسد ان منكر ما بين الله
 انما كلفه او قال انه من محركات البشر اما ان الله من

صاحب المواقف قوله توبي
 حمل كلام ص

اللفظ

بنائية
 كلامية

قد برز بعد لمزيد هذه المقدمة نقول ان هذه الكلم القليلة قد اريدت
 في مصداق كيف الكلمات والاقبال ان يقول ان هذه الصفة
 ليست الا القليلة على التاليف كما ذهب اليه المفسر فلا يكون
 صفة اخرى ونظير كلامهم وكلامه انه صفة اخرى فلا يصح هذا
 يكون توجيها لكلامهم هذا وانما ما ذكره من ان كلامه تسمى الكلمات
 التي هي مولاته هذه في علمه القديم بغير واسطة فان اراد
 ما في علمه من الصور الحركات لما يده الالف في الحروف الحركات
 التي هي نفس علمه بها سواء كانت عين ذاته تسمى علمه
 مقتضى كون علمه ليس نفس ذاته فهو لا يتعلل بها الكلام فخلا
 من كون كلامه تسمى كيف لا وادعنا لتوحيش ايشان كلفته
 عديدة ولم تليق بها قضا ما بينا لاي ان يتكلم بها وان اراد
 ما هو الصادرة عن بعد القدم وما في العلم المحفوظ في خبر من اد
 في لسان النبي اذ في الشجر قديم ما ذهب اليه المفسر على
 ان هذا الحديث بهذه القوة في علمه اما ان يكون محجة الحقيقة
 مع العلم الى ابي ام لان كان الاول نزل منه مع استمراره

سوف

عين ذاته او غيره
 على ما هو مقتضى قول
 من قال ان كلامه

بهنا

انما

اشبه انه تسمى في صفاته تسمى الجبس او السخ ان لا يثبت
 حصول نوع الكلام وحسب على الحركة فيكون ممكن التحقق بدونها الا
 يروح ما روده على صاحب المرافقة من ان ما اشره من باب ان
 ان حركة يمكن ان يكون تدرجته وان كان الشا في ليكون هذا الكلام من
 الاصوات والحروف ولا يطبق الكلام لغة الا على امر كلفه ليس لغة
 يمكن ان ينق هذا الكلام خطاب توجه الى مخاطب بقدر ذلك
 خرج الكلام وليس بالترسيم كلام ليكون مستدينا على طلب وانما ما ذكر
 من ان الفرق بينه وبين العلم بقوله امتياز من اعلم فلهذا الكلام
 غيره لغة معلوم له وليس كلامه كما ان كلامه غير معلوم له وليس
 عنه نوع ومع ان ينق ان طفا قد يتحقق بغير احواله وهو معلوم له
 وليس احواله فلا يكون علما باحواله من باب علما ومسا كثر في
 على المتعلق مينا في حصة لان بئس خبر علما جينا وزيست كلامه
 يكون الاول عنهما علما بالبنا على صفة اخرى اذ ان على بعد العلم
 يده البنا وليس لنا بهذا العلم الاخر فلا يكون سدا احدهما سدا
 الاخر فالحق ان مهنا علمين احدهما علما بكلامنا وثانها علما بكلام

الاول

غير ان الاول منها علم على ما يمكن ان يوجد به كذا في الخارج وليس في
 منها كذا وليس فيهم من ان يكون الاول منها اصدوا ما مركبة فيكون
 هناك كلام ولا يصح ان يقال اني احدثت ان اذكر كلاما ولم اذكره
 كيف اذكره لو كان ما رتبناه في علم كلامنا كلف احدنا تحصيله فلو اذنا
 ليس الامر كذا فيكون قوله لا هذا الذي ذكرناه ليس في ذهاب اليه الحكا
 ان كلامه قوله لا يصح الا بان يذكر معه بعد ان يقطع ليس الا بعد كلامه على انه
 ليس العلم بالكلام تارة ان يكون مذهب الخلق قدوس كذا وهذا
 اذ هم يقولون ان كلامه قوله اما الفاعل فها ربه او قد يتبرر ويقول ان
 كلامه العلم بهذه الفاعل لا يشك كلامه ما عيب المواقف من ان
 هذه الامور والحوادث الموجودة في الخارج او ما يستعمل الحروف
 والاصوات في المعاني معا او العلم بالشئ لا يكون نقص في الشئ نعم
 الا ان يكون علما حصورا كما يكون العلم بالمعلوم شيئا واحدا او هو قول
 في معلوماته المعلومة لربه وكذا لا يكون قوله هذا اما هو المشهور
 من ان كلامه قوله انما هو المعنى المقابل للفظ او كلامه على قوله هذا العلم
 باللفظ المعيشة المرتبة لما يكون انفس المعاني المرتبة او ما يمكن ان

يلحق

معلوماته
ان

عاني

معان مرتبة على ما هو مقتضى قول من يقول ان الاشياء في كل
 النفس انه معنى صوفي الاول ليس امر اولانيا ولا خبرا مثلاً والظاهر
 واحد منها اذا تحقق بالاشياء بوجهه ثم قال هو تحقيق وتبين
 بموجب الاشياء لكونه ان يكون رده من الالف في المعاني المرتبة
 وانفس معانيها وهو امر كاشفي اذ فيه بطلان في الصادق فيما معنى
 من كلامه رده ذلك الكلام الذي حققه ليس انفس من جهة حال
 ان كان علمه رده واحد المحيط بجميع المعلومات من جميع الوجوه بحيث
 لا يثبت من علمه شيئاً في الارضين وفي السموات كان
 كلامه قوله ايضا واحد يستعمل على انفسه من الكتب والصفحات
 المحفوظة والاجابات والاشيائيات ولست اشكر ان العلم بالالف
 الوسيطة المخصوصة وانفس به الالف في كيف جاز ان يكون موافق
 العلم بالالف في السرائر او الوسيطة او انفس الف في كذا ان مرتبة
 ان الحاصل ان الشئ في الذهن الذي هو العلم به نفس حقيقة ومزية
 كاشجة ومثاله وقال بناء على ذلك في رتبة معاني ان كلامه رده
 انما هو نفس علمه بهذه الاشياء اذ الحاصل عند العقل ليس انفس

يوجد

شرح

مبيها على ما هو التحقيق للاسباب التي تحقق الالوهية والاشكال
 البديهة هي ان يكون الكلام قد اذبح كان الخطا في متوجها الى
 المقدر اذا كانا من طبع موجود في الاول يكون المعنى المقدر ولا يقبل
 فيه النسبة الى الزمان المقدر عن طبع المقدر فلا اشكال في عدم
 بعضها بعضه المعنى وبعضها بعضه الحال وبعضها بعضه لا يستقبل
 وانما الاشكال في قياسنا الاله على الذي لا فائدة له من جهة زمان
 قد اخطأ العرف على ان من انشا كلاما بالكتابة يسمى كلاما بديها
 ذلك الكلام بان تولد كلامه كاي قال انشا في كذا وكذا الوجهة
 قال كذا او انما يجب اليهم هذه الاقوال بانهم كسوة فلهذا جاز ان
 الاله في كلامه بديهة في الصوح المحفوظ او اوجد في لسان الملك
 او الرسول فيكون كلامه الاله هذا المعنى المستعمل في الاله في النسخ والابواب
 كما يكون ان كلام الله من هذا القبيل كما يقوله المفسر فيكون نسبة الاله
 نسبة الاله في الصوح المحفوظ او اوجد في لسان الملك او
 الرسول فيكون كلامه الاله هذا المعنى المستعمل في الاله في النسخ والابواب
 نعم اما اوله بلان من لم يقدر على ان يلف الكلمات في النفس

الله

المكتوب
كتبه

يكون

يسمى كلاما وان لم يوجد النفس ذلك من علم الاله ليس له قصد في
 الالوهية والحرارة لا يسمى كلاما ونسبة القول الى من يشي
 من الكلام بسبب اعتقاده انه قال على كلامه النفسي حتى لو علم
 الاله ليس له الكلام النفسي لم يسمى كلاما الاله كالمؤمن انه مصدر
 القدوس من غير الانسان والقال ان يقول ان غاية ما نرمز
 ذلك ان يتوقف إطلاق الكلام على هذا التيقن او الالوهية على
 شرط او شرطه ولم يلزم منه ان لا يطبق عليه لغة المستعملين
 ومن المبين ان لغة الصفا بهذه الشرط فيكون تيقن الاله في
 لغة الصفا المذكورة فيكون ايجاد الحكم به وهذا الكلام وانما تيقن
 الصوفى السمعية والاله على اثبات صحة الكلام لغة وهو ان
 الصوفى من جهة شارة سائر الصفات كالعلم والقدرة والارادة
 والقول بان قال المفسر لا يردى الى ان يكون الكلام صفة اخرى
 راجعة الى القدرة على خلق الكلمات في محالها والنجاة من الخط
 من غير ما مستكره والقال ان يقول ان اردت ان توافيه
 الصوفى الاله على ان الكلام صفة شارة سائر الصفات كالعلم

والكلمات

من الكلمات

الله

ان يذوق

مستكره

منه وكنه هذا الحال في العلم والقدرة والارادة وقد قلت ان
 الكل يرجع الى امر واحد مت وان ادركت ان هذه العلوم امر
 واحد من الغاية الذاتية والاعتبارية فهو امر واحد وان
 يكون هذه الصفة راجعة الى القدرة والارادة قد رجعت الى العلم و
 ظهور الشخص على خلافه مما موجودا علمه موجودا على ان
 المتكلمين قد ارجعوا اكثر ظهور الشخص الى العلم والقدرة والارادة
 والوجه في هذا الى القدرة او ما يناسبها فلا يكون الا على القدرة
 لا على العلم نعم لو امكن ان يبقى الكلام على ظاهره ومع ذلك لم يبق
 لكان الامر لك ليس كلامه منك اذ نحن نكلمون بكلام غيره
 وليس كلامنا صفتا القافية بنا ومع ذلك نقول اننا نكون
 وليس لنا اية الالفة المتعين والالهام والادوات كذلك في حق
 غيرنا فالحق في هذه المسئلة المعقدة انما يعين فيه الله المحققين
 على حقا وعلمهم المصلوة والسلام على ما يشهد به الكتب الجارية
 الالهية والافانورده بقوله على انه يمكن الالفة على نفس الكلام
 ولو افترضنا انهم القدر في كونه متساويا لمعنى الحق في سابق قوله

او

افانورده

او

منه وكنه هذا الحال في العلم والقدرة والارادة وقد قلت ان
 الكل يرجع الى امر واحد مت وان ادركت ان هذه العلوم امر
 واحد من الغاية الذاتية والاعتبارية فهو امر واحد وان
 يكون هذه الصفة راجعة الى القدرة والارادة قد رجعت الى العلم و
 ظهور الشخص على خلافه مما موجودا علمه موجودا على ان
 المتكلمين قد ارجعوا اكثر ظهور الشخص الى العلم والقدرة والارادة
 والوجه في هذا الى القدرة او ما يناسبها فلا يكون الا على القدرة
 لا على العلم نعم لو امكن ان يبقى الكلام على ظاهره ومع ذلك لم يبق
 لكان الامر لك ليس كلامه منك اذ نحن نكلمون بكلام غيره
 وليس كلامنا صفتا القافية بنا ومع ذلك نقول اننا نكون
 وليس لنا اية الالفة المتعين والالهام والادوات كذلك في حق
 غيرنا فالحق في هذه المسئلة المعقدة انما يعين فيه الله المحققين
 على حقا وعلمهم المصلوة والسلام على ما يشهد به الكتب الجارية
 الالهية والافانورده بقوله على انه يمكن الالفة على نفس الكلام
 ولو افترضنا انهم القدر في كونه متساويا لمعنى الحق في سابق قوله

افانورده

نعم

المسئلة

بل

المتعين

ايا على قدر مخصوص معين في ذواتها وانما لها وجودا حكما، وتحتق
الممكنات القضاية عبارة عن معدة في الازل كما يكون على
الوجه الذي يكون عليه ثابت الفاسد لما كان جميع صور الموجودات
الكلية الجزئية حاصلة من حيث هي متوقفة في العالم العقلي
لواجب الازل كان ايجادها متعلق بها بالعادة على سبيل الازدواج
 ثمما اذ هي غير متباعدة لقبول صورتين معا فضلا عن اكثر وكان
 الوجود الالهي مقتضيا لتجمل المادة بالذات تلك الصور فيها واخرها
 ما فيها بالقوة من قبول تلك الصور فيها الى الفعل بقدر لطيف
 حكته زما ما يمكن ان يخرج فيه تلك الامور من القوة الى الفعل
 عبارة عن وجود جميع الموجودات في العالم العقلي متحدة او مجزأة
 سبيل الازدواج والقدر عبارة عن وجودها في حوزة الازل في حقيقة
 واحد البعد واحد كاقال عز من قائل ان من شئ الاعداء اخر اية
 وما تتركوا الاعداء محذوم واليه يشير قوله والقدر عبارة عن ايجاد
تعد ما سيكون في الزمان على وفق القضاة الازل وقد يطلق
 القضاة والقدرة على واحد من خلق الله تعالى اياها ابتداء او بقاء

الاول

الصورة

بغير

يوجب ذلك او على قدر التعلق بمقتضى الامور اخر سنة كقولهم قالوا
 ان اقول الشئ في القضاة الالهي على سبيل التبع والابواب اما
 يمكن ان يوجد ما غير محض كالقول والاذل ذلك او غير غائب
 فيه كما في هذا العالم من المراض وان كثر فالصحة كثر ولا امتنع
 ايجادها في هذا العالم العصري من غير ان يشرور بالكلية فان الخطر
 الحظي البلاء الذي يوجب بعض الدور بالغة وجب في الحكمة
 وجوده لان تركت الى اكثر لاجل الشئ القليل شئ كثر فضل
 الشر في القضاة وان كان كره ما غير مضر واذ المشر من الممكنين
 ان الافعال الايجابية الصادرة عنها اما سواء رادة شأوا شيئا زما على
 ما هو مقتضى البديهة الشديدة بذلك قالوا ان الالهي القضاة قد
 ما يستلزم افعالها الا الاعلام والكفاية على ما ينبغي عنه قوله تعالى
 وقضيت الى نبي اسراييل في الكفاية بقضيت في الارض وقوله
 الا امرأته قد زما يا اي اعلنا بما نكف وقوله وكنت في الالواح
 هذا جاز ان يكون جميع الافعال الايجابية الصادرة عنها بالقضاة
 والقدر ومنهم من قال انه لم يبق الا لازم كما في قوله تعالى وقضيت

منه

وبقية الالهة فمن تدها بكم الموت ومن هذا كون القضاة
 في الواجبات خاصة وادبعت على ذلك كذا ان الكل كان
 بقضاة الله وقدره الحكمت الشرور والقبائل الموجودة مسارة
 عند تده وهو بقطر قطر وزعم المصطفى فيهم الى انفس الامر فهو
انهم لما اوجبهوا الشوايب القضاة اللطف وادبعت الاصل في تده
للعبد تده مؤثرة بالفعل بها يستحق المطيع الشوايب القضاة
 ولم يعلم ان الامر يحسن انك اذهم لما رادوا ان للعبد تده واخبارا
 على بعض من الافعال الصادقة عند رادوا ان يده الافعال منها
 حسنة عقل ومنها قبح تده رادوا الامم بالبيان باهدى ما والاخبار
 من كذا خبر وادب وان يكون ذلك فائدة عائدة الى المكلفين
 تده عندها ان يده الفائدة لا يكون ان يكون وينتو تده يكون فائدة
 هي ما وعدت او وعدت لذلك عليها وهي الشوايب القضاة
 ثم لما رادوا ان الواجب تده وجب ان لا ينفصل الا بكم تده
 ان من الواجب عليه الجواز الموعود بحسنه فليس يشاء تده
 للعبد من الايجاب عليه تده مشيال هو فرع القدره والافعال

مستحق

الواجب

والنفى عن المعاصي والاشيا صدور القضاة عند تده تده
 العقل القضاة وادب الاشيا على حكمهم سواء في القضاة العبد بالاشيا
 وادب تده اما ان يعلم بعد تده وقدره اما ان لا يعلم تده فان كان الاصل
 وجب صدور تده والاشيا على حكمهم وهو بقطر قطر وان كان
 لما كان تده عالمهم جميع المعصيات وهو بقطر قطر فما يصدر عنه
 واجب الصدور عنه فلا يكون اشيا باقوا ما نقل عنهم المصنف
 وقالوا ان الله تده علم في الاصل ان المعاصي القضاة على الطاعات
 والمعاصي تده المعصية بارادة فيفعلها بعد تده اشيا تده تده
يستحق العقاب بما الغت فيه تده عند تده بالاشيا وان المطيع
الطاعة بارادة فيفعلها بعد تده اشيا تده يستحق العقاب
 بمره تده اشيا تده ثم قالوا وادب اعلم احدها بوقع امر من آخر ليس
 مرجع الصدور ذلك منه او جازا العلم بطول الشمس كل يوم وليس
 على هذا احد نظرها وان علم الله تده باخبارنا ان الله تده تده لا يورث
 في اشيا الطاعة والمعصية فان علمه تده مستحق بان العبد بعد تده
 وادب تده بعين احد الطرفين وليس ذلك في العبد الى احد

والوجود

الواجب
الاجابة

لم يكن من ان لا يكون له استحقاق في الجوار في فعله لا يستحق به العقاب
 الثواب وادراكه ان لا يتوجه وكان ان فعله ذلك يتوجه على ضربين
 البضاعة انما هو جواب عنه وادراكه وعلمه فقال وعلى ضرب
 الاخرى انه علم الله في الاول ان العبد يجب ان يفعل ما يفعل ان
 لم يكن يتاخره واجاده فيه ذلك لئلا يتبين ان الثواب والعقاب
 ما ذكره واقرض عليه الله بقوله اقول انما يتبين ذلك لو لم يكن
 علم الله تعالى هو مصدر المعلوم واما ان كان علمه تعالى
 كما سبق في السادس من الفضول فلا يتبين ذلك الكلام ان
 ذلك العلم سبب في المعلوم معن له فلا يكون العبد يتحقق
 علمه بوجهه ففهم هذه القدرة على الترك وعدم تحقق علمه بالترك
 القدرة على الفعل والامتناع فلا يكون فعله واجبا له والقابل ان يقول
 ان ادرك ان علمه تعالى انبسط الى جميع مفعولاته
 ففهم ان علمه تعالى المتعلق بانه تعالى ليس كذلك وكذا علمه تعالى
 وكذا ان ادرك ان علمه تعالى انبسط الى مفعولاته القريبة والبعيدة
 معا ومن البين ان اثر الفاعل العبد لا يصل الى المفعول

عليهم
 قبل
 ما يفعل

المفعول بعينه

ان

يكون اثر الفاعل القريب فقدرته يكون عتقة مصدر الصدور
 وان ادرك ان علمه تعالى المتعلق بمفعولاته ففهم ان علمه
 ففهم ان علمه تعالى ان يكون عتقة ففهم ان علمه تعالى ان يكون
 ففهم ان علمه تعالى ان يكون عتقة ففهم ان علمه تعالى ان يكون
 ان يكون عتقة ففهم ان علمه تعالى ان يكون عتقة ففهم ان علمه
 على احد هذين الوجهين ففهم ان علمه تعالى ان يكون عتقة ففهم
 القدرة العبد وادراكه واشارته لا ينافي في التكليف او لا يوجد في
 الادراك والاشياء فيوجب القدرة والاشياء وتكفي ان ادرك
 هذا العلم ففهم ان علمه تعالى ان يكون عتقة ففهم ان علمه
 ذلك لو لم يكن علمه متعلقا به لانه لا يوجد في وجهه او قدرته
 والاشياء كما ان علمه تعالى ان هذا الفعل قد يقع ولا يقع عنه بالادراك
 والاشياء ذلك وانه علم بان له قدرة نسبت الى الفعل والترك البتة
 وان لم يكن يرجح كل واحد منهما بآراءه واشياءه ومن ذلك لو لم يكن
 متعلقا به لانه لا يوجد في وجهه ففهم ان علمه تعالى ان يكون عتقة
 علم بان هذا الفعل قد يقع ولا يقع عنه بالادراك والاشياء ذلك
 علم بان له قدرة نسبت الى الفعل والترك البتة وان لم يكن

القربة م

الاجابة

من قوله تعالى ان الله تعالى
 جوبهكم نعمه ما كان ينبغي

فاشياءه

كل واحد منها بارادة واشياءه ومع ذلك لو لم يكن الامر كذلك لكانت
 قد يوجد الوترع واشياءه لو لم تكن مسيرة عند قد جملها ويط
 قطعنا ما يوجد بكم فهو جوازا لو لم يكن ان ليس له اختيار في هذه
 اي شئ يستقر كان له وجه لما ذكره من ان لا يكون له اختيار في وجوب
 امتناع الحركات الى الحركات الشككية السردية وان هذه الحركات
 عن الاول يجب ان يكون ارادتها الله معتقده بوجوب الوجود لانه
 قد كان قبل ان يخلق الله على العقل لم يقدرا ان لا قدرة على العقل
 بالقياس الى الوجود اما بالقياس الى الكل ليس له قدرة الا على
 هذا هو دليل الا تخط على ما يقتضيه ذلك من ان ليس له قدرة
 على كل فعل لا يلزم من ذلك ان لا يكون قدرة على شئ وبالجملة ما في
 اثره من ان لا يتعدى الاوساط واما في الامر الا انهم من كون بعضنا
 واشياءنا ان يكون بعض هذه الاشياء ارادتها ان لا يكون على قدرة
 لحدودها فلهذا لم يأت مع ذلك في كل فعل يمكن ان لا يفعل
 ان يكون قدرته ان يتقدم الكل المتعلق على قدرته من قدرته
 هذا لذلك وليس في ذلك الجأ البعيد في جميع افعالها بل
 تعرف الغالب وكما في واحد منها في بعض الامور دون بعض

بواسطة
 ان يكون ذلك
 فلا

بأنه

فيها وكما دون غيره اذ هو ان لم يكن له تصرف في هذا العقل
 ان يتصرف في بعض اشياءه او لا ارادة ولا يقع فيه عدم
 في طرفة خاضع ما اراده ليقول لا يقدر ان يكون له تصرف في
 العقل بسبب قدرة العبد وكسبه لما قد شاء فلا حاجة الى ما اجاب
 بقوله لا نقول ان الشئ سببا لحدوث الشئ عن سبب ان
 يتصور ركوب سببا لحدوثه على هذا التقدير يفي الاستكمال الذي
 التقدير لا يجد اثبات القدرة للعبد وتأثيره في شئ من قدرته
 فعله كحرف لا يدل على ذلك ولا كما لا محيص عن تأثيره في
 كذا لا محيص عن تأثيره في البعيد فلا ينفذ في الشئ ما ذكره على
 ان يثبت امور منها ان الحرف الذي اراداه ليقول انما يتصور كونه
 سببا لحدوثه في كل المفعول او العطف من مسيرته شئنا على سبب
 ان يكون ذلك من شرطه بل تأثيره وسببه اذ ارادته ان لا يكون ذلك
 الامر هو سبب القرب للعقل وما يصير سببا في افعال
 البعيد وسببه ان لو كان الامر كما توهم لم يفرق الا الجأ وانما
 يكون ذلك لو كان هذا السبب البعيد الخوا لا خير من القدرة

العلم

اخرى
اثره

مفعول

فعل ليس الامر هناك لانه قد فعل هذا الفعل على امر اخر سوى
 المذكور ومنها ما مر من ان الفاعل البعيد لا يصل الى مفعول على المشهور
 فضلا عن ان على القرب على الفعل ومنها انه ان اراد ان يفيض
 للفعل عن تأثير السبب البعيد في ذاته فهو لا يفيض منه شيئا وان
 اراد ان لا يفيض عن تأثيره في فعله نفسه فهو لا يفيض لانه لا يفيض
 في فعل الفاعل القرب وهو موطا ما ذكره من ان الكسب الذي
 اشتهى لا يفيض عن حركته المرفوعة بحركة المثار وقال ان هذا
 امر اخر بشير اليه قوله فان التكليف يشي الاول في واقع وان كان
 ذلك جازا عنه لان في الجأ فغير ان هذا انما يكون كالم
 كمن قوله انما يذكره في وضع هذا السؤال وان ليس ليس انما يكون كالم
 ومب اليه ما مر في وان التكليف الذي هو غير واقع هو التكليف
 باليس مطلق القدرة للعبد وانما هو متعلق بقدرة وان لم يكن متوقفا
 على التكليف بواقع وليس فيه حذور منه انما يكون كالم كمن يشي
 عبيته لانه لا يفيض منه شيئا وانما هو متعلق بقدرة وانما هو متعلق
 وليس كالم في ذلك لا يكون كالم في مخرج من باب ان في

واحد انت مكلف بان تفعل باليس ك ان تفعل وهو كما ترى
 وانما قد مر من سببه اليه سواء كان للعبد حق عليه او لا على البشير البتة
 فانه ليس للعبد على الحق حتى يتوهم في حقه الطم والاعمال ان
 يقول من ان هذا انما ان العبد لا يفيض منه شيئا على ان ما شره اكثر من
 غيره لا يفيض عنه شيء والبشر مستوف بواو من البين ان الله اوجب على
 وان كان جبا اشته شر من شر بخر او ان كان انما اوجب ان
 لا يفيض منه وليس كالم كالم بشهادة الشريعة الحق فم ان كونه بوجوبه
 قد لم يزل هو الحكم المطلق الفاعل لما يريد فم في الاول السعاده فم انما هو
 لمن شاء من غير ساجدة استحقاق لا يوجب صدور انشال كالم من غير
 معنى فان الله سبحانه في الحديث لله سي سواك فم ولا انما الى سواك
 فم ولا انما الى فم من الله ان هذا كالم وانما يفيض شيئا به باو
 البشير والحق حتى اذا ذلك كالم كان ذلك علما لا يفيض به فاعلم
 به انما في توجيه كلامه ان الله عز وجل امره ان لا يفيض شيئا به
 انما هو كالم في انما هو كالم في حركته في حركته في حركته في حركته
 انما هو كالم في انما هو كالم في حركته في حركته في حركته في حركته

العقاب

فم

لا يصلح ان يفعل من سببه

البحر
اوله

يعرف

الحكم
احض

ان

لا يعرفه هو ذاته فالحكم بالحققة هو الاول والحكمة عند الحكماء قد تفسر بوجهين
ما ذكره المحقق الطوسي في شرح رساله من ان العلم حكيم انما هو الموجود
على اكل وجوده واقفها وشوق ما هو ناقص منها ومن كمالها الى
كمالها شوقا طامعا لهما ومنها ما ذكره بعض من ان الحكمة قد بين وورد
منها العلم انما الذي هو في التصورات انما يكون بالحدود التي هي
القدرة ليقاها بالعلم بسببها ان كان السبب تاما لا يسبب
فانه ممتنع ذاته فلا يحتاج في تصوره الى شئ خارج عن ذاته او ممتنع
اولي تصور ويعرف ذاته او سبب له وتبين ويراد بها الضلع
الحكم الذي هو ان يجعل الشئ الذي هو ممتنع له سببا يحتاج به الى
وجوده وحفظ وجوده بسبب المكان الذي هو في ذاته ان كان
ما يادو بسبب المكان لا امر في نفسه كالعقول الضعيفة لان الحكم الشئ
ما يادو كالمعطية ما فوق المحتاج اليه في كافي يعطى الانسان العلم الحكمة
او ليس بشئ يحتاج اليها في وجوده وتبعاته وتراين ان الكمال ان
كافئ الاول منها الكمال الاول فواجب الوجود ويعلم كل شئ في ذاته
التي هي سبب كل شئ من الاشياء التي هي من خارج فلو

علم

المعنى حكيم وحكمة حكمه عنه ذاته فلو حكم في علمه فلو علم الحكم
والى هذا المعنى الاخير الذي تضمنه ذلك بيانه قوله ان حكمه عنه
عن ان يقين العلم واليقان العقل تعالى ولما كان الواجب عنه صفات
بالعلم الكمال الذي لا يشوب جهل والقدرة الحكمة التي لا يشوب جهل وكان
صان به عنه مستند على اقل من الحكم الذي يتجبر في ما ذكره كنهه من
العلم كانه يشوبه بقطر في المصنوعات حصة صا البنية والشرح
كان اي الواجب بجان الحكم الحكيم كانه اعلم العالمين بالقدرة
الفايرين الى علم جميع العلماء بالنسبة الى علمه جهل فانه جميع العلماء
بالنسبة الى قدرته بغير ان العلم لموسى على حيا وعليها السلام
ما على علم جميع الخلائق بالنسبة الى علمه لا كما ينقص الخلق المميز
في الجوه من علم ما بين ايديهم وما خلفهم ولا يستطيعون بشئ من علم الا
شئ قال الفاضل الرازي ان الله سبحانه وتعالى هو خلق الخلائق بالحكم
على عقل اعقلهم وعلى علم اعلمهم وخلق لهم من العلم بالقدرة سمعهم
عليهم من الحكمة بالاشئ لوصفهم ثم راعى في جميعهم حكما وحكمة
ثم كشف لهم عن ارب الامور واطلقهم على اسرار الحكمة وعرفهم

وهي عبارة عن ان العلم
واليقان العقل

وبالقدرة لا يشوب جهل
التي وركت

المعروف

من باب العلوم

بلغ
لكن من العوض
لغرض
وهو المستفيض
المتبين
تقوله انه ما ينبغي للعوض ان
من انما ومن ينبغي ان يكون
انما انه ما ينبغي ان يكون
ان العوض ينبغي ان يكون
العوض ينبغي ان يكون
المتبين تقوله انه ما ينبغي
المتبين تقوله انه ما ينبغي

الاطلقت وضعها العلة ما تسمى اطلعت على البرهان الشرعي والحق
ثم ادرهم ان يدبروا الملك المملوك ما اعطوا من العلوم والملك
لما اقتضى تدبير جميع مع العاقل والشاهد ان يزيد الفاعل اذ كان
تدبير الملك في الدنيا والاخرة جراح ليعوضه ولا ان يرضوا منه اذ
ويقتلوا منها اذرة **الفصل الرابع عشر** في جوده تدبيره في الكائنات
الجدد باعادة ما ينبغي للفاعل ما عاقب به ان يعيده لمن ينبغي ان يستعيد
ويعده منه للعوض لا لغرض فتقولهم انما لا يمتنع ان يعيده من اضرارا
بعقلهم ما ينبغي عن اعادة امر لا يمتنع ان يعيده من اضرارا
بالنسبة الى المعية او اكثر بالنسبة اليه واضراروا بقوله لمن
ينبغي عن اعادة من ينبغي لمن لا ينبغي او ليس بجوده وانما قال
للعوض ولا لغرض ليجزى عنه اعادة ما ينبغي لمن ينبغي اذ كان
عوض او غرض وانما لم يكتف بواحد منهما لان ما لا بد للعقل ان يكون
اذا غرض الفاعل من العقل تحصيل وهو ان لم يكن حاصله لا يفي
في كافي عن قوله ضربت زيد الفاعل قد يكون امر احصا
قبل وقوعه وبين الفاعل المعطى على ما ينبغي عنه قوله تعدت عن

البر

الحرب جينا على الكسفي باعدتها في الجدل داخل فيه اذ لا يكون باعدا
الذي ترك هذا ما تسمى بجزءها منهم هذا اوطع منه ان هذا الترتيب ليس
على تفصيل المتبين فقط كما توهمه البعض اذ لا يمكن الاقتصار فيه على
اعادة ما ينبغي للعوض ولا داخل فيه اعادة ما ينبغي لمن لا ينبغي
وليس كذلك ان تقول ان هذا ليس بوجوب ذلك لان من اعادة
للمن لا ينبغي لم يكن هذه الاعادة اعادة ما ينبغي اذ من ليس ان ليس
في اعادة ما ينبغي ان يكون لمن ينبغي وسواء ذلك لا يمكن الاقتصار على
قوله لا لغرض وفي علوم ان الغرض يستلزم العوض بل العوض للغير
الغرض في هذا المقام لا اعادة جينا ان المعية قد يكون مستفيضاً وقد يكون
مقتضياً والغرض او العوض ليس شأناً كليهما فلا يمكن الاقتصار على
واحد لخطا له جواب كلف ومن المتحققين من قال ان جوده تعد
فيضان الجيرة من غير كسب ومنع وتدين على كل من يعده ان يعقله
بعد ما يقبله ولم يرد فيه ان يكون للعوض والغرض مكانه اذ
لان قوله بل من كل فاعل يحتاجه دليل لغرض على ما حقق في حقه
واذا تعدت ذلك فاعلم انه جوده اذ لو لم يكن لا بد لك ان كان في

الابن خط

وتعريف خط

في الكليات الكثرة الحصول لها وان من جهة لها السكان ثوبها
 فوجب ان يكون الكل على كل الوجود ووجهنا وليس كذلك على الاشياء
 فان مجامعة النقص المشاهدة في بعض من الكليات انما هو مقتضوه
الخاصية والاشياء ذات التي هي من جهة اسباب حصول القوة
والاخرى في المولد لا من كل الخلق من ذلك وقصور القوة
عند الحكماء مستحالة في عوارض مرتبة غير شاهدة غير محتملة كون
الواجب من كل السوابق عند موجبة للعوارض والاشياء
من العباد الى الواجب قد من غير ملاحظة السوابق ولو كان الامر
 كما ذكره لادب الحكماء الى ملاحظة وليس كذلك لا ذكره وليس في
 الدنيا شفاة بقوله ووجه التي بل انما يتلوه انما ان الوجود كل واحد
 منها آتية الى الازمان متشعبة ليس منها زمان ونداء انما ان
 يبعث انما فيجب ان يكون ايجابا في كل ذلك الزمان لا في ظرف
 ويكون المعنى الموجب ايجابا اليه مع ما في ذلك الزمان فيكون
الكلام في ايجاب ايجابا كالكلام منه وحصل على انما يتلوه
مقتضى من في منه ثم قال فيقول ولا يحررته نوجب هذا الاشكال

كذا

كلاما بعبارة من هو ولا يطلع على ان الغير المشاي من الموجودات
 والعدوات سواء كانت موجبة معا او متباعدة لا يمكن ان يوجد لها كون
 يده العدوات منه ثم كذا اليه لو كان كذلك لوجب ان يكون
 بين امورهما اتفاق بالكلية كانت كذا ليس كذلك لا تقدر في نظام من
 ان كل من من مقتضوه من ملة فيكون الحال في المجرى ذات اليه
 لا يكون نقصان القابلية لاجل العدوات المترتبة الغير المشاهدة التي
 فيه ما ذكره بهينا في التحصيل وقصور مقتضوه لاجل عدوات هذا القصور
 لا يكون لعدوة من البين ان ليس لحيات الكليات في ذاتها وفي
 كونها كذا شيئا لا في حاجتها الى عدوة باسباب لا يكون مقتضوه
 مما نعين في الوجود على لا يكون كذا كذا في ما مقتضوه لا يقتضوه لكن من
 الوجود الواجب لذاته ونقصانه عن رتبة مقتضوه لا يكون انما كذا
 مقتضوه لا يكون المخرق في قبول الاخرى على ذلك من تواتر
 الحيات ويطالع الامور من لوازمها وهذا مقتضوه من كون احد
 غايات بعض الموجودات منفرة لبعض الموجودات او منفرة
 كذا ان غاية القوة الغضبية منفرة وان كان غير الحسية الغضبية

الفصل م

سورة

فقد انقضت نسبت لكل واحد من هذه فان انقضت الارض من تحتها
 لم يوجب ذلك من انقضت الشمس من رقبته ونسب هذه القوة على
 اختلاف المراتب في اوانها فلو كان انقضت في جميع المراتب
 متساوية كانت المراتب واحدة وكان المراتب المتساوية
 في كنهها كانت المراتب المتساوية التي كانت الارض في حال انقضت
 قد يكون من المراتب المتساوية انقضت الارض في حال انقضت
 وكانها كانت متساوية في كنهها با الى حركة واحدة ودية اربعة
 يكون التغير والتبدل اثناء حاله فيزم الدوران والنتيجة هي ظهور ان
 يكون عمودا مستعدا في رقبته يكون كل واحد منها طرفا لغيره
 هو معاصر المراتب وظهر عرضية لما يوجد بعد بانها في زم من معاصر
 شأنيها عدم شأنيها في رقبته لا يقع هو بعد بانها في زم من معاصر
 المراتب وترتيبها ان يكون لواحد من المراتب على غير متساوية
 وكانه نظر الى ذلك قال المصنف في الاول ثم القوة والكمية والعلم
 في جميع احوال لا بد من في احوال على الترتيب ولا يلحقه غير ذلك
 والاعمال الطبيعية انما هي تابعة للضرورات اختلاف المراتب

بلغ

الكل

والحركات والاورعها وانما هي في المراتب من قبول النظام العام
 او مادة القوة والضرورات ليس من شأنها ان يكون صورة غير كائنة
 او ما سورة فلذا قد يعدم منها صورة ويوجد منها عينية صورة اخرى
 انما الى غير انما في ليس لها ذلك من الرتب من شأنها ودرجاتها
 كيف لا وهي بسبب انها لا يستعد الا بصورة كائنة كان هذه صورة
 لها انها لا يتقبل الا في حال انقضت على المراتب في حال انقضت
 انما في رقبته وان يكون في رقبته وضع وان يكون في حاله
 شطاح صفة فلهذا من الامور اربعة اقسام في رقبته منها كانت الصورة
 الحادثة في حاله لا بد من مقدم عليها في المراتب والاورعها وهو مقدم على
 بعضها انقضت في رقبته عند التحقيق من اهل الكسوف والشروق
 الغارض في تحقيق الاشياء على عليها وعلى الاحوال التي هي
 عليها واحد لها من افراد الممكنات على تفاوتها وتواليها
 مقتضيات افراد المعروضين بانها ليست لا يمكن ان يكون كل واحد
 له عليه او انقضت منه في حال من احوال ان لم ينط عليها وجه
 لعدم اطلاع على جهة عليها وشراطينها الترتيب والبيعة اذ من جهة

سورة

سورة

سورة

اتفاقا عن ذلك على مقتضى تدبير العجب ان يعلم ان العناية هي كونه
 الاله تعالى لا تترك له على الوجود في نظام الخيرة ومعه تترك له الخيرة والكمال
 بحسب الاستكان واعني ان على التوجه الى كونه في نظام الخيرة على الوجه
 الاصح في الامكان فيحصل منه ما يقدر نظاما وغيره على الوجه الاصح
 فيحصله ايضا على اتم ما يراه الى النظام بحسب الاستكان فمما هو
 العناية به ان نظامه عبارة عن فهم منه ان العناية ليست به العلم فقط
 العلم الا ان منه سائر ما يفهم من قول الله على ما ينادي عليه قوله تعالى
 العناية به ان منه سائر ما يفهم من قوله تعالى من علم فقط وسائر ما يفهم من قوله تعالى
 على الوجه الذي هو العلم بالوجود والكمال مجموع من حيث العلم
 فيما في كل جزء منه بانفسه الى سائر الاجزاء الى ما هو الاصل للكل
 من حيث الكل فذلك العلم السبيل للوجود الممكن است على الوجه الذي
 هي عليه كما سبق في قوله ويكون منها ما في الله في كلامه جليا
 انك اذا اردت نظاما لم تعلم انك في نظام في ايجاد شيء فانك
 تصور النظام ما ثم تشق الى الامور فيكون الحقيقة مصدرة
 الامور النظام المقصود ان كان الفاعل هو النظام المطلق والكمال

لج

لج

النفس وهو بعينه العناية فاحتمل بان يكون الامور الوجودية على ما
 لا تتركه عينا في الاحكام النظام لذلك التامع مصدر هذه الامور
 نظام وترتيب اخر فان جميع نظام يكون الوجود العناية به
 اعني النظام يكون له من مصلح الامور والوجودات عند العناية
 في كونه العناية في جميع الامور التي مع علمه العناية به نظامه وهو العلم
 في ان العناية ليست هي العلم فقط بل هي العلم على كل شيء من الامور
 هو العلم فقط وهو قوله تعالى علمه نظام الكل على ما هو عليه نظام الامور
 نظاما ما بعد ذلك النظام وهو ان العناية به ان نظامه علمه على ان
 هو تصرف في جميع الوجودات الصفات بما تصرفات كونه في غيره
 شعوره بكونه ما على ما نسب اليه الاشياء هو خلق الله تعالى
 فيما على ما نسب اليه الاشياء به ما يفيض المكلف عند الطاعة او غير
 وكان قوله استشهد له واستشهد له في قوله تعالى ان الله تعالى
 النفس الخيرة والكمال في سائر الامور ان هذا هو من علم الله تعالى
 منه على ما هو في العلم به في سائر الاشياء في سائر الامور والوجودات
 دون ما يفيض به وعلى ما اراد الله به جعل كل شيء منه بما الى ذلك
 الكمال الذي يستند له العلم ما بحسب العلم او بحسب الامور وفي

منه
اللفظ

ليس

فمنها ما لا يوجب كون الله لا يورث من آثاره فان يكون كذا لم يورث
في احد ما لا يميز في الآخر فلا يورث من كون كل واحد منهما من
الذوات كون كل متاعين الاخر نظام معني لما ادعاه الله بقوله لا تفرق
رجع الامر كله الى الله فاجعل في متاعه على ما ينبغي عنه قوله قد تقدم
ذكره ان هذه كلها لا يمكن الا الذوات الا اخذت مع سبب او فاضله
احد ما معا بوجه لا يوجب ذلك كثره فيه رجع الكل اليه بقوله لا
الله تعظيم الامور والقيمة تدعى في كلام الله ان الذوات الواجب
ان اخذت مع سبب او فاضله كانت مكشاة على هذا الوجه
لان كانت امورا لك فيكون مكشاة وقد مر ان مكشاة شيئا
اليه بقوله لا يوجب ان يرجع وحيثي كل هذه الامور اليه بقوله لا اله الا الله
والله وحده والسلام على من لا نبي بعده يومئذ لا ينفعهم
هذا ضايع ما ادعوا ما يراهم في شرح هذه الرسالة مع تلك الضايعات
وكثرة ما يخرج من الغرضه وانما ادعاه الله في كتابه هذا على ما تضمن
في الا كتابه انما جاء على طريقة التعديت التي هي في كتابه
والاستدلال على صفات كماله ونفوس جلالة هذه الايات والقرآن

در شرف نعت انبیاء علیهم السلام
 کبریا و عزتی و جلالی و شرفی و کرامتی
 و معجدهای شهادت و قیامت و زمان

الكتاب المذكور في شرحه والاضفاء الى ما ذكرناه صدر تاريخ هذا التاريخ
جميع المضافات المضاف اليه في هذا التاريخ اوجب الله بها على
الاشياء انما يتم هذه الاضافات والاشياء انما يتم هذه الاشياء
كما جئنا الى هذا الاوان وهو بوقوعه في هذا التاريخ
ويجوز ان يكون المبعوث الى الناس
والانسان على وجهه والاشياء

[illegible]

10

عن أبي جعفر عليه وعلى آله السلام
الله الشيطان اذا سمع فتاديا ينادي يا علي
يا علي ذاب كما ذاب وب

[illegible][illegible]

